العجائب [illegible] احوال الموجودات [illegible] غير خاتمة البشر

حاشية [illegible]

والجوهر ينقسم على خمسة اقسام لانه اما ان لا يكون مقارناً للمادة او يكون
والاول اما ان لا يحتاج في الذات وفي الفعل الى المادة وهو العقل
واما ان يحتاج في الفعل خاصة الى المادة وهو
النفس والثاني اما ان يكون مقارناً للمادة
اما محلاً او حالاً او مركباً منهما والاول
الهيولى والثاني الصورة والثالث الجسم
سمعته من استادي الفاضل المحقق زاد الله
افاداته

[illegible]

٥٤

برای هیچ ... آن
تاریخ کتابت ٩٠٤

بسم الله الرحمن الرحيم

ومنه الهداية الى الصراط المستقيم القسم الثاني في الطبيعيات
وهو مرتب على ثلثة فنون الفن الاول في مايعم الاجسام
وهو مشتمل على فصول فصل في ابطال الجزء الذي لا يتجزى
لانا لو فرضنا جزءاً بين جزئين فاما ان يكون الوسط مانعاً
من تلاقي الطرفين او لا يكون لا سبيل الى الثاني لانه

لو لم يكن مانعا لكانت الاجزاء متداخلة فلا يكون وسط
وطرف وقد فرضنا الوسط والطرف هذا خلف فثبت
كونه مانعا من تلاقيهما فما به يلاقي احد الطرفين غير ما به
تلاقي الطرف الآخر فينقسم ولانا لو فرضنا جزءاً على ملتقى
جزئين فاما ان يلاقي واحدا منهما او مجموعهما او من كل واحد
منهما شيئا والاول محال والا لم يكن على الملتقى فتعين احد
القسمين الاخيرين فيلزم الانقسام لا محالة فصل في اثبات
الهيولى كل جسم فهو مركب من جزئين يحل احدهما في
الآخر يسمى المحل هيولى والحالة صورة وبرهانه ان الاجسام

٢ القابلة للانفكاك مثل الماء والنار يجب ان يكون
في نفسه متصلا واحدا والا لزم الجزء الذي لا يتجزى ويلزم
وهو الاجزاء المشتركة الموجودة
من هذا اثبات الهيولى في الاجسام كلها لان ذلك
فلكيا كان او عنصريا
المتصل قابل للانفصال والقابل للانفصال اما ان يكون هو مقدارا
او الصورة المستلزمة له او معنى آخر لا سبيل الى الاول والثاني
والا لزم اجتماع الاتصال والانفصال في حالة واحدة لان
القابل يجب وجوده مع المقبول فتعين ان يكون القابل معنى آخر وهو المعنى صح
من الهيولى واذا ثبت ان ذلك الجسم مركب من
الهيولى والصوره وجب ان يكون الاجسام كلها مركبة

من الهيولى

من الهيولى والصورة لان الطبيعة المقدارية اما ان يكون
بذاتها غنية عن المحل او لم يكن والاول مح والا لاستحال حلولها
في المحل لان الغني بذاته عن الشيء استحال حلوله فيه فتعين
افتقارها الى المحل فكل جسم مركب من الهيولى والصورة
فصل في ان الصورة لا تتجرد عن الهيولى لانها لو وجدت
بذاتها دون حلولها في المحل فاما ان يكون متناهية او غير متناهية
لا سبيل الى الثاني لان الاجسام كلها متناهية والا لامكن
ان يخرج من مبدأ واحد امتدادان على نسق واحد كانهما ساقا ساقي مدر
مثلث وكل كانا اعظم كان البعد بينهما ازيد فلو امتدا الى

٣ غير النهاية لا يمكن بينهما بعد غير متناهية مع كونه محصورا بين
حاصرين هذا خلف واما بيان انه لا سبيل الى القسم
الاول لانها لو كانت متناهية لاحاط بها حد او حدود فيكون
مشكلة لان الشكل هو الهيئة الحاصلة من احاطة الحد الواحد
او الحدود بالمقدار فذلك الشكل اما ان يكون للجسمية وهو
محال والا لكانت الاجسام كلها متشكلة بشكل واحد او بسبب
لازم للجسمية وهو ايضا محال لما مر او بسبب عارض لها وهو
محال ايضا والا لامكن زواله فامكن ان يتشكل الصورة
بشكل اخر فيكون قابلة للانفصال فكل ما يقبل الانفصال وهو مركب

من

من الهيولى والصورة كما مر فيكون الصورة العارية عن
الهيولى مقارنة للهيولى هف في ان الهيولى لا تتجرد عن الصورة
لانها لو تجردت عن الصورة فاما ان يكون ذات وضع
او لا يكون ولا سبيل الى كل واحد من القسمين فلا سبيل
الى تجردها عن الصورة اما انه لا سبيل الى الاول فلانها ح اما
اما ان تنقسم اولا ولا سبيل الى الثاني لان كل ما له وضع فهو
منقسم على ما مر في نفي الجزء لا سبيل الى الاول لانها ح
اما ان تنقسم في جهة واحدة فيكون خطا او في جهتين فيكون
سطحا او في ثلث جهات فيكون جسما وكل واحد منها باطل

اما انه لا يجوز ان يكون خطا فلان وجود الخط على سبيل
الاستقلال محال لانه اذا انتهى اليه طرفا السطحين المستقيمين المتقاطعين
والخط المستقل خط جوهري
فاما ان يحجب ملاقيهما او لا يحجب لا جائز ان لا يحجب والا
لزم تداخل الخطوط وهو محال لان كل خطين مجموعهما اعظم من
الواحد منهما اخلف ولا جائز ان يحجب والا لانقسم الخط في
جهتين لان ما يلاقي احدهما غير ما يلاقي الاخر وهو محال واما انه
لا يجوز ان يكون سطحا فلانها لو كانت سطحا فاذا انتهى اليه طرفا
الجسمين فاما ان يحجب ملاقيهما او لا يحجب وكل واحد منهما
باطل على ما مر في الخط واما انه لا يجوز ان يكون جسما لانها لو كانت

والتداخل يوجب خلاف الفرض

حم

جسما لكانت مركبة من الهيولى والصورة لما مر واما انه لا يميل
الى الثاني فلانها اذا كانت مجردات وضع فاذا اقترنت
بها الجسمية فاما ان لا يحصل في حيز اصلا او يحصل في جميع الاحياز
صارت ذات وضع ما فرانها
او يحصل في بعض الاحياز دون البعض والاول والثاني محالان
بالبديهة والثالث ايضا محال لان حصولها في كل واحد
من الاحياز ممكن فلو حصلت في بعض الاحياز دون
البعض يلزم الترجيح بلا مرجح وهو محال ولا يلزم على هذا ان
المادة اذا انقلبت هواء او على عكس صار اولى بموضع
لان الوضع السابق يقتضي الوضع اللاحق فلا يكون ترجيحا

الصورة صح

بعض صح

بلا مرجح **فصل** فی اثبات الصورة النوعیة اعلم ان لکل
واحد من الاجسام صورة اخری غیر الصورة الجسمیة لان
اختصاص بعض الاجسام ببعض الاحیاز دون البعض
اما ان یکون للجسمیة العامة او لصورة اخری لا سبیل الی
الاول والا لاشترکت الاجسام کلها فی ذلک فتعین
الثانی وهو المط **فصل** اعلم ان الهیولی لیست علة للصورة
لانها لا یکون موجودة بالفعل قبل وجود الصورة والعلة الفاعلیة
للشیء یجب ان یکون موجودة قبله والصورة ایضا لیست
علة للهیولی لان الصورة انما یجب وجودها مع الشکل او

الحیز لاشتراک الجسمیة بینهما

بالشکل

بالشکل والشکل لا یوجد قبل الهیولی فلو کانت الصورة علة
لوجود الهیولی لکانت متقدمة علی الشکل هذا خلف فاذا
بان یکون سبب الهیولی عقلا وسبب الصورة نفسا
وجد کل واحد منهما عن سبب منفصل ولیست الهیولی
غنیة من کل الوجوه عن الصورة لما بینا انها لا تقوم بالفعل بدون
الصورة والصورة ایضا لیست غنیة عن الهیولی من کل
الوجوه لما بینا انها لا توجد بدون الشکل فالهیولی مفتقرة
الی الصورة فی بقائها والصورة مفتقرة الی الهیولی فی
تشکلها **فصل** فی المکان وهو اما الخلاء او السطح الباطن
من الجسم الحاوی المماس للسطح الظاهر من الجسم
ای المتمکن

المحوى والاول باطل فتعين الثاني وانما قلنا ان الاول
بط لانه لو كانت خلاء فاما ان يكون لا شيئا محضا
او بعدا موجودا مجردا عن المادة لا سبيل الى الاول
كما هو مذهب افلاطون واتباعه
لانه يكون خلاء اقل من خلاء فان الخلاء بين الجدارين
اقل من الخلاء بين المدينتين وما يقبل الزيادة والنقصان
استحال ان يكون لا شيئا محضا ولا سبيل الى الثاني
لانه لو وجد البعد مجردا عن الهيولى لكان البعد لذاته مستغنيا
عن المحل فاستحال اقترانه به هف فصل في ان لكل
وسائر الاجسام
جسم حيز طبيعي لانا لو فرضنا عدم القواسر لكان في الحيز
المعين القاسر وهو المانع

وذلك

وذلك الحيز اما ان يستحقه الجسم لذاته او لقاسر لا سبيل
الى الثاني لانا فرضنا عدم القواسر فتعين الاول وهو المط
ولا يجوز ان يكون لجسم حيزان طبيعيان لانه لو
كان له حيزان طبيعيان فاذا حصل في احدهما فاما ان
يطلب الآخر او لا فان طلب الثاني يلزم ان لا يكون الحيز الاول
طبيعيا وقد فرضناه طبيعيا هف وان لم يكن طالبا للثاني
يلزم ان لا يكون الحيز الثاني طبيعيا وقد فرضناه طبيعيا هف
~~وان لم يكن طالبا للثاني فيلزم ان لا يكون الحيز الثاني~~
~~طبيعيا وقد فرضناه طبيعيا هف~~ فصل في الشكل كل جسم

الثاني اولا صح

٧ فله شكل طبيعي لان كل شكل جسم متناه وكل متناه فهو مشكل
وكل مشكل فله شكل طبيعي وكل جسم فله شكل طبيعي اما ان يكون كل
جسم فهو متناه فلما مر واما ان كل متناه فهو مشكل فلانه يحيط
به حد واحد او حدود فيكون مشكلا واما قلنا ان كل مشكل
فله شكل طبيعي لانا لو فرضنا ارتفاع القواسر لكان على شكل
وذلك الشكل اما ان يكون لطبعه او لقاسر لا سبيل
الى الثاني لانا فرضنا عدم القواسر فاذا هو عن طبعه وهو المطلوب
فصل في الحركة والسكون اما الحركة فهي الخروج من القوة
الى الفعل على سبيل التدريج واما السكون فهو عدم

الحركة

والسريعة قاطعة اكثر من البطيئة واذا كان كذلك كان
بين اخذ السريعة وتركها امكان قطع مسافة معينة بسرعة
معينة واقل منها ببطؤ معين وهذا الامكان قابل للزيادة
والنقصان وغير ثابت اذ لا يوجد اجزاءه المتقدرة معا فهنا
امكان متقدر غير ثابت وهو المعني من الزمان وهو مقدار
الحركة لانه لا يخ اما ان يكون مقدار الهيئة قارة او لهيئة غير
قارة لا سبيل الى الاول لان الزمان غير قار وما يكون
غير قار لا يكون بحسبه مقدار الهيئة قارة فهو مقدار لهيئة غير قارة
وكل هيئة غير قارة فهي الحركة فالزمان مقدار الحركة ونقول ايضا

٨ ان الزمان لا بداية له ولا نهاية له لانه لو كان له بداية لكان
عدمه قبل وجوده قبلية لا يوجد مع البعدية وكل قبلية لا يوجد
مع البعدية فهي زمانية فيكون قبل الزمان زمان هف
وكذلك لو كانت له نهاية لكان عدمه بعد وجوده
بعدية لا يجد مع القبلية فيكون زمانية فيكون بعد الزمان زمان
هف **الفن الثاني في الفلكيات وفيه فصول** في اثبات
كون الفلك مستديرا وبيانه ان ههنا جهتين لا تتبدلان
احديهما فوق والاخرى تحت وكل واحد منهما موجود ذو
وضع غير منقسم في امتداد ماخذ الحركة ومتى كان كذلك

كان

كان الفلك جسما مستديرا وانما قلنا ان الجهة موجودة
ذات وضع لانها لو لم يكن كذلك لما امكنت الاشارة
اليها ضرورة ولما امكن اتجاه المتحرك اليها وانما قلنا انها غير
منقسمة لانها لو انقسمت ووصل المتحرك الى اقرب
الجزئين وتحرك فاما ان تحرك عن المقصد او الى المقصد فان
تحرك الى المقصد لم يكن اقرب الجزئين من الجهة وان
تحرك عن المقصد لم يكن ابعد الجزئين من الجهة واثبت هذا
فنقول تحدد الجهات ليس في الخلاء لاستحالته وليس
في ملاء متشابه والا لما كانت الجهتان مختلفتين بالطبع

بان يكون بعضها محدودا والبعض غير محدود
او بعضها جهة اوى متناولها سم او لا بعض تلك
او بان يكون جهة وبعضها جهة اوى محاذ لها بالطبع

9 فلا يكون احدهما مطلوبة والاخرى متروكة بعينه فاذا
تحددت الجهات في اطراف ونهايات خارجة عن
الامتدادات المتشابهة ومتى كان كذلك كان تحددها بجسم
كري لان تحددها اما ان يكون بجسم واحد او باكثر فان
كان بجسم واحد وجب ان يكون كريا لان الجسم
الذي لا بكري لا يتحدد به جهة السفل لان جهة السفل غاية البعد ليس ح
والا لتبدلت بالنسبة الى ما هو ابعد منه فلا يتحدد به غاية البعد
فلا يتحدد به جهة السفل وان كانت باجسام وجب
ان يحيط بعضها ببعض والا لم يتعين بها غاية البعد لان

ما هو

ما هو البعد عن بعضها فهو اقرب من الاخر وكل ما نفرض
غاية البعد عن بعضها لم يكن غاية البعد عن المجموع فيجب
ان يكون بعضها محيطا بالاخر فيحصل المط **فصل** في ان
الفلك بسيط اي لم يتركب من اجسام مختلفة الطبايع
لانه لا يقبل الحركة المستقيمة ومتى كان كذلك كان بسيطا
اما انه لا يقبل الحركة المستقيمة فلان كل ما يقبل الحركة المستقيمة
فانه متحرك الى الجهة وتارك لجهة اخرى وكل ما هذا شانه فالجهات
متحددة قبله لا به والفلك ليس كذلك بل يتحدد به الجهات
فلا يكون قابلا للحركة المستقيمة ومتى كان كذلك وجب

١١ ان يكون بسيطا اذ لو كان مركبا فاما ان يكون كل
واحد من اجزائه على شكل طبيعي او قسرى لا سبيل الى
الاول والا لكان كل واحد منها كره لان الشكل الطبيعي
للبسيط وهو الكره ولو كان كل واحد منها كره لاستحال
ان يحصل من مجموعها سطح متصل الاجزاء ولا سبيل
الى الثاني لانه لو لم يكن كل واحد منها كره فحينئذ يكون طالبا
للشكل الطبيعي فيكون قابلا للحركة المستقيمة بتة

فصل في ان الفلك قابل للحركة المستديرة لان
كل جزء من اجزائه المفروضة فيه لا يختص بالبعض حصول

ما كان جسم الفلك متصلا واحدا اي
واوا لا على سبيل الفرض

وضع

وضع معين ومحاذاة معينة لتساوي الاجزاء في الطبيعة
كل جزء يمكن ان يزول عن وضعه ويصل الى وضع آخر
ومتى كان كذلك كان قابلا للحركة المستديرة فنقول
ايضا يجب ان يكون فيه مبدا ميل مستدير يتحرك
به لما كان قابلا للحركة لكن التالي كاذب فالمقدم مثله
بيان الشرطية انه لو لم يكن في طبعه مبدا ميل مستدير لما قبل الميل
من خارج فلا يكون فيه ميل اصلا فيمتنع ان يتحرك وانما قلنا
انه لو لم يكن في طبعه مبدا ميل مستدير لما قبل الميل من
خارج لانه لو تحرك عن خارج لتحرك مسافة في زمان و

لانه لو لم يكن في طبعه ميل
مستدير يتحرك به صح

١١ ويكون ذلك الزمان اقصر من زمان حركة ذي ميل طبيعي
يتحرك بمثل تلك القوه في عين تلك المسافه والا لكان
الشي مع العايق الطبيعي كهو لا معه هف وذلك الزمان
الاقصر له نسبة لا محالة الى الزمان الاطول فاذا فرضنا
ميلا اضعف من الميل الاول بحيث يكون نسبته
الى الميل الاول مثل نسبة الزمان الاقصر الى الزمان
الاطول فيتحرك بمثل تلك القوه في مثل زمان عديم
الميل مثل مسافته لان الحركة تزداد سرعتها بقدر انتقاص
القوه الميلية التي في الجسم لانه لو انتقص شي من

وا ميل آخر صح

القوه

القوه التي في الجسم ولا تزداد السرعه لم يكن القوه
الميليه مانعة من الحركه هف فظهر ان الجسم القليل
الميل والذي لا ميل فيه يتساويان في السرعه وهو محال
وهذا المحال انما يلزم من فرض تحرك ذلك الجسم الذي لا ميل
فيه او من فرض الميل الذي نسبته الى الميل الاول
كنسبة الزمان عديم الميل الى زمان ذي الميل لكن
فرض الميل على النسبه المذكوره ممكن فهذا المحال انما
لزم من فرض تحرك الجسم الذي لا ميل فيه اصلا فيكون
محالا ونقول ايضا ان الفلك ليس في طبعه مبدا

12
ميل مستقيم والا لكانت الطبيعة الواحدة تقتضي اثنين
متنافيين هف **فصل** في ان الفلك لا يقبل
الكون والفساد والخرق والالتيام اما انه لا يقبل الكون
[illegible]
والفساد فلانه محدد الجهات ولا شيء من المحدد للجهات
يقبل الكون والفساد اما الصغرى فقد مر تقريرها اما الكبرى
فلان ما يقبل الكون والفساد فللصورة الحادثة حيز طبيعي
وللصورة الفاسدة ايضا حيز آخر طبيعي لما بينا ان كل جسم
فله حيز طبيعي وكل ما هذا شانه فهو قابل للحركة المستقيمة
لان الصورة الحادثة الكائنة اما ان تحصل في حيز طبيعي

اوفي

[illegible]

او في حيز غريب فان حصلت في حيز غريب
اقتضت ميلا مستقيما الى حيزها الطبيعي وان حصلت
في حيز الطبيعي فالصورة الفاسدة كانت حاصلة في حيز
غريب فكانت تقتضي ميلا مستقيما الى حيزها الطبيعي
واما انه ليس قابلا للخرق والالتيام فلان ذلك
انما يحصل بالحركة المستقيمة والفلك لا يقبل الحركة المستقيمة
فلا يقبل الخرق والالتيام **فصل** في ان الفلك متحرك
على الاستدارة دائما لان الحركة الحافظة للزمان اما ان
يكون مستقيمة او مستديرة لا جائز ان يكون مستقيمة

لانها اما ان يذهب الى غير النهاية او يرجع لاسبيل الى ١٣
الاول والا لزم وجود بعد غير متناه ولا سبيل الى الثاني
لانها لو رجعت لكان ينتهي الى طرف فيكون منعطفة
للسكون لان بين كل حركتين مختلفتين سكونا لان الميل
الموصل الى ذلك الطرف موجود حال الوصول لانه علة
الايصال حال الوصول فلو لم يكن موجودا حال الوصول استحال
ان يفعل الوصول وكلما كان الميل الموصل موجودا لم يحدث
فيه ميل يقتضي كونه غير موصل لاستحالة اجتماع الميلين المختلفين
في حالة واحدة فالحال الذي فيه ميل الوصول غير الحال الذي

فيه

فيه ميل اللاوصول وكل واحد من الميلين آني لان الوصول
وكونه غير واصل آني لان حال الوصول لو انقسم لحين يكون
الجسم في احد طرفيه لم يكن واصلا وكذا صيرورته غير
واصل واذا كان كل واحد منهما آنيا وجب ان يكون
بين الآنين زمان لا يتحرك فيه الجسم والا لزم تعاقب
الآنين فيكون الزمان مركبا من اجزاء لا تتجزى ويلزم
منه تركب المسافة من اجزاء لا تتجزى لانطباقهما على الحركة
هف فعلم ان الحركة الحافظة للزمان ليست مستقيمة
فيكون مستديرة وهذه الحركة غير منقطعة والا لزم انقطاع الزمان

خ
واذا ثبت بين الآنين زمان
سكن فيه الجسم وانقطعت فيه الحركة
لزم انقطاع الزمان لانقطاع حافظه
وهي الحركة هف صح

فاذاً يكون الفلك متحركاً على الاستدارة دائماً وهو ١٤
المط هداية الحبة المرمية الى الفوق عند نزول الجبل تنتهي
حركتها الى سكون ايضاً لان سكونها آني وحركة الجبل زمانية
فصل
وليس بينهما مانع هداية في ان الفلك متحرك
بالارادة لان حركته لو لم يكن ارادية لكانت اما طبيعية
او قسرية لا جائز ان يكون طبيعية لان الحركة الطبيعية هرب
عن حالة منافرة وطلب لحالة ملائمة وذلك في الحركة المستديرة
محال اما انه لا يمكن ان يكون هرباً فلان كل نقطة يتحرك عنها
الجسم بحركته المستديرة فحركته عنها توجه اليها والهرب

عن

عن الشيء بالطبع استحال ان يكون موجهاً اليه واما انها ليست
طالبة للملائمة لان الطبيعة اذا اوصلت الجسم بالحركة الى
الحالة المطلوبة سكنته والمستديرة ليست كذلك ولا جائز
ان يكون قسرية او القسر خلاف الطبع فحيث لا طبع فلا قسر
فصل في ان القوة المحركة للفلك يجب ان يكون مجردا
عن المادة لان القوة المحركة للفلك تقوى على افعال غير متناهية
عدة ومدة ودوام الافلاك
عدة ومدة ولا شيء من القوة الجسمانية كذلك فالمحركة للفلك
ليست قوة جسمانية وانما قلنا ان القوة الجسمانية لا تقوى
على تحريكات غير متناهية لان كل قوة جسمانية فهي قابلة

للتجزي وكل قوة قابلة للتجزي فان الجزء منها يقوى على
شيء متناه والجملة يقوى على مجموع تلك الاشياء والا
لكان الجزء مساويا للكل في التاثير هف ومتى
كان كذلك فالمجموع لا يقوى على غير متناهية لان الكل منها
اما ان يقوى على جملة متناهية من مبدا معين او جملة غير متناهية
لا جائز ان يقوى على جملة غير متناهية اذ لو يقوى على جملة غير
متناهية والمجموع على ما هو يقوى زائد فلزم الزيادة على غير
على ما يقوى عليه الجزء
المتناهي المنسق النظام هف فعلم ان الجزء يقوى على
جملة متناهية والجزء الآخر مثله فالمجموع لا يقوى على غير متناهية

لان انضمام المتناهي الى المتناهي لا يوجب اللاتناهي
فثبت ان كل ما يقوى عليه القوة الجسمانية فهو متناه
فصل في ان المحرك القريب للفلك قوة جسمانية
لان التحريكات الاختيارية الجزئية اما ان تقع عن
تصور كلي او جزئي لا سبيل الى الاول لان التصور
الكلي نسبته الى جميع الجهات على السوية فلو وقعت
نسبته الى بعض الجهات دون البعض لزم الترجيح
بلا مرجح فمبدأ التحريكات الجزئية له تصورات جزئية و
كل ما له تصور جزئي فهو جسماني لان الصورة الجزئية ترتسم وهي اصغر

العبرة في تحرير الفصل الثاني للابعاد
[illegible]

18 وهو قسم وهي اكبر فاما ان يكون الاختلاف في الصغر والكبر
لاختلاف الصورتين بالحقيقة او لاختلاف المأخوذ
عنه بالصغر والكبر او لاختلافهما في المدرك لا سبيل الى
الاول لانا نتكلم في الصورتين من نوع واحد ولا سبيل الى
الثاني لان الصورة المختلفة بالصغر والكبر لا يجب
ان يكون مأخوذة من خارج فتعين القسم الثالث
فيكون الكبيرة منها مرتسمة في عضو ما ارتسم فيه الصغيرة
فينقسم في الوضع وما هذا شانه فهو جسماني

الفن الثالث في العنصريات

وهو يشتمل على فصول

فصل

فصل في البسائط العنصرية

وهي الماء والارض والنار
والهواء وكل واحد منها يخالف الآخر في صورته الطبيعية
اي الصورة النوعية نسخة
والا لاستقر كل واحد منها في حيز الآخر والتالي كاذب
والمقدم مثله وكل واحد منها قابل للكون والفساد لان الماء
ينقلب حجرا والحجر ينحل بالحيل ماء وكذلك الهواء ينقلب
ماء كما ترى في قلل الجبال فانه ينعقد الهواء ويتقاطر
اعلى الجبال
دفعة والماء ايضا ينقلب هواء بالتسخين وكذا الهواء ينقلب
نارا كما في الكير ~~دفعها الهواء على الاتصال حاقرح مع تحريك~~
شديد والنار ايضا ينقلب هواء كما نشاهد في المصباح

وتقول ايضا الكيفيات زائده على الصوره الطبيعيه
لانها يستحيل في الكيفيات مثل التسخن والتبرد مع بقاء
الصورة الطبيعيه فلو كانت الكيفيات نفس الصورة
لاستحال ذلك والبسايط اذا اجتمعت في المركب فعل
بعضها في بعض بقواها المتضاده وكسر كل واحد منها سورة كيفيه
الاخر فحصل له كيفيه متوسطه بين الكيفيات المتضاده متشابهه
في اجزاءه وهي المزاج **فصل** في كائنات الجو اما السحاب
والمطر وما يتعلق بها فالسبب الاكثري في ذلك تكاثف
الاجزاء البخاريه الصاعده لان ما يجاور الماء من الهواء يستفيد

كيفيه

كيفيه البرد من الماء ثم الطبقه التي ينقطع عنها تاثير شعاع الشمس
تبقى بارده فاذا بلغ البخار في صعوده اليها تكاثف فان لم يكن
البرد قويا اجتمع ذلك وتقاطر فالمجتمع هو السحاب والمتقاطر هو المطر
وان كان البرد قويا فاما ان يصل البرد الى اجزاء السحاب
قبل اجتماعها او لا يصل فان وصل ينزل ثلجا وان لم يصل ينزل
بردا واما اذا لم يصل الى الطبقه البارده فان كان كثيرا انعقد
ينعقد سحابا ماطرا وقد لا ينعقد ويسمى ضبابا وان كان قليلا فاذا
ضربه البرد فان لم يجمد فهو الطل وان انجمد فهو الصقيع اما الرعد
هو الذي يقع على وجه الارض في الصباح شبيها بالثلج ح
والبرق فسببها ان الدخان اذا احتبس فيما بين السحاب

18 فاصعد الى العلو فمزق السحاب تمزيقا عنيفا فيحصل
الرعد بتمزيقه وتقلقله وان اشتعل الدخان بالحركة
كان برقا واما الرياح فقد تكون بسبب ان السحاب
اذا تكاثف اندفع الى اسفل فصار ريحا وقد تكون
لاندفاع بعض فيصير السحاب من جانب الى جهة
اخرى وقد تكون لانبساط الهواء بالتحلل في جهة اخرى
واندفاعه الى جهة اخرى وقد تكون بسبب برد
الدخان المتصعد ونزوله ومن الرياح ما تكون سموما محرقا
لاحتراقه في نفسه او لمروره على الارض الحارة واما

قوس

قوس قزح فهي انما تحدث من ارتسام ضوء
النير في اجزاء رشية مستديرة واختلاف الوانها
بسبب اختلاط ضوء النير ولون الغمام واما الهالة فايضا
انما تحدث من ارتسام ضوء النير في اجزاء رشية مستديرة واما الشهب
فسببها ان الدخان اذا بلغ حيز النار وكان لطيفا اشتعل
فيه النار وانقلب الى النارية ويلتهب بسرعة حتى يرى
كالمنطفي واما الزلزلة وانفجار العيون فاعلم ان البخار اذا
احتبس في الارض يميل الى جهة فيبرد بها فينقلب
مياها مختلطا باجزاء بخارية واذا كثر بحيث لا يسعه الارض يجب

19 انشقاق الارض وانفجر منها العيون وان اغلظ بحيث
لا ينفذ في مجاري الارض احتبس ولم يمكن الخروج منها تزلزل
الارض **فصل** في المعادن الابخرة والادخنة المحتبسة في الارض
اذا لم يكن كثيرة اختلطت على ضروب من الاختلاطات
المختلفة في الكم والكيف فيكون منها الاجسام الارضية المعدنية
فان غلب البخار تولد الشب والبلور والزيبق والرصاص
وغيرها من الجواهر المشفة وان غلب الدخان تولد
الملح والزاج والكبريت والنوشادر ثم من اختلاط بعض
هذه مع بعض تولدت الاجسام الارضية مثل الذهب

والفضة

والفضة **فصل** في النبات وله قوة عديمة الشعور
يصدر عنها حركات وافعال مختلفة ولذا تسمى نفسا نباتية
وهي كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يتولد ويزيد ويغتذي
فلها قوة غاذية وهي التي تحيل جسما آخر الى مشاكلة الجسم
الذي هي فيه زيادة في اقطاره طولا وعرضا وعمقا الى ان
يبلغ كمال النشو على تناسب طبيعي ولها قوة مولدة وهي التي
تأخذ من الجسم الذي هي فيه جزءا وتجعله مادة ومبدأ
لمثله والغاذية تجذب الغذاء وتمسكه وتهضمه وتدفع فضله
فلها قوة جاذبة وماسكة وهاضمة ودافعة للثقل والنامية

نباتات مختلفة

تنقص عن الفعل اولاً وتبقى الغاذية تفعل الى ان ٢
يعجز **فصل** في الحيوان وهو مخصص النفس الحيوانية
وهي كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يدرك الجزئيات
ويتحرك بالارادة فلها قوة مدركة ومحركة اما المدركة فهي اما
في الظاهر او في الباطن اما التي في الباطن فهي الحس
المشترك والخيال والوهم والحافظة والمتصرفة اما الحس
المشترك فهي قوة مرتبة في التجويف الاول من الدماغ
تقبل جميع الصور المنطبعة في الحواس الظاهرة وهي غير
البصر لانا نشاهد القطرة النازلة خطا مستقيما وليس

في الظاهر فهي السمع والبصر
والشم والذوق واللمس
واما التي ... صح

ارتسامها

ارتسامها انما يكون في قوة اخرى غير البصر واما الخيال
فهي قوة تحفظ جميع صور المحسوسات ويمثلها بعد الغيبوبة
وهي خزانة الحس المشترك واما الوهم فهي قوة مرتبة
في التجويف الاوسط من الدماغ يدرك المعاني الجزئية
الموجودة في المحسوسات كالقوة الحاكمة في الشاة بان
الذئب مهروب عنه والولد معطوف عليه واما الحافظة
فهي قوة مرتبة في التجويف الآخر من الدماغ تحفظ ما
يدركه القوة الوهمية من المعاني الغير المحسوسة الموجودة في
المحسوسات وهي خزانة القوة الوهمية واما المتصرفة

في البصر اذ البصر لا يرتسم
فيه الا المقابل وهو النقطة
او النقطة فاذن ارتسامها
صح

فهي قوة مرتبة في البطن الاوسط من الدماغ من شانها
ان يركب بعض ما في الخيال مع بعض او يفصل بعضها
عن بعض واما القوة المحركة فينقسم الى باعثة وفاعلة
واما الباعثة فهي التي اذا ارتسمت في الخيال صورة مطلوبة
او مهروب عنها حملت الفاعلة على التحريك وهي ان
حملت على تحريك يطلب به الاشياء المتخيلة ضارية نافعة
طلبا لحصول اللذة يسمى قوة شهوية وان حملت على تحريك
يدفع به الشيء المتخيل ضارا او مفسدا للغلبة يسمى قوة غضبية
واما الفاعلة فهي التي تشنج العضلات للتحريك فصل

في

في الانسان فهو مختص بالنفس الناطقة وهي كمال
اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يدرك الامور الكلية و
يفعل الافعال الفكرية ولها قوة عاقلة يدرك بها التصورات
والتصديقات وقوة عاملة يحرك بدن الانسان
الى الافعال الجزئية بالفكر والروية على مقتضى آراء يخصها وللقوة
العاقلة مراتب المرتبة الاولى ان يكون خالية عن جميع المعقولات
بل هي مستعدة لها وهي العقل الهيولاني والمرتبة الثانية ان يحصل
لها المعقولات البديهية وينتقل من البديهيات الى
النظريات وهي العقل بالملكة المرتبة الثالثة ان يحصل لها

المعقولات لكن لا يطالعها بل صارت مخزونة عنده وهي
العقل بالفعل المرتبة الرابعة ان يطالع المعقولات المكتسبة
وهي العقل المطلق ويسمى عقلا مستفادا ثم العقل بالملكة ان كان
في الغاية يسمى قوة قدسية واعلم ان القوة العاقلة مجردة
عن المادة لانها لو كانت ذات وضع فاما ان لا ينقسم مادية لكانت
او ينقسم لا سبيل الى الاول لان كل ما له وضع فهو منقسم
على ما مر في نفي الجزء ولا سبيل الى الثاني لان معقولاتها
ان كانت بسيطة لزم انقسامها لان الحال في احد
جزئيها غير الحال في الجزء الاخر وان كانت مركبة فكل مركب

فهو

فهو انما يركب عن البسائط فيلزم انقسام تلك البسائط
هف ونقول ايضا تعقل النفس ليس بالالة الجسدانية
والا كان يعرض لها الكلال حيث لا يعرض للقوة كلال بضعف البدن وليس كذلك
وليس كذلك لان البدن بعد الاربعين ياخذ في
النقصان مع ان القوة هناك ياخذ في الكمال ونقول ايضا
ان النفوس حادثة لانها لو كانت موجودة قبل البدن
فالاختلاف بينها اما ان يكون بالماهية ولوازمها لانها
مشتركة وما به الاشتراك غير ما به الامتياز ولا جائز ان يكون
بالعوارض المفارقة لان العوارض انما تلحق الشيء بسبب

او بعوارضها المفارقة ولا جائز ان يكون
بالماهية ولوازمها ع ح م

٢٣ القابل لان الماهيه لا يستحق العوارض لذاتها والا لكان
كل عارض لازما والقابل للنفس انما هو البدن فمتى
لم تكن الابدان موجوده لم تكن النفوس موجوده
فتكون حادثه ضروره القسم الثالث فى الالهيات
وهو مرتب على ثلثه فنون الفن الاول فى تقاسيم
الوجود وهو مرتب على فصول فصل فى الكلى والجزئى
اما الكلى فليس واحدا بالعدد والا لكان الشى الواحد بعينه
موصوفا بالاعراض المتضاده مثل كونه اسود وابيض تنف
بل هو معنى معقول فى النفس مطابق لكل واحد من

جزئياته فى الخارج على معنى ان ما فى النفس لو وجد فى
اى شخص من الاشخاص الخارجيه لكان ذلك الشخص بعينه
وذلك من غير تفاوت اصلا واما الجزئى فانما يتعين الكلى صح
بتشخصاته الزائده على الطبيعه الكليه لان كل كلى فان نفس
تصوره غير مانع من الشركه والشخص من حيث هو هو مانع من
الشركه فالتشخص زائد على الطبيعه الكليه فى الواحد والكثير
اما الواحد فيقال على ما لا ينقسم من الجهه التى يقال له انه واحد
وهو قد يكون بالجنس كالانسان والفرس وقد يكون بالنوع صح
كزيد وعمرو وقد يكون بالمحمول كالقطن والثلج وقد يكون بالموضوع
كخالد والقطن ابيض والثلج ابيض

كتعدد الكل الانواع ما بنا [illegible]

٢٤ كالكاتب والضاحك وقد يكون بالعدد كزيد وقد يكون
بالاتصال وهو الذي ينقسم بالقوة الى اجزاء متشابهة
كالماء وقد يكون بالتركيب وهو الذي يكون فيه كثرة بالفعل
كالبيت وقد يكون حقيقيا وهو الذي لا ينقسم اصلا واما
كالنقطة
الكثير فهو الذي يقابل الواحد بعد اثبته الاثنان قد يتقابلان وهما
اللذان لا يجتمعان في شي واحد من جهة واحدة وهي
اربعة احدها الضدان وهما موجودان غير متضايفين كالسواد
والبياض وثانيها المتضايفان وهما موجودان يكون تعقل كل
واحد منهما بالنسبة الى الاخر كالابوة والبنوة وثالثها المتقابلان

بالعدم

بالعدم والملكة وهما امران يكون احدهما وجوديا والاخر عدميا
لكن يعتبر فيهما موضوعا قابلا لذلك الامر الوجودي كالبصر والعمى
والجهل والعلم ورابعها المتقابلان بالسلب والايجاب
وذلك في الضمير لا في الوجود   في المتقدم والمتاخر
المتقدم يقال على خمسة اقسام الاول المتقدم بالزمان وهو ظاهر
المتقدم بالطبع وهو الذي لا يمكن ان يوجد المتاخر
الا وهو موجود وقد يمكن ان يوجد وليس المتاخر بموجود
كتقدم الواحد على الاثنين   المتقدم بالشرف
كتقدم ابي بكر على عمر   المتقدم بالرتبة وهو ما كان
رضي الله عنه   رضي الله عنه

اقرب من مبدا محدود كترتيب الصفوف

فى المسجد منسوبة الى المحراب و المتقدم بالطبع

وهو ان لايمكن ان يوجد هو وليس الآخر موجود كما انه

لايمكن ان يوجد الآخر الا هو موجود كتقدم حركة اليد على حركة

القلم وان كانتا معا فى الزمان فانه لايمكن ان يوجد حركة

القلم الا ان يكون حركة اليد موجود و بالعكس والمتاخر

فيقال على ما يقابل المتقدم فى القديم والحادث

القديم بالذات هو الذى لايكون وجوده من غيره والقديم

بالزمان هو الذى لا اول لزمانه والمحدث بالذات

هوالذى يكون وجوده من غيره والمحدث بالزمان هو

الذى لزمانه ابتداء وقد كان وقت لم يكن موجودا فيه

ثم انقضى ذلك الوقت وجاء وقت آخر صار هو فيه موجودا

فكل حادث زمانى فهو مسبوق بمادة ومدة لان امكان

وجوده سابق على وجوده والا لكان قبله ممتنعا ثم صار ممكنا

فيلزم انقلاب الشى من الامتناع الى الامكان بهف

وذلك الامكان امر وجودى اذ لا فرق بين قولنا امكانه

منفى وبين قولنا لا امكان له فلو لم يكن وجوديا لكان معنى

انه يمكن قبل وجوده هو انه لا امكان له قبل وجوده وذلك

الامكان اما ان يكون قايما بنفسه او لا يكون لا جايز
ان يكون قايما بنفسه لان امكان الوجود انما هو بالاضافة
الى ما هو امكان الوجود له فلا يكون قايما بنفسه فيكون
قايما بغيره وهو المادة   في القوة والفعل القوة
هي الشي الذي هو مبدا التغير في آخر من حيث هو آخر
وكل ما يصدر عن الاجسام من العادة المستمرة المحسوسة
من الاثار والافعال كالاختصاص باين وكيف وحركة
وسكون عن قوة موجودة فيه لان ذلك اما ان يكون
لذاته الجسم ان الاثار والافعال دونا
لكونه جسما او لامور اتفاقية او لقوة موجودة فيه والاول

باطل

باطل والا لاشتركت الاجسام فيه والثاني باطل ايضا والا
لما كان مستمرا لان الامور الاتفاقية لا يكون دايمية ولا
اكثرية فاذن هو عن قوة موجودة له وهو المطلوب   في
العلة والمعلول العلة يقال لكل ما له وجود في نفسه ثم يحصل
من وجوده وجود غيره وهي اربعة اقسام مادية وصورية
وفاعلية وغاية اما المادية فهي التي يكون جزءا من المعلول
ولكن لا يجب بها ان يكون المعلول موجودا بالفعل
كالطين للكوز واما العلة الصورية فهي التي يكون جزءا من
المعلول لكن يجب بها ان يكون المعلول موجودا بالفعل

كالصورة التی للكوز واما العلة الفاعلیة فهی التی یكون منها
وجود المعلول كالفاعل للكوز واما الغائیة فهی التی یكون
لاجلها وجود المعلول كالغرض المطلوب من الكوز ثم العلة الفاعلیة
متی كانت بسیطة استحال ان یصدر عنها اكثر من الواحد
لان ما یصدر عنه اثران فهو مركب لان كون الشی بحیث
یصدر عنه هذا غیر كونه بحیث یصدر عنه ذاك فمجموع هذین
المفهومین او احدهما ان كان داخلا فی ذات المصدر
لزم التركیب وان كان خارجین كان مصدرا لها
وكونه مصدرا لهذا غیر كونه مصدرا لذاك فینتهی لا محالة

الی ما یوجب التركیب والكثرة فی الذات ونقول
انه ان المعلول یجب وجوده عند وجود العلة التامة اعنی عند
تحقق جملة الامور المعتبرة فی تحققه لانه لو لم یكن واجب الوجود
ح فاما ان یكون ممتنع الوجود وهو محال والا لما وجد او ممكن
الوجود فیحتاج الی مرجح یخرجه من القوة الی الفعل فلا یكون
جملة الامور المعتبرة فی وجوده حاصلة وقد فرضناها حاصلة هف
فبان ان المعلول یجب وجوده عند تحقق علته التامة فیكون
واجبا لغیره ممكنا بالذات لانا لو اعتبرنا ماهیته من حیث
هی هی لا یجب لها الوجود والعدم وهذا كون الشی

مـــسایر

موجودا الانيا في تاثير العلة فيه لان الشي اذا كان معدوما
ثم يوجد فاما ان توصف العلة بكونها مفيدة لوجوده حالة
العدم او حالة الوجود او في حالتين جميعا لا جائز ان تفيد
وجوده حالة العدم او في حالتين والا لزم اجتماع الوجود
والعدم هف فاذن تفيد وجوده حالة الوجود فكون
الشي موجودا الانيا في كونه معلولا   في الجوهر والعرض
كل موجود فاما ان يكون مختصا بشي ساريا فيه او لا يكون
فان كان الواقع هو القسم الاول يسمى الساري حالا و
المسري فيه يكون محلا ولابد ان يكون لاحدهما حاجة الى

صاحبه

صاحبه والا لامتنع ذلك الحلول فلا يخ اما ان يكون المحل
محتاجا الى الحال فيسمى المحل هيولى والحال صورة او بالعكس
فيسمى المحل موضوعا والحال فيه عرضا واذا ثبت هذا
فنقول الجوهر هو الماهية التي اذا وجدت في الاعيان [في الخارج]
كانت لا في موضوع وخرج منه واجب الوجود اذ ليس
له وراء الوجود ماهية واما العرض فهو الموجود في الموضوع
ثم الجوهر ان كان محلا فهيولى وان كان حالا فهو الصورة
وان لم يكن حالا ولا محلا فان كان مركبا منهما فهو الجسم
وان لم يكن كذلك فان كان متعلقا بالاجسام تعلق

٢٩

التدبير والتصرف فهو النفس والا فهو العقل والجوهر
ليس جنسا لهذه الاقسام اذ لو كان جنسا لكان
ما يدخل تحته مركبا من جنس وفصل وليس كذلك لان
النفس ليست مركبة لانها تعقل الماهية البسيطة
فلا يكون مركبة والا لزم انقسام البسيطة الحالة فيها بعد
واما اقسام العرض فتسعة الكم والكيف والاين والمتى
والاضافة والملك والوضع والفعل والانفعال اما الكم فهو الذى
يقبل المساواة واللامساواة لذاته وينقسم الى منفصل
كالعدد والى متصل قار الذات كالخط والسطح والثخن و

الى

والى متصل غير قار الذات وهو الزمان واما الكيف
فهو هيئة فى شى لا يقتضى قسمة ولا نسبة وينقسم الى كيفيات
محسوسة راسخة كحلاوة العسل وملوحة ماء البحر وغير راسخة كحمرة
الخجل وصفرة الوجل والى كيفيات نفسانية حالات كالكتابة
فى ابتداء الخلقة وملكات كالكتابة بعد الرسوخ والعلم وغير
الكتابة بالعدد — الكتابة بالقوة للامى
ذلك والى كيفيات استعدادية نحو الدفع كالصلابة او
نحو الانفعال كاللين والى كيفيات مختصة بالكميات كالمثلثية
والمربعية للسطح والزوجية والفردية للعدد واما الاين فهى حالة
يحصل للشى بسبب حصوله فى المكان واما متى فهى حالة تحصل

٣١ للشی بسبب حصوله فی الزمان واما الاضافة فهی حالة
نسبية متكررة كالابوة والبنوة واما الملك فهو حالة تحصل
للشی بسبب ما يحيط به وينتقل بانتقاله ككون الانسان متقمصا
ومتعمما واما الوضع فهو هيئة حاصلة للشی بسبب نسبة اجزائه
بعضها الى بعض وبسبب نسبتها الى الامور الخارجة
كالقيام والقعود واما الفعل فهو حالة تحصل للشی بسبب
تاثيره كالقاطع ما دام يقطع واما الانفعال فهو حالة تحصل للشی فی غيره ه
بسبب تاثره من غيره كالمتسخن ما دام يتسخن الفن
الثانی فی العلم بالصانع وصفاته وهو مشتمل على فصول

فصل

الفصل الاول فی اثبات الواجب لذاته وهو الذی اذا اعتبر
من حيث هو هو لا يكون قابلا للعدم وبرهانه ان نقول
ان لم يكن فی الوجود موجود واجب لذاته يلزم منه المحال
لان الموجودات باسرها تكون جملة مركبة من احاد كل
واحد منها ممكن لذاته محتاج الى علة خارجة والعلم به بديهی
والخارج عن مجموع الممكنات واجب لذاته فيلزم وجود
واجب الوجود على تقدير عدمه وهو مح فی
ان وجود واجب الوجود عين حقيقته لان وجوده لو كان
زايدا على حقيقته لكان عارضا لها ولو كان عارضا لها لكان

٣١ الوجود من حيث هو هو مفتقرا الى الغير فيكون ممكنا لذاته
فلا بد له من مؤثر وذلك المؤثر ان كان نفس تلك الحقيقة
يلزم ان يكون موجوده قبل الوجود لان العلة الموجدة للشئ
يجب تقدمها على المعلول بالوجود فيكون الشئ موجودا
قبل نفسه هف وان كان غير تلك الماهية يلزم ان يكون
الواجب لذاته محتاجا الى الغير وهو محال في
ان وجوب الوجود وتعينه نفس ذاته اما الاول فلان وجوب
الوجود لو كان زايدا على الحقيقة لكان معلولا لذاته والعلة ما لم
يجب وجودها استحال ان يوجد المعلول وذلك الوجوب

هو الوجوب

هو الوجوب بالذات فيكون وجوب الوجود قبل
نفسه هف واما الثاني فلان تعينه لو كان زايدا على حقيقته
لكان معلولا لذاته والعلة ما لم يكن متعينة لا يوجد المعلول فيكون
التعين حاصلا قبل نفسه وهو مح في توحيد واجب
الوجود لو فرضنا موجودين واجبي الوجود لكانا مشتركين في
وجوب الوجود متمايزين بامر من الامور وما به الامتياز
اما ان يكون تمام الحقيقة او لا يكون لا سبيل الى الاول لان
الامتياز لو كان تمام الحقيقة لكان وجوب الوجود خارجا
عن حقيقة كل واحد منهما وهو مح لما بينا ان وجوب الوجود

نفس حقيقة واجب الوجود ولا سبيل الى الثاني
لان كل واحد منهما يكون مركبا مما به الاشتراك ومما به الامتياز
وكل مركب محتاج الى غيره فيكون ممكنا بذاته

في ان الواجب لذاته واجب من جميع جهاته اي ليس
له حالة منتظرة لان ذاته تعالى كافية فيما له من الصفات فيكون
واجبا من جميع جهاته وانما قلنا ان ذاته كافية فيما له من الصفات
لانها لو لم تكن كافية لكان شيء من صفاته عن غيره فيكون حضور
ذلك الغير علة لوجود تلك الصفة وغيبته علة لعدمها ولو كان كذلك
لم تكن ذاته اذا اعتبر من حيث هي هي لا بشرط ان يجب

لها

لها الوجود لانها اما ان يجب مع وجود تلك الصفة او مع عدمها
فان كان مع وجود تلك الصفة لم يكن وجودها من غيره وان كان مع
مع عدمها لم يكن عدمها مع غيبته واذا لم يجب وجودها لا بشرط
(اى الصفة) (اى غيبة ذلك الغير) (اى شرط الذات)
لم يكن الواجب لذاته واجبا

في ان الواجب
لذاته لا يشارك الممكنات في وجوده لانه لو كان مشاركا
للممكنات في وجوده فالوجود من حيث هو هو اما ان يجب
له التجرد او اللاتجرد او لا يجب له شيء منهما وان وجب له
التجرد يلزم ان يكون وجود الممكنات وجودا مجردا غير عارض
للماهيات وهو محال لانا نعقل المسبع مع الشك في وجوده

الخارجي فلو كان وجوده نفس حقيقته لكان الشيء الواحد
معلوما ومشكوكا في حالة واحدة وهو محال وان وجب لا لكونه
لما كان وجود الباري تعالى مجردا عنه وان لم يجب
له شيء منهما لكان كل واحد منهما ممكنا فيكون بعلة فيلزم افتقار
واجب الوجود في تجرده الى الغير فلا يكون ذاته كافية فيما
له من الصفات هف فصل في ان الواجب عالم
بذاته لانه مجرد عن المادة وكل مجرد عن المادة عالم بذاته لان
ذاته حاصلة عنده فيكون عالما بذاته لان العلم هو حصول
حقيقة الشيء مجردة عن المادة ولواحقها فالباري تعالى عالم بذاته

هذا انه تعقل الشيء لذاته لا يقتضي التغاير بين العاقل والمعقول
لان العلم هو حصول حقيقة الشيء مجردة وهذا المعنى اعم من حضور
حقيقة الشيء المغاير لذاته ولا يلزم من كذب الاخص كذب الاعم و
لان كل واحد من الناس يعقل ذاته لذاته والا لكان له
نفسان احدهما عاقل والآخر معقول هف في
ان الواجب لذاته عالم بالكليات لانه مجرد عن المادة
ولواحقها وكل مجرد عن المادة ولواحقها يجب ان يكون
عالما بالكليات اما الصغرى فبينة واما الكبرى فلان كل مجرد
بالامكان العام يمكن ان يعقل وهذا بديهي لا خفاء فيه وكل ما

يمكن ان يتعقل وحده ويمكن ان يتعقل مع كل واحد من المعقولات
لا محالة فيمكن ان يقارنه صور سائر المعقولات في النفس
فان الادراك والتعقل هو حضور صورة المعقول في العقل مجرده
عن المادة ولواحقها وكل ما يمكن ان يقارنه صور سائر المعقولات
في العقل يمكن ان يقارن سائر المعقولات لذاته في الخارج وكل
ما يمكن للواجب الوجود بالامكان العام يجب وجوده له والا لكان
له حالة مستطره منه فان قيل لو كان الباري عالما بالكليات لكان
فاعلا لتلك الصور قابلا لها وهو محال لان القابل هو الذي يستعد لشيء
والفاعل هو الذي يفعل الشيء فيكون الاول غير الثاني فيلزم التركيب

قلنا لم لا يجوز ان يكون الشيء الواحد مستعد الشيء التصوري و
مفيد اثره وهذا لان معنى كونه مستعد الشيء انه لا يمتنع له اداء ان
يتصوره ومعنى كونه فاعلا انه متقدم بالعلية على ذلك التصور فلم
انهما متنافيان ومن اعتقد ان علم الباري تعالى بالاشياء نفس
ذاته فقد نفى العلم بحقيقته   في ان واجب الوجود لذاته
عالم بالجزئيات على وجه كلي لانه يعلم اسبابها فوجب ان
يكون عالما بها لان من يعلم العلة وجب ان يعلم ما يلزم عنها لذاتها
والا ما كان عالما بها لكن لا يدركها مع تغيرها والا لكان يدرك
تارة منها انها موجوده غير معدومة ومرة غير موجوده فيكون الكل

وتاره يدرك منها انها معدومة

٣٧

واحد منهما صورة علمية على حدة ولا واحدة من الصورتين يبقى
مع الثانية فيكون واجب الوجود متغير الذات بل
يدرك على وجه كلي كما تعلم الكسوف الجزئي بعينه فانك تقول
فيه انه كسوف يكون بعد حركة كذا من كذا شمالياً نصفه كذا ويكون كذا
الى جميع العوارض لكنك ما علمته جزئياً لان ما علمته لا يمنع الحمل على كثيرين
وهذا العلم غير كاف لوجود ذلك الكسوف في هذا الوقت
ما لم ينضم اليه المشاهدة وما لم يكن الحاصل في حق الله تعالى
سوى ما ذكرنا لم يعلم الجزئيات الا على وجه كلي
في ان الواجب مريد للاشياء وجواد اما ارادته فلان

كل

[margin: illegible]

كل شيء هو معلوم عند المبدأ وهو خير غير مناف لماهيته
وما يفيض عن ذات المبدأ ومن كماله فذلك الشيء مرضي له
وهذا هو الارادة واما جوده فلان الواجب لذاته اما ان يفعل
لقصد وشوق الى الكمال ويفعل لانه نظام الخير في الوجود
فيوجد الاشياء على ما ينبغي لا لغرض والاول محال لما بينا ان
واجب الوجود ليس له كمال منتظر فالقسم الثاني حق وهو
الجواد

في الملائكة وهي العقول المجردة ويشتمل على فصول

في اثبات العقل

وبرهانه ان الصادر
عن المبدأ الاول انما هو الواحد لانه بسيط والبسيط لا يصدر

[margin: illegible]

۳۶

عنه الواحد وذلك الواحد اما ان يكون هيولى او صورة او عرضا
او نفسا او عقلا لا جايز ان يكون هيولى لانها لا تتقوم بالفعل بدون
الصورة ولا جايز ان يكون صورة لانها لا تتقدم بالعلية على الهيولى
ولا جايز ان يكون عرضا لاستحالة وجوده قبل وجود الجوهر ولا جايز
ان المؤثر في الافلاك اما ان يكون عقلا واحدا او فلكا واحدا او
عقولا متكثرة ولا جايز ان يكون عقلا واحدا لاستحالة صدور جميع الافلاك
عن عقل واحد لما بينا ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد ولا سبيل
الى الثاني لان الفلك لو كان علة لفلك اخر فاما ان يكون الحاوي
علة لوجود المحوي او على العكس لا سبيل الى الثاني لان الاخس

واصغر

واصغر والاخس والاصغر استحال ان يكون سببا للاشرف
الاعظم ولا جايز ان يكون الحاوي علة لوجود المحوي لانه لو كان
كذلك لكان وجوب الوجود المحوي متاخرا عن وجود الحاوي
لان وجوب وجود المعلول متاخر عن وجود العلة واذا كان
كذلك فعدم المحوي مع وجود الحاوي لا يكون ممتنعا لذاته
والا لكان وجوده معه لا متاخرا عنه وقد فرضناه متاخرا عنه
هف واذا كان عدم المحوي مع وجود الحاوي ممكنا كان
الخلا ممكنا لذاته هف فظهر ان المؤثر في الافلاك عقول متكثرة
هذا ان الحاوي مع سبب المحوي وهو العقل الثاني مع ان

السبب متقدم على المحوى والحاوى ليس بتقدم عليه لان
السبب متقدم بالعلية وما مع المتقدم بالعلية لا يجب ان
يكون متقدما بالعلية الحاوى والمحوى كل واحد منهما ممكن لذاته
وذلك لا يقتضى الخلاء لان الخلاء لا يلزم من ذلك وانما يلزم
من وجود الحاوى وعدم المحوى وذلك غير ممكن
فى ازلية العقول وابديتها اما كونها ازلية فلوجوه احدها ان
واجب الوجود مستجمع لجميع ما لا بد منه فى تاثيره فى معلوله
والا لكان له حالة منتظرة ست والعقول ايضا مستلزمة لجميع
ما لا بد منها فى تاثير بعضها فى بعض لان كل ما يمكن لها فهو

حاصل

حاصل لها بالفعل والا لكان شىء منها حادثا وكل حادث
مسبوق بمادة فيكون شىء منها مادية ست ويلزم من هذا ازليتها
لان المعلول يجب وجوده عند وجود علته التامة واما كونها ابدية
فلانها لو انعدم شىء منها لانعدم امر من الامور المعتبرة فى وجوده
فيكون البارى او شىء من العقول قابلا للتغير والحوادث
ست فى كيفية توسط العقل بين البارى تعالى وبين
العالم الجسمانى قد مر ان واجب الوجود واحد ومعلوله الاول
هو العقل المحض والافلاك معلولات للعقل لكن الافلاك فيها
كثرة فيكون مباديها كثيرة لما بينا ان الواحد لا يصدر عنه الكثير

الا الواحد والعقل الذى يصدر عنه

٣٨

الاعظم منه كثرة لكن لا باعتبار صدوره عن واجب الوجود
بل باعتبار ان له ماهية ممكنة الوجود لذاتها واجبة الوجود لعلتها
فيلزم وجوب الوجود بالغير وامكان الوجود لذاته فيكون باحد
هذين الاعتبارين مبدا للعقل الثاني وبالاعتبار الآخر مبدا
للفلك والمعلول الاشرف يجب ان يكون تابعا للجهة التي
هي اشرف جهات العقل فيكون ما هو موجود واجب الوجود
بالغير مبدا للعقل الثاني وبما هو موجود ممكن الوجود لذاته للفلك
وبهذا الطريق يصدر عن كل عقل عقل وفلك الى ان ينتهي
الى العقل التاسع فيصدر عنه العقل العاشر وهو مبدا العناصر

والمدبر

والمدبر لما تحت كرة القمر وهو العقل الفعال فيصدر عنه الهيولى
العنصرية والصور المختلفة بشرط استعداد الهيولى وليس استعداد
الهيولى لقبول الصورة من جهة العقل المفارق والا لما تغير بل استعدادها
بسبب الحركات السماوية وكل حادث مسبوق بحركة على
حادث لان الحركات المحدثة اما ان توجد دائما او بعد حدوث
حادث آخر لا سبيل الى الاول والا لزم دوام الحادثات
وهذه الحوادث اما ان توجد على الاجتماع او على التعاقب
لا سبيل الى الاول والا لزم امور لها ترتب في الوجود بلا نهاية
وهو محال فقبل كل حركة حركة وقبل كل حادث حادث لا الى اول

صورة المطلب سى ان يبدا من الثانية ... الاول

٣٩

فان قيل لم قلتم انه يستحيل ترتب امور غير متناهية قلنا لانا اذا
اخذنا جملتين احديهما من مبدا معين الى غير النهاية والاخرى
مما قبله بمرتبة واحدة واطبقنا الثانية على الاولى بان تقابل الجزء
الاول من الجملة الثانية بالجزء الاول من الاولى والثاني بالثاني
فاما ان يتطابقا الى غير النهاية او تنقطع الثانية لا سبيل الى
الاول والا لكان الزائد مثل الناقص هف فيلزم الانقطاع
فيكون الجملة الثانية متناهية والاولى زايدة عليها بعدد متناه والزايد
على المتناهي بعدد متناه يجب ان يكون متناهيا خاتمة في
احوال الافوه النفس بعد خراب البدن اما ان تفسد ا

وتعلق

وتتعلق ببدن اخر على سبيل التناسخ او تبقى موجودة لا
سبيل الى الاول اذ النفس لا تقبل الفساد والا لكان
فيها شيء يقبل الفساد وشيء يفسد بالفعل لان الفاسد بالفعل
غير القابل فيكون مركبة هف ولا سبيل الى الثاني لان النفس
حادثة على ما مر فيكون التناسخ محالا لان البدن الصالح للنفس
كاف في فيضان النفس عن مبدايها فكل بدن يصلح
ان تتعلق به نفس فلو تعلق به نفس آخرى على سبيل التناسخ
تعلق بالبدن نفسان مدبرتان له وهو محال اذ لا يشعر كل واحد
من العقلاء من ذاته الا نفسا واحدا فظهر القول ببقاء النفس

بعد الموت هداية اللذه ادراك الملايم من حيث هو ملايم
كالحلو عند الذوق والنور عند البصر والملايم للنفس الناطقة
انما هو ادراك المعقولات بان يتمكن من تصور قدر ما يمكن
ان ينال من الحق الاول وهو انه واجب الوجود لذاته في
جميع جهاته برى عن النقايص منبع لفيضان الخير على الوجه
الاصوب ثم ادراك ما يترتب بعده من العقول المجرده والنفوس
الفلكية والاجرام السماوى والكاينات العنصرية حتى ترتسم تصير النفس بحيث
(لجرم الجسم لكن كثرة اشتغاله في السياوه)
فيها جميع الموجودات على الترتيب الذى هو لها وهذا الادراك
حاصل لها بعد الموت فيكون اللذه حاصله وانما قلنا

ان

ان هذا الادراك حاصل بعد الموت لان النفس لا يحتاج
في تعقلاتها الى الآلة الجسمانية فيكون تعقلاتها حاصلة بعد الموت
فيكون اللذه حاصله وعدم حصولها حالة تعلق النفس بالبدن
انما كان لقيام المانع وهو التعلقات البدنية والعلايق الجسمانية
هداية الالم ادراك المنافى من حيث هو مناف والمنافى
للنفس الناطقة انما هو الهيئة المضاده للكمال فالنفس اذا
فارقت البدن وتمكنت فيها الهيات المضاده للكمال
فادركت المنافى من حيث هو مناف فيعرض فيها الالم
هداية النفس الكاملة بالاعتقادات البرهانية اذا حصل

لها التنزه عن العلايق الجسمانية اتصلت بالعالم القدسي
في حضرة جلال رب العالمين في مقعد صدق عند مليك
مقتدر فان لم يحصل لها التنزه عن العلايق الجسمانية بل بقي
فيها بعض الهيئات البدنية يصير تلك الهيئات محجوبة عن الاتصال
بالسعادة فيتاذى بها اذى عظيما لكن ليس هذا الامر لازما
بل الامر عارض غير لازم فيزول الالم الذي كان لاجل هذا
النفوس الناطقة اذا ظهر لها ان من شانها ادراك الحقايق
بكسب المجهول من المعلوم لزم لها من هذا الكسب شوق
الى الكمال فاذا فارقت ليس معها سبب الكمال تعرض

لها الالم العظيم وهو الم النار الروحانية الموقدة التي تطلع على
الافئدة هذا رتبة النفوس الناطقة التي لم تكتسب العلم
والشرف اذا فارقت البدن وكانت خالية من الهيئات
البدنية الردية حصل لها النجاة من العذاب والخلاص من
الالم لكانت البلاهة ادنى الى الخلاص من فطانة بتراء ولما اذا
لم تكن خالية من الهيئات البدنية فيتالم بفقدان البدن وبقي
في كدر الهيولي مقيدة بسلاسل العلايق فتكون في غصة وعذاب اليم
ومن اراد الاستقصاء في الحكمة والوثوق على مذهب الحكماء فليرجع الى كتابنا
المسمى بزبدة الاسرار والله اعلم بالصواب

٤٣







۱۴۴

بسم الله الرحمن الرحيم

وبعد فقد سألني بعض أحبائي أن اكتب لقسمي الطبيعي والالهي
من كتاب الهداية للمولى العلامة أفضل المتأخرين سلطان
الباحثين أثير الملة والدين مفضل بن عمر الابهري أطاب الله
ثراه وجعل الجنة مثواه شرحا يذلل من اللفظ صعابه ويكشف
عن وجوه خرائد المعاني نقابه مع زيادات شريفة ومباحثات
لطيفة ولما تكرر السؤال شرعت في تحريره على سبيل الاستعجال
رجاء أن ينظر فيه بعين رضا. وان كان لا يتم على ما تمناه
وعين الرضا عن كل عيب كليلة ولكن عين السخط
تبدي المساويا واستعنت بالله انه خير موفق ومعين

قال

القسم الثاني في الطبيعيات وهو مرتب على ثلثة فنون
الى آخره الحكمة صناعة نظرية يستفيد منها الانسان
تحصيل ما عليه الوجود في نفسه وما عليه الواجب مما ينبغي أن
يكتسبه بعمله لتشرف بذلك نفسه وتستكمل فتصير عالما معقولا
مضاهيا للعالم الموجود وتستعد للسعادة القصوى الاخروية
وذلك بحسب الطاقة البشرية تنقسم بالقسمة الاولى الى قسمين
لانها ان تعلقت بالامور التي لنا ان نعلمها وليس لنا ان
نعملها تسمى حكمة نظرية وان تعلقت بالامور التي لنا ان
نعلمها ثم نعملها تسمى حكمة عملية وكل واحد من النظرية والعملية
على ثلثة اقسام اما النظرية فلان ما لا يتعلق باعمالنا اما
ان لا يكون مخالطة المادة شرطا لوجوده او يكون وح ان لا
يكون مخالطا شرطا لتعقله او يكون وهذا اول العلم

الالهي والثاني هو العلم الرياضي والثالث هو العلم الطبيعي واما
العملية فلان ما يتعلق باعمالنا اما ان يكون علما بالتدبير الذي
يختص الواحد اولا والاول هو علم الاخلاق والثاني هو علم تدبير
المنزل ان كان علما بما لا يتم الا بالاجتماع المنزلي وعلم السياسة
ان كان علما بما لا يتم الا بالاجتماع المدني والمهم انما يبحث
في هذا المختصر عن قسمي الحكمة النظري الالهي والطبيعي مع
تقديم الطبيعي على الالهي لان الطبيعيات اقدم الاشياء
بالقياس لانا ندرك متعلق الطبيعيات اولا وهو الجسم
الطبيعي وعوارضه وذاتياته ثم ندرك متعلق الالهيات
التي هي المجردات ثانيا ورتب الطبيعيات على ثلثة فنون
لان الاجسام منحصرة في الفلكيات والعنصريات والبحث
عن احوال الجسم اما ان يكون عاما لهما او مختصا باحدهما

الفن الاول الذي فيما يعم الاجسام مشتملا على فصول
في ابطال الجزء الذي لا يتجزى واعلم ان اهل
العلم اختلفوا في تحقيق ذات الجسم على مذاهب انحصرت
في ستة لان الجسم اما ان يكون ذا مفاصل بالفعل او لا
والاول اما ان يكون تاليفه من اجزاء لا يتجزى او لا والاول
اما من اجزاء متناهية او لا والثاني اما من اجسام
صغار او لا والثاني وهو ان لا يكون ذا مفاصل بالفعل
اما ان يكون انقساماته الممكنة متناهية او لا والجزء
الذي لا يتجزى هو ما لا ينقسم لا كسرا لصغره اذ الكسر فصل الجزء
الجسم الصلب بدفع دافع قوي من غير نفوذ حجمه فيه ولا
قطعا لصلابته اذ القطع هو فصل الجسم بنفوذ جسم آخر
فيه ولا وهما لعجز المتوهم عن تميز طرف عن طرف ولا

فرضنا عقلنا لصعوبة استحضاره على الخيال والصبر بيان
يبطل الجزء الذي لا يتجزى في هذا الفصل نقال لو فرضنا
جزءا بين جزئين فلا يخلو اما ان يكون الوسط مانعا من تلاقي
الطرفين او لا يكون مانعا لا سبيل الى الثاني لانه لو لم يكن الوسط
مانعا من تلاقي الطرفين لكان الطرفان متداخلين فيه ا
او احد الطرفين متداخلا فيه فلا يكون طرف ووسط
وقد فرضنا الوسط والطرف هذا خلف فثبت كونه مانعا
من تلاقيهما فانه يلاقي احد الطرفين غير ما به يلاقي الطرف الآخر
فينقسم اذ لا يعنى بالانقسام الا ان يكون في الشيء غير شيء فان
قلت لا نم ان الوسط لو كان مانعا من تلاقي الطرفين يلزم
انقسام الوسط فان الملاقاة انما يكون بالنهاية بالضرورة
والنهاية عرض قايم بالمتناهي فغاية ما يلزم من ذلك ان يكون

للوسط نهايتان قلنا فلم ان ذلك يوجب الانقسام قلت
لا شارة الى النهايتين ان لم يكن واحدة فاذا ضم الى
الطرف جزء آخر حتى يصير وسطا لكان الامر فيه ايضا
كذلك وكذلك اذا ضم اليه آخر وهكذا فلا يحصل من
تاليف تلك الاجزاء متعددا وما ازدياد حجم وهو على خلاف
مذهبهم فاعلم ذلك فانه دقيق وايضا لو فرضنا جزءا على
ملتقى جزئين فاما ان يلاقي واحدا منهما او يلاقي مجموعهما
او يلاقي من كل واحد منهما شيئا والاول محال والا لم يكن
على الملتقى بالضرورة وعلى الثاني يلزم انقسام الجزء
الذي فرضناه على الملتقى وعلى الثالث يلزم انقسام
الجزء الذي فرضناه على الملتقى وعلى الثالث يلزم انقسام ا
الجميع فان قلت لم لا يجوز ان يقع على المفصل بان ينطبق

بل اثنين فلا اصلا بل على على الاول
يلزم الانقسام وان كانت واحده

عليه لا بان يزيد عليه حتى يلزم احد الاقسام الثلثة
فلا بد له من دليل قلت لو انطبق على المنفصل لما زاد المقدار على الجزء
وهذا على خلاف رايهم

فصل في اثبات الهيولي

كل جسم طبيعي وهو الجوهر القابل للابعاد الثلثة
اي الطول والعرض والعمق فهو مركب من جزئين احدهما
حال في الآخر يسمى المحل هيولي والحال صورة ومعنى حلول
الشيء في الشيء هو ان يكون حاصلا فيه ومختصا به بحيث
يكون الاشارة الى احدهما اشارة الى الآخر تحقيقا او تقديرا
وبرهانه ان بعض الاجسام القابلة للانفكاك مثل الماء
والنار يجب ان يكون في نفسه متصلا واحدا ويلزم
من ذلك اثبات الهيولي للاجسام كلها اما الاول فلانه
لو لم يكن متصلا واحدا يلزم الجزء الذي لا يتجزى وقد

ابطلناه فان قلت لا نم انه لو لم يكن متصلا واحدا يلزم
الجزء الذي لا يتجزى لجواز ان يكون مفاصله قابلة
للانقسام قلت يمكن ان يجاب عنه بان الجسم المائي مثلا
ان لم يكن فيه انقسام بالفعل فذاك وان كان فيه انقسام
بالفعل فلا بد ان ينتهي الانقسامات الى اجزاء لا يكون
منقسمة بالفعل والا لزم تركبه من اجزاء غير متناهية بالفعل
وهو باطل بوجهين الاول ان الجسم المتناهي لو تالف من اجزاء
غير متناهية بالفعل لما امكن معينا للمقدار وازدياد الحجم
فكان تاليف الاجزاء الغير المتناهية معينا لوجود ابعاد
غير متناهية اذا ثبت ذلك فنقول تلك الاجزاء الغير
المنقسمة بالفعل ليس مما لا يجوز ان ينفصل او لا لزم الجزء
الذي لا يتجزى فاذن هو اما متصل او فيه جسم كذلك

نسلم ان بعض الاجسام متصل واما الثاني فلان ذلك المتصل
يطرء عليه الانفصال فلا بد له من قابل اذ ليس الانفصال
عدما محضا حتى لا يحتاج الى قابل بل هو عدم الاتصال
عما من شانه ان يتصل فقابله اما ان يكون هو المقدار
او الصورة المستلزمة له او امر آخر لا سبيل الى الاول ولا الثاني
والا لزم اجتماع الاتصال والانفصال في حالة واحدة لان
القابل يجب وجوده مع المقبول والا لم يكن قابلا له فتعين
ان يكون القابل معنى آخر وهو المعنى من الهيولى فان قلت
الحكم بكون الصورة قابلة للانفصال ام لا متفرع على وجودها
المتفرع على وجود الهيولى اذ الحال في محل لا يمكن ان يتحقق
فيه بدونه قلت اراد بالصورة الاتصال الذي اثبت حقيقته
ولهذا علل ذلك بانه لو كان كذلك لزم اجتماع الاتصال والانفصال

وان قلت لا يخلو اما ان يكون المقدار هو الاتصال او غيره
فان كان الاول فلا حاجة الى ذكره مع ذكر الاتصال وان
كان الثاني لم يلزم من كونه قابلا للانفصال اجتماع الاتصال
والانفصال قلت المقدار هو الاتصال العرضي كما ان الصورة
هي الاتصال الجوهري فيلزم من كون كل منهما قابلا للانفصال
اجتماع الاتصال والانفصال وفي هذا الموضع ابحاث لا يليق
ايرادها في شرح هذا المختصر واذا ثبت ان ذلك الجسم مركب
من الهيولى والصورة وجب ان يكون الاجسام كلها
فلكية كانت او عنصرية مركبة من الهيولى والصورة لان الطبيعة
الجسمية المتعادية اما ان يكون بذاتها غنية عن المحل او لم
يكن والاول محال والا لاستحال حلولها في المحل لان الغني
بذاته عن الشيء استحال حلوله فيه فتعين افتقارها الى

المحل بذاته فانهما وجدت وجدت حالة في المحل وهو الهيولي
فكل جسم مركب من الهيولي والصورة وهو المطلوب فان
قلت لم لا يجوز انها لو لم تكن غنية بذاتها عن المحل كانت مفتقرة
بذاتها اليه لجواز ان لا يكون شيء منهما مستغنيا ولا مفتقرا فيستفاد
بذاتها بل يكون كل منهما من خارج قلت كل مفهوم فهو بالنظر
الى نفسه مع قطع النظر عن الامور الخارجية اما ان يكون
بحيث يجوز ان يوجد بدونه هذا الامر فان جاز فهو غني
عنه لذاته والا فيحتاج اليه لذاته نعم هذا الحكم يتوقف على
ان الامتداد الجسماني طبيعة نوعية والدليل عليه
في ان الصورة لا تتجرد عن الهيولي لانها لو جردت
الصورة بذاتها دون حلولها في الهيولي فاما ان يكون
متناهية او غير متناهية لا سبيل الى شيء منهما فلم تجرد

عن الهيولي اما الثانية فلانه لا سبيل الى الثاني لان الابعاد كلها
متناهية ولانه لو امكن ان يخرج من مبدأ واحد امتدادان
على نسق واحد كانهما ساقا مثلث لا يزال البعد يتزايد
بينهما بحسب تزايدهما في نفسهما فلو امتدا الى غير النهاية
لكان ما بينهما ايضا الى غير النهاية لانا فرضنا تزايده
مساويا لتزايدهما فكان ما لا يتناهى محصورا بين حاصرين
هذا خلف وفيه نظر لان اللازم من ازدياد ما بينهما الى غير
النهاية لا كون ما بينهما الى غير النهاية متناهيا واما الاول
اي الاول فلانها لو كانت متناهية لاحاط بها حد واحد
واكثر فيكون متشكلة لان الشكل هو الهيئة الحاصلة
من احاطة الحد الواحد او الحدود بالمقدار فذلك الشكل
اما ان يكون للجسمية وهو محال والا لكانت الاجسام كلها متشكلة

بشكل واحد لاشتراك الجسمية بينهما بالتساوي لكن ذلك باطل ٥١
بالمشاهدة او بسبب لازم للجسمية وهو ايضا محال للزوم التخلف
المذكور اذ لوازم الجسمية ايضا مشتركة بين الاجسام كلها
كالجسمية اذ اشتراك الملزوم مستلزم لاشتراك اللازم او بسبب
عارض وهو ايضا محال وجها لا يمكن زواله اذ لا معنى للعارض
الا ذلك فامكن ان يتشكل الصورة بشكل آخر فيكون قابلة
للانفصال وكل ما يقبل الانفصال فهو مركب من الهيولي
والصورة لما مر فيكون الصورة العارية عن الهيولي مركبة
من الهيولي والصورة هف فان قلت لم لا يجوز انه اذا تشكل
الصورة بشكل آخر كانت قابلة للانفصال فان الاشكال
قد تختلف في الجسم من غير ان يرد عليه انفصال كاشكال
الشمعة المتبدلة بحسب التشكلات المختلفة قلت انا لم نجعل

لزوم المحال مقصورا على لزوم الفصل اذ الاختلافات
المقدارية والتشكلية لا تحصل الا بالاستعداد لا بعد كونه
متاتيا لان ينفعل ويكون فيه قوة الانفعال اذ اشكال
الشمعة لا يمكن ان يتبدل الا بعد امكان انفعالها
من لوازم المادة فيكون المفارق عن المادة مقارنا اياها
هف ولقائل ان يمنع ان قوة الانفعال من لواحق المادة
الى ان ينتظم عليه برهان اذ هو مجرد دعوى على انه لو صح
ذلك لكفى ان يقال لو كانت متناهية لكانت متشكلة
لكن التشكل لا يحصل الا بالاستعداد لا بعد ان يكون فيه
قوة الانفعال التي هي من لواحق المادة هف فباقي
المقدمات مستدرك فصل في ان الهيولى لا تتجرد
عن الصورة الهيولى ايضا لا تتجرد عن الصورة لانها لو

تجردت عن الصورة فاما ان يكون ذات وضع اي مشارا اليها
بالاشارة الحسية او لا يكون ولا سبيل الى كل واحد من
القسمين فلا سبيل الى تجردها عن الصورة اما انه لا سبيل
الى الاول فلانها ح اي على تقدير ان يكون مشارا اليها
اما ان تنقسم او لا ولا سبيل الى الثاني لان كل ما له وضع
فهو منقسم على ما مر في نفي الجزء ولا سبيل الى الاول لانها
ح اما ان تنقسم في جهة واحدة فتكون خطا او في جهتين
فيكون سطحا او في ثلث جهات فيكون جسما وكل واحد منها
باطل اما انه لا يجوز ان يكون خطا فلان وجود الخط على
سبيل الاستقلال محال والا فاذا انتهى اليه طرفا السطحين
المستقيمي الاضلاع فاما ان يحجب تلاقيهما او لا يحجب و لا
جائز ان لا يحجب والا لزم تداخل الخطوط لتقود طرفي السطحين

او طرف احد السطحين فيتبع وهو محال لان كل خطين مجموعهما
اعظم من الواحد والتداخل يوجب ان لا يكون لهما تركيب
هف ولا جائز ان يحجب والا لانقسم الخط في جهة العرض
لان ما تلاقي منه احد السطحين غير ما به يلاقي الاخر وهو
محال واما انه لا يجوز ان يكون سطحا فلانها لو كانت سطحا
فاذا انتهى اليه طرفا الجسمين فاما ان يحجب تلاقيهما او لا يحجب
وكل واحد منهما باطل اما الاول فلانه يلزم انقسام السطح في جهة
العمق لان ما يلاقي منه احدهما غير ما يلاقي به الاخر واما الثاني
فلانه يلزم تداخل السطوح وهو محال كما مر في الخط واما انه لا
يجوز ان يكون جسما لانها لو كانت جسما لكانت مركبة من الهيولى
والصورة لما مر فكانت مقارنة للصورة هذا خلف فان قلت

الهيولى على تقدير كونها ذات وضع ولم تنقسم لوجب ان تكون
جزءا لا يتجزى حتى يلزم بطلان ذلك مما مر في نفي الجزء قلت
كل ذي وضع لا ينقسم اما ان يكون جزءا لا يتجزى او نقطة فا
لهيولى ان كانت ذات وضع لا تنقسم فاما ان يكون جزءا لا
يتجزى او نقطة والاول باطل لما مر وكذا الثاني لانه اذا انتهى
اليها طرفا الخطين فاما ان يجب تلاقيهما او لا يجب وكل واحد
منهما باطل بالطريق الذي مر فيه من ان النقطة ليس
لها مقدار فلا استحالة في دخول الاخرى فيها وكذا القول
في الخط من ان الخط لما لم يكن له في جهة العرض مقدار فلا
مانع فيه من ان يدخل فيه اخر مثله في تلك الجهة وكذا الكلام
في السطح في جهة العمق واما قوله ان كل خطين منهما اعظم

من احدهما نقول مسلم ان الزائد في جهة الطول وممنوع ان الزائد
في جهة الطول العرض اذ لا عظم للخط في هذه الجهة فلو
انطبقت على خط خطوط ولو كانت غير متناهية لا يحصل
عظم في جهة العرض حتى يكون عظم المجموع اعظم من عظم
بعضه واما انه لا سبيل الى الثاني فلانها اذا كانت غير
ذات وضع فاذا اقترنت بها الصورة الجسمية صارت
ذات وضع بالضرورة لامتناع وجود جسم غير ذي وضع فلا
يخ اما ان لا تحصل في حيز اصلا او تحصل في جميع الاحياز
او تحصل في بعض الاحياز دون بعض والاول والثاني
محالان بالبديهة والثالث ايضا محال لان حصولها في كل
واحد من الاحياز ممكن فلو حصلت في بعض الاحياز
دون بعض يلزم الترجيح بلا مرجح لجواز ان تقتضي الصورة

النوعية التي تقارن الصورة الجسمية على ما سبق ذكرها فتعين
ذلك الموضع لكون كل صورة نوعية مقتضية لحيز مخصوص دون
غيره قلت للحيز الطبيعي اجزاء كثيرة وحصول الهيولى مع الصورة
في احدها دون غيره يقتضي اولوية وهو يلزم ذلك اذا كانت
الهيولى مع صورة توجب لها وضعا هناك كجزء من الهواء
مثلا في موضعه الطبيعي فان صورته الهوائية توجب لمادته
وضعا هناك او كان قد عرض لها وضع هناك كجزء من الهواء
ايضا اذا اخرج بالقسر عن موضعه الى المواضع الطبيعي للماء
فعرض لها وضع هناك ثم فسدت صورة الجزئين بسبب وحصلت
صورة النار بادنهما هناك فحصلت الهيولى مع الصورة اللاحقة
بها في موضع خاص لكون ذلك الموضع اولى بها ولها اولوية كانت
حاصلة قبل هذا الحرق بحسب الصورة السابقة ولمحال

المعارضة لعقادها اليه اشار بقوله ولا يلزم على هذا الى آخره
والغاية في ايراد النظير سد باب ايراد المعارضة وذلك
ان الحكم بامتناع حلول الصورة في الهيولى المجردة لاقتضاء
ها الحصول في موضع مع عدم اولوية احد المواضع به يمكن ان
يعارض بالكون الذي هو حلول صورة جديدة في الهيولى
فان الكائن يقتضي لا محالة الحصول في موضع فالوجه في
تخصيصه باحد المواضع هو الوجه في تخصيص الهيولى المجردة

فصل في اثبات الصورة النوعية

به … يريد

الصورة النوعية الجواهر التي تختلف بها الاجسام
انواعا فنقول ان لكل واحد من الاجسام صورة اخرى
غير الصورة الجسمية لان اختصاص بعض الاجسام ببعض
الاحياز دون البعض اما ان يكون للجسمية العامة او لصورة

اخرى لا سبيل الى الاول ولما اشتركت الاجسام كلها في
الجسمية لاشتراك الجسمية بينها فتعين الثاني وهو المط فان
قلت لم لا يجوز ان يكون الاختصاص الهيولى او للفاعل الخارجي
قلت لان الهيولى قابلة فلا يكون فاعلة كما سيجيء ولان الهيولى
مشتركة بين العنصريات فاختصاص بعض الاجسام العنصرية
بحيز دون آخر لا يكون للهيولى والفاعل الخارجي نسبته
الى جميع الاجسام والاحياز واحدة فتخصيص بعضها بالحيز
معين دون بعض من غير استحقاق ذلك البعض لم يكون
تخصيصا من غير مخصص وهو محال فان قلت هب ان التخصيص
من غير استحقاق محال لكن لم لا يجوز ان يفيد الفاعل الاستحقاق
بالاستعداد ايضا قلت الفاعل لا يفيد الاستعداد للشيء
الا بافادة ما يقتضيه كما انه يعطي المادة مزاجا يستعد به

لقبول نفس او اثر نفس او يعطيها حرارة شديدة يستعد
بها المادة لقبول الصورة الهوائية او النارية فان الاستعداد
للشيء المستعد لذاته لا بجعل جاعل وبما يقتضي الاستعداد هو
الصورة النوعية

هداية اعلم ان الهيولى

اعلم ان الهيولى ليست علة للصورة لان الهيولى لا يكون
موجودة بالفعل قبل وجود الصورة لما مر من امتناع انفكاك
الهيولى عن الصورة والعلة الفاعلية اي الموجبة للشيء
يجب ان يكون موجودة قبله والعلم به ضروري وانما قيد
العلة بالفاعلية لان العلة القابلية للوجود ليست متقدمة
عليه بالوجود والفرق ان المفيد للوجود لا بد ان يكون موجودا
والمستفيد للوجود يجب ان لا يكون موجودا حتى لا يلزم
تحصيل الحاصل فان قلت لا نم ان الهيولى لا يكون موجودة

٥٦ بالفعل قبل وجود الصورة فان تقدم العلة على المعلول بالوجود
انما هو بالذات لا بالزمان حتى يلزم انفكاك الهيولى عن
الصورة قلت لو كانت الهيولى علة للصورة لتقدمت الهيولى
المتشخصة في الوجود بالذات على الصورة ضرورة ان الشيء
ما لم يتشخص لم يوجد في الخارج وما لم يوجد في الخارج لم يؤثر
في وجود الشيء والثاني باطل لانه قد تبين ان الصورة علة
فاعلية لتشخص الهيولى والصورة ايضا ليست علة للهيولى
لان الصورة انما يجب وجودها مع الشكل او بالشكل لانها
متناهية وكل متناه احاط به حد او اكثر واذا كان كذلك
كانت متشكلة فيكون موجودة مع الشكل او به لامتناع ان
تكون موجودة ولا تكون متشكلة والشكل لا يوجد قبل الهيولى
لما ثبت ان لحوق الشكل انما هو بمشاركة من الهيولى فلو انها

توجد

توجد اما معها او بعدها فلو كانت الصورة علة لوجود الهيولى
لكانت متقدمة على الشكل لانها كانت متقدمة على الهيولى
التي هي متقدمة على الشكل او معه فالمتقدم على المتقدم
متقدم وكذا المتقدم على المع متقدم هذا خلف اذ قد
تقدم ان الصورة انما يجب وجودها مع الشكل او بالشكل
ولما لم يكن شيء من الهيولى والصورة علة للاخرى ولا بد
لكل منهما من علة فاذا وجود كل منهما عن سبب منفصل
وليست الهيولى غنية من كل الوجوه عن الصورة لما
بينا انها لا تتقوم بالفعل بدون الصورة وليست الصورة
ايضا غنية عن الهيولى من كل الوجوه لما بينا انها لا توجد
بدون الشكل المحتاج الى الهيولى فلكل واحد منهما حاجة
الى الاخرى من وجه فالهيولى مفتقرة الى الصورة في بقائها

والصورة مفتقرة الى الهيولى في تشكلها فان قلت لو كانت
الصورة لا توجد بدون الشكل المحتاج الى الهيولى لكانت
الهيولى متقدمة على الصورة فلم تكن الصورة شريكة علة الهيولى
لكن الصورة شريكة علة الهيولى على رأيهم قلت تقدم الهيولى
على الصورة من حيث هي صورة ما ممتنع على رأيهم لانها شريكة علة
الهيولى لا على الصورة المشخصة المتأخرة في تشخصها عن الشكل
المتأخر عن الهيولى ولئن قلت لم قلتم ان لا اقتصار على هذا
الوجه دون عكسه قلت لان الحال المحتاج الى المحل في البقاء هو
العرض لا الصورة على ما توهم والهيولى لو افتقرت الى الصورة
في تشكلها لزم الدور لافتقار الصورة اليها في تشكلها على ما
مر ولقائل ان يمنع لزوم الدور بناء على ان يكون الهيولى علة
قابلية لتشكل الصورة والصورة علة فاعلية لتشكل الهيولى

فصل

فصل في المكان

اعلم ان للمكان امارات اربعا
باتفاق الجماهير الاولى ان ينسب اليه الجسم بلفظة في او ما
في معناها من الالفاظ الدالة على الظرفية من اي لغة كانت
الثانية صحة انتقال الجسم عنه الى غيره الثالثة استحالة حصول
الجسمين فيه الرابعة اختلاف المكان بالجهات مثل فوق واسفل
فعلى هذا يكون المكان اما الخلاء او السطح الباطن من
الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي والغرض
من ذكر الامارات ان المتنازعين في ماهية المكان ان لم يسلم
احدهما للآخر الامارة لا يتيسر لاحدهما تصحيح مذهبه بحجة فانه
مناقشة في الاصطلاحات ولا نزاع في التسميات فيصير ذلك
خلافا لفظيا لا حقيقيا وان اصطلح احد على ان المكان هو ما
ما استقر عليه الجسم مثلا ليس لاحد ان يمنعه عن هذا الاصطلاح

٥٨

فان قلت ان من الاجسام ما لا يصح عليه الانتقال عن مكانه كا
لافلاك وكليات العناصر فلا يكون الامارة الثانية مطردة
قلت هب انه كذلك لكن نفس تمكنه فيه لا يمنع من انتقاله بل
امتناع انتقاله لسبب آخر كالصورة النوعية لانها اجسام
متمكنة والمراد هذا المعنى واذا قد تقرر ذلك فنقول الاول
اي كون المكان هو الخلاء باطل فتعين الثاني وهو كون المكان
هو السطح المذكور وانما قلنا ان الاول باطل لان المكان
موجود لكونه مشارا اليه فانا نشير الى هذا المكان وذلك المكان
ولا شيء من المعدوم كذلك والخلاء ليس بموجود فلم يكن المكان
خلاء وانما قلنا ان الخلاء ليس بموجود لانه لو كان الخلاء موجودا
فاما ان يكون لا شيئا محضا او بعدا مجردا عن المادة فان
القائلين بالخلاء فرقتان فرقة تزعم انه لا شيء محض كالمتكلمين

جسمان

جسمان لا يتلاقيان ولا يوجد بينهما ما يلاقي واحدا منهما
وفرقة تزعم انه بعد مجرد عن المادة من شانه ان يشغله
الاجسام بالحصول فيه لا سبيل الى الاول لانه يكون خلاء
اقل من خلاء فان الخلاء بين الجدارين من بيت اقل من خلاء
بين المدينتين وما يقبل الزيادة والنقصان يستحيل
ان يكون لا شيئا محضا فلا يكون الخلاء لا شيئا محضا ولا سبيل
الى الثاني لانه لو وجد البعد مجردا عن الهيولى لكان بذاته
غنيا عن المحل ولما كان بذاته محتاجا الى المحل فلم يوجد الا
مقارنا للمحل لان ما بالذات لا يزول بالعرض واذا كان
بذاته غنيا عن المحل استحال اقترانه به فلم يوجد بعد مقارن
للمحل هذا خلف وهو مبني على كون المقارن مساويا في الحقيقة
والماهية للمجرد وهو غير بين   فصل في الحيز   كل

جسم فله حيز طبيعي لان الجسم اذا خلا وطباعه ولم يعرض له من
خارج تاثير غريب لم يكن له بد من حيز فذلك الحيز اما ان يستحقه
الجسم لذاته او لقاسر لا سبيل الى الثاني لانا فرضنا عدم القاسر
فاذا انما يستحقه لطبعه فكان حيزا طبيعيا له اذ لا نعني بالحيز
الطبيعي الا الحيز الذي يستحقه الجسم لذاته وهو المطلوب فان قلت
الحيز والمكان مترادفان عند الحكماء فقوله كل جسم فله حيز طبيعي
مناف لقولهم المكان للمحدد قلت لعله لم يرد بالحيز المكان
بل الفراغ المتوهم المشغول بالشيء الذي لو لم يشغله لكان
خلاء او يقال له الوضع لذاته وللحاصل فيه بسببه ولا يجوز ان
يكون لجسم ما حيزان طبيعيان والا فلا يخلو اما ان يكون حاصلا
فيهما او في احدهما او لا يكون حاصلا في شيء منهما والكل
محال اما الاول فظاهر لانا نعلم ببديهة العقل ان الجسم الواحد

في الحالة الواحدة لا يكون حاصلا في مكانين واما الثاني فلانه
اذا حصل في احدهما فاما ان يطلب الثاني او لا يطلب فان
طلب الثاني يلزم ان لا يكون الحيز الذي حصل فيه طبيعيا
لان طلب الثاني انما يكون بترك الاول لا محالة والمتروك
بالطبع لا يكون طبيعيا وقد فرضناه طبيعيا هف وان
لم يكن طالبا للثاني يلزم ان لا يكون الحيز الثاني طبيعيا
وقد فرضناه طبيعيا هذا خلف واما الثالث فلان عدم
حصوله في شيء منهما انما يكون لقاسر فاذا ارتفع ذلك القاسر
فاما ان يتوجه الى كل منهما وهو محال بالبديهة او الى احدهما
فيكون الاخر متروكا بالطبع فلم يكن طبيعيا هذا خلف
فصل في الشكل الخ كل ما في هذا الفصل
غني عن الشرح فصل في الحركة والسكون

الموجود اما ان يكون بالقوة من جميع الوجوه او بالفعل من
جميع الوجوه او بالقوة من بعضها وبالفعل من بعضها والاول
محال والا لكان وجوده بالقوة فيكون معدوما هف والثالث
اما ان يكون خروجه من القوة الى الفعل دفعة واحدة او على
سبيل التدريج والاول السكون والثاني الحركة فالحركة هي
الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج فان قلت
التدريج لا يمكن تعريفه الا بالزمان الذي لا يمكن تعريفه
الا بالحركة فهو تعريف دوري قلت تصور التدريج بديهي
فلا دور واما السكون فهو عدم الحركة عما من شانه ان
يتحرك فالتقابل بينه وبينها تقابل العدم والملكة وقوله
عما من شانه ان يتحرك يخرج المفارقات اذ ليس من شانها
الحركة فلم تكن متحركة ولا ساكنة وكل متحرك فله محرك لا محالة

وذلك المحرك غير الجسمية اذ لو تحرك الجسم بما هو جسم لكان كل
جسم متحركا لاشتراك الاجسام في الجسمية والتالي كل جسم كاذب
لسكون بعض الاجسام كالارض فالمقدم مثله ثم الحركة على
اربعة اقسام حركة في الكم وهي انتقال الجسم من كم الى كم
على التدريج كالنمو والذبول والنمو هو ان يزداد مقدار
الجسم بسبب اتصال جسم آخر به على وجه يكون الزيادة متداخلة
في الاصل مدافعة اجزائه الى جميع الاقطار على نسبة
طبيعية كما يكون في سن الحداثة والذبول هو ان ينقص
الجسم بسبب انفصال بعض الاجزاء عنه على التناسب وحركة
في الكيف وهي انتقال الجسم من كيفية الى كيفية على سبيل
التدريج كانتقال الجسم المائي من البرودة الى الحرارة على
التدريج وانتقاله من الحرارة الى البرودة كذلك مع بقاء

صورة النوعية وتسمى هذه الحركة استحالة وحركة في الاين
وهي انتقال الجسم من مكان الى مكان آخر على سبيل التدريج
وتسمى نقلة وحركة في الوضع وهي انتقال الجسم من هيئة وضعية
الى اخرى على سبيل التدريج كما اذا كان للجسم حركة على الاستدارة
فانه بها يختلف نسبة كل واحد من اجزائه الى الامور الخارجة
عنه على سبيل التدريج وليست هذه الحركة اينية فانه
بتلك الحركة لا ينتقل من مكانه الى مكان آخر مع ان اجزاءه
تباين اجزاء مكانه فقد اختلف نسبة اجزائه الى اجزاء مكانه
على التدريج وهذه النسبة هي الوضع فالتغير فيها يكون حركة
في الوضع ونقول ايضا الحركة اما ذاتية وهي التي تعرض
للشيء بغير واسطة عروضها لغيره واما عرضية وهي التي
تعرض للشيء بواسطة عروضها لغيره كحركة الجالس في

السفينه

السفينة وحركة الصعود والاعراض لحركة الجسم والذاتية
اما طبيعية او قسرية او ارادية لان القوة المحركة اما ان
تكون مستفادة من خارج فاما ان يكون لها شعور او لا
يكون فان كان لها شعور فهي الحركة الارادية كحركة الحيوان
من جانب الى آخر وان لم يكن لها شعور فهي الحركة الطبيعية
كحركة الحجر الى اسفل وان كانت مستفادة من الخارج فهي
الحركة القسرية كحركة السهم الى فوق

فصل في ان الزمان

آخر اذا فرضنا حركة واقعة في مسافة على مقدار
من السرعة وابتدات معها حركة اخرى ابطا منها وانتهتا
في الاخذ والترك وجبت البطيئة قاطعة اقل من السريعة
والسريعة قاطعة اكثر واذا كان كذلك كان بين اخذ

المتنوع وتركه امكان يتسع لقطع مسافة معينة بسرعة معينة
ولقطع مسافة اقل منها ببطوء معين وهذا الامكان قابل
للزيادة والنقصان فانا اذا فرضنا حركة اخرى توافق
الاولى في السرعة والوقوف دون الابتداء او في السرعة
والابتداء دون الوقوف كان الامكان الذي وقع فيه
الحركة الاولى وهذا الامكان غير ثابت اذ لا يوجد اجزاؤه
معا بل على سبيل الانقضاء والتجدد ويحتمل التقدير لما فرضت
ان الامكان الذي وقع فيه الحركتان الاوليان اطول من
الامكان الذي وقع فيه الحركتان الاخريان فههنا امكان
متقدر غير ثابت وهو المعنى من الزمان وللقائل ان يقول ان
اراد بالامكان ههنا الامكان الحقيقي فهو باطل لانه كيف
لا ثبتة له ولا يكون له جزء وان اراد به ما يقع فيه الحركة

فذلك

فذلك امر موهوم يحصل في الوهم من تراخي اجزاء الحركة اما ان
في الخارج امرا زائدا على الحركة يقع فيه الحركة قابلا للزيادة
والنقصان فذلك ممنوع والزمان مقدار الحركة بمعنى لقبوله
الزيادة والنقصان كم وليس متصلا ولا التركب من الوحدات
الغير المنقسمة وهو مطابق للحركة المطابقة للمسافة التي يقع
عليه الحركة فيلزم تركب المسافة من اجزاء لا تتجزى وقد ابطلنا
بل مقدار الهيئة وح اما ان يكون مقدار الهيئة قارة او
الهيئة غير قارة لا سبيل الى الاول لان الزمان غير قار
والا لكان الحادث الموجود يوم الطوفان موجودا مع الحوادث
الموجودة في الحال وذلك بين البطلان ولما لا يكون قارا
لا يكون مقدار الهيئة قارة والا لزم لحوق الشيء بدون
مقداره فهو مقدار الهيئة غير قارة وكل هيئة غير قارة فهي

الحركة فان الحركة هي الهيئة التي يمتنع ثباتها لذاتها فالزمان
مقدار الحركة ان الزمان لا بداية ولا نهاية له لانه
لو كان له بداية لكان عدمه قبل وجوده قبلية لا يوجد مع
البعدية وكل قبلية لا يوجد مع البعدية فهي زمانية فيكون
قبل ذلك الزمان زمان وهو محال ولقائل ان يقول لا نسلم
انه اذا كانت القبلية التي لا يوجد مع البعدية زمانية
يلزم ان يكون قبل ذلك الزمان زمان وانما يكون كذلك
لو لم يكن القبل الزمان او عدمه واما اذا كان فلا ولا نسلم لزم
من قبلية الامس ان يكون للزمان زمان اذ هي ايضا لا تجامع
مع البعدية ولو كان له نهاية لكان عدمه بعد وجوده بعدية
لا تجتمع مع القبلية فيكون زمانية فيكون بعد عدم الزمان
زمان هف وفيه المنع المذكور وفيه

فصل في اثبات كون الفلك مستديرا وبيانه ان ههنا
جسمين لا يتميز ان احدهما فوق والآخر سفل وكل واحد
منهما موجود ذو وضع غير منقسم في امتداد جهة الحركة ومتى
كان كذلك كان الفلك جسما مستديرا اما قلنا ان الجهة
موجودة ذات وضع لانها لو لم تكن كذلك لما امكنت الاشارة
اليها ولما امكن انجذاب المتحرك اليها فان قلت لا نسلم انها لو
لم تكن موجودة لما امكن انجذاب المتحرك اليها فان المتحرك
في الكيف يتوجه الى ما ليس بموجود وطلبت انجذاب المتحرك الى
الشيء بالحصول منه من غير ان يكون ذلك الشيء موجودا بديهي
البطلان والمراد هنا واما قلنا انها غير منقسمة لانها لو
انقسمت ووصل المتحرك الى اقرب الجزئين ويتحرك فاما ان
يتحرك عن المقصد او الى المقصد فان تحرك الى المقصد لم يكن

اقرب الجزئين من الجهة وان تحرك عن المقصد لم يكن ابعد الجزئين
من الجهة ليس ولا في حال الاشتباه والا لما كانت الجهتان محققتين
بالقطع فلا يكون احدهما مطلوبة والاخرى متروكة لعدم اولوية
بعض الحدود المفروضة فيه بان يكون جهة من سائرها هف
فاذن تحدد الجهات في اطراف ونهايات خارجة عن الملا المتشابه
ومتى كان كذلك كان تحددها جسم كري لان تحددهما اما ان
يكون بجسم واحد او باكثر فان كان بجسم واحد وجب ان يكون
كريا لان الجسم الذي ليس بكري لا يتحدد به جهة السفل لان
جهة السفل غاية البعد وهو لا يتعين بالنسبة الى ما هو ابعد منه
ولا يتحدد به غاية البعد فلا يتحدد به جهة السفل وان كانت
باجسام وجب ان يحيط بعضها ببعض والا لم يتعين بها غاية
البعد لان ما هو ابعد عن بعضها فهو اقرب من الآخر وكل ما يعرض

غاية البعد عن بعضها لم يكن غاية البعد عن الجميع فيجب ان
يكون بعضها محيطا بالآخر فحصل المطلوب اعلم
ان الجهة مقصد المتحرك بالحصول فيها ومتعلق الاشارة
ولما كان ابعاد الجسم ثلثة لا غير وكان لكل امتداد طرفان
كانت الجهات بهذا الاعتبار ستا اثنتان منها طرفا الامتداد
الطولي ويسميهما الانسان باعتبار طول قامته حين هو قائم
بالفوق والتحت والفوق منهما ما يلي راسه بحسب الطبع والتحت
ما يقابله واثنتان طرفا الامتداد العرضي ويسميهما باعتبار
عرض قامته باليمين والشمال واليمين ما يلي اقوى جانبيه
بحسب الاغلب والشمال ما يقابله واثنتان طرفا الامتداد
العمقي ويسميهما باعتبار ثخن قامته بالقدام والخلف والقدام
ما يلي وجهه والخلف ما يقابله وهذه الجهات الست تشتمل

الى ما لم يتبدل بالفرض وهو الفوق والسفل والى ما يتبدل
وهو ما لا يتجه اليها فيه وذلك لان المتوجه الى المشرق مثلا يكون
المشرق قدامه والمغرب خلفه والجنوب يمينه والشمال شماله
ثم اذا توجه الى المغرب يتبدل الجميع فصار ما كان قدامه خلفه
وما كان يمينه شماله وبالعكس وليس الفوق والسفل كذلك
فان القائم لو صار منكوسا لا يصير ما يلي راسه فوقا وما يلي
رجله تحتا بل صار راسه من تحت ورجله من فوق والفوق
والتحت لما ثبتا لهما فاذن هناك جهتان ثابتتان احديهما
فوق والاخرى سفل وكل واحدة منهما موجودة ذات
وضع غير منقسمة في امتداد ماخذ الحركة ومتى كان كذلك
كان الفلك جسما مستديرا وانما قلنا انها موجودة ذات وضع
لانها لو لم تكن كذلك لما امكنت الاشارة اليها ولما امكن

اتجاه المتحرك اليها فان قلت لا نسلم انها لو لم تكن موجودة لما
امكن اتجاه المتحرك اليها فان المتحرك في الكيف يتجه الى ما ليس موجود.
قلت اتجاه المتحرك الى الشيء بالحصول فيه من غير ان يكون ذلك
الشيء موجودا بديهي البطلان والمراد هذا وانما قلنا انها غير
منقسمة في امتداد ماخذ الحركة لانها لو انقسمت ووصل المتحرك
الى اقرب الجزئين وتحرك فاما ان يتحرك عن المقصد او الى المقصد
فان تحرك الى المقصد لم يكن اقرب الجزئين من الجهة وان تحرك
عن المقصد لم يكن ابعد الجزئين من الجهة والتقدير خلافه هذا
فان قلت لا نسلم انحصار الحركة فيهما وانما يحصر لو لم يكن المقصد
منقسما في امتداد ماخذ الحركة واما اذا كانت منقسمة فيمكن
يكون قسما آخر وهو الحركة في المقصد قلت لا يجوز ان يكون
الحركة في المقصد سواء كانت منقسمة في امتداد ماخذ الحركة

او لم يكن ولما كان مقصد الحركة هي المسافة التي تقطع بالحركة
ومنتهى آخر لان المقصد نهاية المسافة التي تقطع بالحركة واذا ثبت
ان الجهة موجودة ذات وضع غير منقسمة في امتداد ماخذ الحركة
والاشارة فالجهتان المتباينتان بالطبع لا يكون تعينهما وضبطهما
واقعا في خلاء لاستحالة الخلاء ولا في ملاء متشابه والا لما كانتا
مختلفتين بالطبع فلا يكون احدهما مطلوبة والاخرى متروكة
لعدم اولوية بعض الحدود المفروضة فيه بان يكون جهة من
سائرها هذا خلف فاذن تحددهما في اطراف ونهايات خارجة
عن الملاء المتشابه ومتى كان كذلك كان تحددهما بجسم كري
لان تحددهما اما ان يكون بجسم واحد او باكثر فان كان بجسم
واحد وجب ان يكون كريا لان الجسم الذي ليس بكري لا يتحدد
به جهة التسفل لانها غاية البعد عنه ولا تتبدل بالتبدل

امو البعد منه لكن جهة التسفل غير متبدلة فاذن هي غاية
البعد لا تتحدد بالجسم الذي ليس بكري غاية البعد لان البعد
عنه ليس بمحدود فلا يتحدد به جهة التسفل وان كان باجسام
وجب ان يحيط بعضها ببعض والا لكان لكل واحد منها حاصلا
في جانب من الاخر فلم يتعين بها غاية البعد لان غاية البعد
لان غاية البعد عن بعضها لم يكن غاية البعد عن المجموع لكونها
غاية القرب من البعض الاخر فلم يتعين بالمجموع غاية البعد
فلم يكن المجموع محددا فيجب ان يكون بعضها محيطا بالاخر
فيحصل المطلوب فان قلت لا نم حصول المطلوب فان المحيط
لا يجب ان يكون كريا فان ذوات الاضلاع ايضا قد تحيط
بعضها قلت انا ندعي اولا ان المحدد يجب كونه كريا والا لم
يتحدد به الا جهة القرب والمحدد يجب ان يحدد جهتين معا

ثم اقول ان هذا اما ان يكون جسما واحدا او جسمين احاط احدهما
بالآخر ايهما كان بسيط والثالث باطل فتعين احد الاولين وايا ما
كان حصل المطلوب فصل في ان الفلك بسيط اي لم يتركب
من اجسام مختلفة الطبائع لانه لا يقبل الحركة المستقيمة ومتى
كان كذلك كان بسيطا اما انه لا يقبل الحركة المستقيمة فلان
كل ما يقبل الحركة المستقيمة فانه متحرك الى جهة ومتارك اخرى
وكل ما هذا شانه فالجهات محددة قبله لا به والفلك ليس
كذلك بل تتحدد به الجهات فلا يكون قابلا للحركة المستقيمة ومتى
كان كذلك وجب ان يكون بسيطا اذ لو كان مركبا فاما
ان يكون كل واحد من اجزائه على شكل طبيعي او قسري لا سبيل
الى الاول والا لكان كل واحد منها كرة لان الشكل الطبيعي
للبسيط هو الكرة ولو كان كل واحد منها كرة لم يحصل

يحصل

يحصل من مجموعهما سطح متصل الاجزاء ولا سبيل الى الثاني
لانه لو لم يكن كل واحد كرة فحينئذ يكون طالبا للشكل الطبيعي
فيكون قابلا للحركة المستقيمة هف الفلك بسيط
بمعنى انه لم يتركب من اجسام مختلفة الطبائع لانه لا يقبل الحركة
المستقيمة ومتى كان كذلك كان بسيطا بالمعنى المذكور
اما الاول فلان كل ما يقبل الحركة المستقيمة فانه متحرك
الى جهة ومتارك الى اخرى وكل ما هذا شانه فالجهات
متحققة قبله لا به ضرورة والفلك ليس كذلك بل تتحدد به
الجهات هف فلا يكون قابلا للحركة المستقيمة واما الثاني
فلانه لو كان مركبا من بسائط مختلفة الطبائع فلا يخلو اما
ان يكون كل واحد من بسائطه على شكل طبيعي او قسري لا
سبيل الى الاول والا لكان كل واحد منها كرة لان الشكل

الطبيعي للبسيط هو الكرة ولو كان كل واحد منها كرة لاستحال
ان يحصل من مجموعها سطح متصل الاجزاء لكن الفلك سطحه
كري متصل الاجزاء على ما مر هذا خلف فان قلت الشكل الطبيعي
هو الكري لا الكرة فانها المتشكل قلت تقديره ان الشكل
الطبيعي للبسيط هو شكل الكرة فحذف المضاف واقام المضاف
اليه مقامه فان قلت لم لا يجوز ان يكون الفرج التي بين تلك
الكرات المتلاقية مملوة بجسم آخر فيحصل السطح المتصل قلت
ذلك الجسم ان لم يكن كريا كان ذا امتداد وله طرفان فهو ذو
جهتين فيستدعي محددا كريا فوق المحدد فلم يكن المحدد محددا
هذا خلف فان كان كريا عاد المحال المذكور لا الى سبيل
الثاني انه لو لم يكن كل واحد منها كرة فيكون طالبا للشكل
الطبيعي وامكن عوده اليه عند فرض زوال القاسر وتغيره بشكل

لا يخرج من حركة مكانية من جهة الى جهة فيكون قابلا للحركة المستقيمة
هذا خلف فان قلت لا نم كون البسائط غير قابلة للحركة المستقيمة
وجاز ان يكون الاجزاء قابلة للحركة المستقيمة دون المجموع من
حيث هو مجموع قلت لا نم ذلك اذا كانت اجزاؤه قابلة للحركة
المستقيمة كانت جهات حركاتها متقدمة عليها وهي متقدمة
عليه لتقدم الجزء على الكل فيلزم ان يكون الجهات متقدمة
عليه فلم يكن محددا لها هذا خلف في ان الفلك قابل
للحركة المستديرة الفلك قابل للحركة المستديرة لان كل
جزء من اجزاء المفروضة لا يختص بما يقتضي حصول وضع معين
ومحاذاة معينة والا لكان تخصيصا بلا مخصص لتساوي
الاجزاء في الطبيعة لما مر من بساطته وامتناع تركيبه من
مختلفات الطبايع واذا لم يختص كل جزء يمكن ان يزول

عن وضعه وذلك انما يكون بالحركة لكن لما كانت الحركة المستقيمة
ممتنعة عليه وذلك انما يكون بالحركة المستديرة لكان قابلا
للحركة المستديرة وهو المطلوب فان قلت لا نم ان اختصاص كل
جزء بوضع معين عند تشابه الاجزاء تخصيص بلا مخصص وانما
كذلك لو كان ذلك بالطبع لم لا يجوز ان يكون ذلك بالقسر
بانه لا قاسر هناك ممنوع قلت انا فرض زوال القاسر فلا يجب
لشيء من اجزاءه المفروضة وضع ولا لزم اختلافها بالطباع فكل
جزء يمكن ان يزول عن وضعه ويلزم المطلوب ونقول ايضا
يجب ان يكون في الفلك مبدا ميل مستدير لتحرك الفلك لكن
الميل المستدير على الاستدارة ولا لما كان قابلا للحركة المستديرة
والثاني باطل لما تقدم آنفا فالمقدم مثله بيان الملازمة انه
لو لم يكن في طبعه مبدا ميل مستدير لما قبل الميل من خارج فلا

يكون

يكون فيه ميل اصلا ولا لما كان من داخل او من خارج وليس
من هذا ولا من ذاك فيمتنع ان يتحرك مستندا الى الميل الذي هو علة
الحركة بوجه وانما قلنا انه لو لم يكن في طبعه مبدا ميل مستدير لما
قبل الميل من خارج لانه لو قبل من خارج ميلا يتحرك به يتحرك
مسافة في زمان لامتناع وقوع الحركة في الآن ويكون ذلك
الزمان اقصر من زمان حركة جسم ذي ميل عائق يتحرك بميل
تلك القوة في عين تلك المسافة ولما كان الشيء مع العائق
الطبيعي يكون ابطأ منه مع عدمه هذا خلف وذلك الزمان الاقصر الذي
هو زمان العادم الذي هو زمان ذي العائق ولنفرض انه
نصفه كما يكون زمان عديم العائق ساعة وزمان ذي العائق
ساعتين واذا فرضنا ذا ميل آخر ميله اضعف من الميل الاول
بحيث يكون نسبته الى الميل الاول مثل نسبة الزمان الاقصر

الذي لنسبة العاوق الى الزمان لا طول الذي لذي
العاوق الاول فيتحرك ذلك الجسم ذو العاوق الضعيف بمثل
تلك القوة فى مثل زمان عديم العاوق وهو ساعة بحسب
الفرض المذكور مثل مسافته لان الحركة يزداد سرعتها بقدر
انتقاص العاوق لانه لو انتقص شيء من العاوق الذي في
الجسم لا يزداد السرعة لم يكن العايق مانعا من الحركة فلا يكون
العايق عايقا هذا خلف نظيره ان الجسم القليل العاوق والجسم
الذي لا معاوق فيه متساويان في السرعة وهو محال ممتنعا
ان يكون الحركة مع العايق كهي لا معه فهذا المحال انما يلزم
اما من فرض تحرك الجسم الذي لا ميل فيه واما من فرض الميل
الذي نسبته الى الميل الاول كنسبة زمان عديم الميل الى
ذي الميل الاول لكن فرض الاول الميل على النسبة المذكورة

ممكن فان ميل نصف الجسم نصف ميل كله وكان الاجسام
لا ينتهي في الانقسام الى حد لا يقبل القسمة ولا في الازدياد
الى حد لا يحتمل الزيادة عليه الكمية الا ان يكون احد جزئيه وكان
فرض تساوي النسبتين ممكنا كان المحال فرض محرك الجسم
لا ميل فيه وفيه نظر وعلى الرابع ان التقدير فرض التساوي
نباعا الميل فلم يبق التفاوت في الزمان الا بسبب الميل
انهم ان الفلك ليس في طبعه مبدأ ميل مستقيم ولا لكانت
الطبيعة الواحدة مقتضية لامرين متنافيين اذ قد بينا
ان في طبعه ميلا مستديرا وهو محال فان قلنا استحالته
ممنوعة لجواز اقتضائها ميلين متنافيين بحسب شرطين
مختلفين كاقتضائها الحركة في الجسم العنصري بشرط ان
لا يكون في المكان الطبيعي والسكون فيه بشرط ان يكون

فيه فلو كانت الطبيعة الواحدة لم يقتض لذاتها لا الحركة ولا السكون
بل الذي اقتضيه هو الحصول في الحيز الطبيعي ثم حالتي الحركة والسكون
مطلوب الطبيعة ذلك الا انه لا احد لخلاف ما نحن فيه فان الحركة
المستديرة ليس فيها انصراف وتوجه بالنسبة الى شيء واحد بعينه
وسواء نقطة فرضت على الخط المستدير الذي تحرك الجسم بالحركة
المستديرة عليه والحركة المستقيمة ليس فيها الا التوجه الى شيء واحد
بعينه وهو نهاية الخط المستقيم الذي تحرك الجسم بالحركة المستقيمة
فلو اقتضت الطبيعة الواحدة ميلا مستديرا وميلا مستقيما معا
للزم اقتضائها الانصراف بالحركة المستديرة عن الشيء المطلوب بالحركة
المستقيمة ولقائل ان يقول فيه نظر اما اولا فلانه كلام على السند وهو
غير مسموع عند اهل النظر واما ثانيا فلان الحركة والسكون امران
ممكنان فلا بد ان يستند الى شيء فاذا لم يستند الى الطبيعة يلزم

كونهما

كونهما قسريين وهو خلاف المقدر واذا استند الى الطبيعة
عاد السؤال واما ثالثا فلانا لا نسلم انه لو اقتضت الميل المستدير والمستقيم اتمام
كان قد اقتضت توجها الى الشيء وانصرافا عنه لجواز ان لا يخرج
الجسم بالحركة المستديرة عن المكان الطبيعي المطلوب بالحركة المستقيمة
ومثال ذلك ان يتحرك الجسم المستدير بحركة مستقيمة فاذا وافى
مكانه الطبيعي يتحرك بحركة مستديرة ولكن لا بحيث يخرج بالمستديرة
عن المكان بل يتحرك فيه بالاستدارة على مركز نفسه
فصل في ان الفلك لا يقبل الكون والفساد   الفلك لا يقبل
الكون والفساد اي لا يخلع مادته صورته ولا يلبس صورة اخرى
وكذا لا يقبل الخرق والالتيام اما الاول فلان الفلك محدد الجهات
اذ الكلام فيه ولا شيء من محدد الجهات يقبل الكون والفساد
اما الصغرى فقد مر تقريرها واما الكبرى فلان الصورة الكائنة

اما ان يحصل في حيز طبيعي او في حيز غريب فان حصلت في حيز غريب
اقتضت ميلا مستقيما الى حيزها الطبيعي وان حصلت في حيز
طبيعي فالصورة الفاسدة كانت قبل الفساد حاصلة في حيز
غريب فكانت تقتضي ميلا مستقيما الى حيزها الطبيعي فالجهات
متحددة قبله على التقديرين هذا خلف فان قلت لم ان
الصورة الكائنة ان كانت في الحيز الطبيعي كانت الفاسدة
قبل الفساد في الحيز الغريب قلت لان الحيز الواحد يستحقه
صورتان مختلفتان بالنوع وفيه نظر لان البرهان غير
منتظم على ذلك قوله وكل ما هذا شانه اي له حيز طبيعي فهو
قابل للحركة المستقيمة فيه نظر لان المحدد له حيز طبيعي فان قد ذكر
قبل ان كل جسم له حيز طبيعي مع انه لا يقبل الحركة المستقيمة فان
قلت اراد بالحيز هاهنا المكان قلت فلم لا يجوز ان يخلو مادته

صورته

صورته ويقبل صورة اخرى لا في حيزه واما الثاني وهو انه
لا يقبل الخرق والالتيام فلان الخرق والالتيام انما يحصل
بالحركة المستقيمة وهي مستحيلة على المحدد   فصل في ان الفلك
يتحرك على الاستدارة دايما لان الحركة الحافظة للزمان اما
ان كانت مستقيمة او مستديرة لا جايز ان يكون مستقيمة لانها
اما ان يذهب الى غير النهاية او يرجع لا سبيل الى الاول والا
لزم وجود بعد غير متناه ولا سبيل الى الثاني لانها لو رجعت
لكانت تنتهي الى طرف فيكون متصفة بالسكون لان بين كل حركتين
سكونا لان الميل الموصل الى ذلك الطرف موجود حال الوصول
لانه يفعل الايصال حال الوصول فلو لم يكن موجودا حال الوصول
استحال ان يفعل الوصول واذا كان الميل الموصل موجودا
لم يحصل فيه ميل يقتضي كونه غير موصل والا استحال اجتماع الميلين

٧٣ المتنافيين فالحال التي فيه ميل اللاوصول غير الحال التي
فيه ميل الوصول وكل واحد من الميلين لبث لآن الوصول وكونه غير
موصل آني لان حال الوصول آن انتهى فحين ما يكون الجسم في احد طرفيه
لم يكن واصلا وكذا مسيره ورده غير موصل واذا كان كل واحد منهما آنيا
وجب ان يكون بين الآنين زمان لا يتحرك فيه الجسم والا لزم
تعاقب الآنين فيكون الزمان مركبا من اجزاء لا تتجزى ويلزم
منه تركب المسافة من اجزاء لا تتجزى لانطباقها على الحركة هنا خلف
واذا ثبت ان بين الآنين زمانا يسكن فيه الجسم وانقطعت فيه الحركة
لزم انقطاع حافظة هي الحركة هذا خلف فعلم ان الحركة الحافظة
للزمان ليست مستقيمة فيكون مستديرة وهذه الحركة غير منقطعة
والا لزم انقطاع الزمان فاذا الفلك متحرك على الاستدارة دائما
دائما وهو المطلوب الفلك يتحرك على الاستدارة دائما

لان

لان الحركة الحافظة للزمان اما ان يكون مستقيمة او مستديرة
لا جائز ان يكون مستقيمة لانها اما ان يذهب الى غير النهاية او لا
بل يرجع لا سبيل الى الاول والا لزم وجود بعد غير متناه وهو
محال لما مر ولقائل ان يقول ما ذكرتم من الدليل لا يدل على
امتناع وجود بعد غير متناه فانه لا يمكن ان يجري في بعد
واحد لا نقطاع الشراج احد الساقين عن الآخر ولا سبيل
الى الثاني لانها لو رجعت لكانت ينتهي الى طرف لا محالة فانقطعت
هناك لان بين كل حركتين مختلفتين سكونا لان الميل
الموصل الى ذلك الطرف موجود حال الوصول لان الميل علة
للوصول الى هناك ويجب وجود العلة عند وجود المعلول
ومهما كان الميل الموصل موجودا حال الوصول لم يكن الميل
المقتضي للاوصول موجودا في تلك الحال لاستحالة اجتماع الميلين

المحللين في حالة واحدة والحال الذي فيه ميل الوصول غير الحال
الذي فيه ميل اللاوصول وكل واحد من الميلين آني لان كل
واحد من الوصول واللاوصول آني فانه لو كان الوصول زمانيا
لانقسم الحال الوصول بانقسام ذلك الزمان فينقسم الطرف بانقسام
حال الوصول فحينئذ وصول الجسم الى احد طرفيه لم يكن واصلا هذا
خلف واذا كان الوصول آنيا كان اللاوصول ايضا كذلك فان
رفع الشيء اللاآني آني لا محالة واذا كان كل واحد منهما آنيا
وجب ان يكون بين الآنين زمان لا يتحرك فيه الجسم ولا يلزم
تعاقب الآنين فيكون الزمان مركبا من اجزاء لا تتجزى لعدم
انقسام الآن اصلا ويلزم منه تركب المسافة من اجزاء لا
تتجزى لانطباق الزمان على الحركة المنطبقة على المسافة
هذا خلف فعلم ان الحركة الحافظة للزمان ليست مستقيمة

فيكون مستديرة وهذا الحركة المستديرة مع انها غير منقطعة
والا لزم انقطاع الزمان لما مر لان الزمان مقدار الحركة
يجب ان يكون اسرع الحركات لان بها يتقدر جميع الحركات
ولا شيء من غير الاسرع كذلك فالحركة الحافظة للزمان
هي الحركة اليومية التي هي حركة الفلك الاعظم فاذن الفلك
متحرك على الاستدارة دائما وهو المطلوب فان قلت ان اردت
بكون الجسم عند وصوله الى احد طرفيه غير واصل انه لا يكون
واصلا الى احد طرفيه فهو ممنوع وان اردت انه لا يكون
واصلا الى الحد بتمامه فهو مسلم لكن لم قلت انه ليس كذلك
وايضا لم قلت ان الجسم في ذلك الزمان المحفوف بالآنين
غير متحرك قلت الاول متوجه لكن غير قادح في المقصود فان
كون الوصول الى الطرف آنيا اولي وذكر الدليل عليه استظهارا

75 واما الثاني فجوابه انه الجسم لو كان متحركا في ذلك الزمان لكان
متحركا لا الى الطرف ولا عنه وذلك محال   هو ان الحبة
المرمية الى فوق   هذا جواب عن سؤال مقدر وتقرير
السؤال ان يقال لو وجب السكون بين الحركتين الصاعدة
والهابطة للزم وقوف الجبل النازل على تقدير ملاقات
الحبة المرمية الى فوق لانها ح بانفه عن النزول وهو مستبعد
جدا وتقرير الجواب انه لا ممانعة بينهما لان سكون الحبة
آني وحركة الجبل زمانية والآني لا يكون مانعا للزماني
فان الممانعة انما يكون في زمان وفيه نظر لانه تبين ان
السكون لا يكون آنيا كالحركة التي هي عدمها على ان
السكون لو كان آنيا يلزم تتالي الآنات لكون السكون
محفوفا بالوصول واللاوصول الآنيين   فصل في

ان

ان الفلك متحرك بالارادة الخ   الفلك متحرك بالارادة لان
حركته لو لم يكن ارادية لكانت اما طبيعية او قسرية لا جايز
ان يكون طبيعية والدليل المشهور على ذلك هو انه لو كانت
الحركة المستديرة طبيعية يلزم ان يكون كل وضع مطلوبا
ومهروبا بالطبع والتحقيق قيل على ان الجسم الذي يتحرك بالحركة
المستقيمة الطبيعية يقصد كل جزء من المسافة ثم يهرب
عنه الى آخر واذا جاز ذلك في المستقيمة فلم لا يجوز مثل
ذلك في المستديرة والمصنف قرر الدليل على وجه لا يتوجه عليه
ذلك بان قال الحركة الطبيعية تهرب عن حالة منافرة وتطلب
حالة ملايمة وذلك في الحركة المستديرة محال لانه يمكن
ان يكون هربا عن حالة منافرة لان كل نقطة يتحرك عنها
الجسم بحركته المستديرة فحركته عنها نفس حركته اليها والهرب

عن الشيء بالطبع استحال ان يكون توجها اليها وهذا بخلاف ٧٦
الحال في المستقيمة فانها وان كان الجسم الذي يتحرك بها يقصد
جزءا من المسافة ثم يهرب عنه الى اخر فليس توجهه اليه هو بعينه
توجهه عنه وكذا لا يمكن ان يكون طالبا لحالة ملائمة لان
الطبيعة اذا وصلت الجسم بالحركة الى الحالة الملائمة سكنته فا
لمستديرة ليس كذلك ولا جائز ان يكون قسرية لان القسر
على خلاف الطبع فحيث لا طبع ولا قسر فان قلت لا نسلم انها
لو لم تكن ارادية لكانت طبيعية او قسرية لجواز ان يكون عرضية
قلت قد مر ان الفلك فيه مبدأ ميل مستدير يتحرك به فلا يكون
حركته عرضية بل ذاتية في ان القوة المحركة للفلك يجب
ان يكون مجردة عن المادة اه القوة المحركة للفلك يجب
ان يكون مجردة عن المادة لانها يقوى على افعال غير متناهية

يجب

بحسب المدة والعدة ولا شيء من القوة الجسمانية تقوى على
افعال غير متناهية كذلك فلا شيء من القوة المحركة للفلك
بقوة جسمانية اما الصغرى فلما مر ان الفلك يتحرك على الاستدارة
دائما واما الكبرى فبيانها يحتاج الى توطئة مقدمة وهي
ان كل قوة جسمانية فهي قابلة للتجزي لكونها حالة في الجسم المنقسم
والحال في المنقسم منقسم وكل قوة جسمانية قابلة للتجزي فان
كل جزء منها يقوى على شيء والجملة تقوى على مجموع تلك الاشياء
والا لكان الجزء مساويا للكل في التأثير هذا خلف فان
قلت لا نسلم ان كل قوة حالة في الجسم فانها تنقسم بانقسام
ذلك الجسم فان القوى النباتية والحيوانية جسمانية مع انها
لا تنقسم بانقسام محالها لكون تلك المحال اجساما آلية
قلت المراد ان كل قوة جسمانية متشابهة حالة في جسم بسيط

منقسمة بانقسام فلا انتقاص المقدمة الثانية ان القوة الطبيعية
لجسم ما اذا حركت جسما لا يجوز ان يعرض بسبب كبر الجسم وصغره
تفاوت في القبول لان الجسم من حيث هو جسم هو غير مقتض للتحريك
ولا ممتنع عنه بل ذلك لشيء لحقه لا لصغره وكبره اذا فرضنا مجردين
عن تلك القوة كانا متساويين في قبول التحريك والا لكان الجسم من
حيث هو جسم مانعا عنه فان قلت لا نم انه لا يجوز ان يعرض بسبب
كبر الجسم وصغره تفاوت في القبول لجواز ان يكون في جسمها معاوقة
كما في المركبات قلت المراد ان القوة التي لم يكن في جسمها معاوقة
كما في البسايط واذا تقرر هذا فنقول القوة الجسمانية لا تقوى
على غير المتناهي والا فالجزء منها اما ان يقوى على جملة متناهية
من مبدا معين او على جملة غير متناهية لا سبيل الى الثاني والا
فالمجموع يقوى على ما هو زايد على ما يقوى الجزء عليه لامتناع

لا مساواة في المعلول مع الاختلاف في العلة ولا يمكن ان يمنع
كون حركات المجموع ازيد بناء على كبر الجسم لما مر في المقدمة الثانية
انه لا يمكن بسبب الصغر والكبر تفاوت في القبول فيلزم الزيادة
على غير المتناهي المتسق النظام في الجهة التي هو بها غير متناهية
هذا خلف فعلم ان الجزء يقوى على جملة متناهية والجزء الآخر
مثله فالمجموع لا يقوى على غير المتناهي لان انضمام المتناهي
الى المتناهي لا يوجب اللاتناهي ولا يمكن ان يمنع الحصر بناء على
ان الجزء ايضا لا يقوى على جملة لما مر في المقدمة الاولى فثبت
ان كل ما يقوى عليه القوة الجسمانية هو متناه وانما قال
لا يوجب اللاتناهي ولم يقل يوجب التناهي لان مقصوده
سلب لا نهاية المجموع فانه يقتضي لا نهاية ولعله انما قيد غير
المتناهي بالمتسق النظام لان الزيادة على غير المتناهي اذا لم

يكن لا انتظام متسقا غير مجتمعة كالشهور والسنين الماضية
فانها غير متناهية مع ان الشهور اكثر من السنين وكذا حكم الالوف
المتضاعفة والمئات المتضاعفة الى غير النهاية فان قلت لم لا
يجوز ان يقوى الجزء على جملة متناهية والكل من حيث انه كل
يقوى على افعال غير متناهية قوله ان الجزء الآخر ايضا يكون
كذلك والمجموع لا يقوى على غير المتناهي قلنا لا نم لجواز ان
يقوى كل واحد من الجزئين على الانفراد على جملة متناهية
والمجموع من حيث هو مجموع يقوى على جملة غير متناهية فانه
لا يلزم من تناهي مجموع حركات كل واحد من النصفين تناهي
حركات كل القوة من حيث هو كل لجواز ان يقوى كل القوة
من حيث هو كل القوة على اكثر من المجموع المذكور قلت القوى
الجسمانية المتشابهة تختلف باختلاف الاجسام وتتناسب

بتناسب

بتناسب محالها المختلفة بالصغر والكبر لما مر انها حالة فيها
متجزية بتجزيها فنسبة القوة التي في بعض الاجسام الى القوة
التي في كله كنسبة ذلك البعض من الجسم الى الكل منه فلو كان
كل القوة غير متناه مع كون بعض القوة متناهيا كان نسبة
متناه الى غير متناه كنسبة متناه الى متناه هذا خلف

فصل في ان المحرك القريب للفلك قوة جسمانية اي اقول

المباشر القريب لتحريك الفلك قوة جسمانية هي صورة منطبعة
الحالة في مادته لان حركة الفلك ارادية لما مر والحركة الارادية
الجزئية اما ان تنبع عن تصور كلي او جزئي لا سبيل الى الاول
لان التصور الكلي نسبته الى جميع الجزئيات على السوية
فلا تنبع منه بعض الجزئيات دون البعض والا لزم الترجيح
بلا مرجح فمبدا الحركات الجزئية الارادية هو ذو تصورات

79

جزئية وكل ما له تصورات جزئية فهو قوة جسمانية لان الصورة
الجزئية في الذهن ترتسم وهي اصغر وترتسم وهي اكبر فاما
ان يكون الاختلاف بالصغر والكبر لاختلاف الصورتين بالحقيقة
او لاختلاف الماخوذ منه بالصغر والكبر او لاختلاف المحل لا
سبيل الى الاول لانا نتكلم في الصورتين اللتين نوعهما واحد
ولا الى الثاني لان الصور المختلفة بالصغر والكبر لا يجب ان
يكون ماخوذا من خارج فعلا يكون ماخوذة من امر في الخارج
فتعين الثالث فتكون الصورة الكبيرة مرتسمة في محل غير
ما ارتسم فيه الصغيرة فينقسم وما هذا شانه فهو جسماني لامتناع
انقسام المجرد فليس المجرد المباشر القريب لتحريك الفلك جوهرا
مجردا بل قوة جسمانية وهو المطلوب فان قلت الحصر ممنوع
لجواز ان يكون الاختلاف للاعراض كالشكل والسواد والبياض

قلت

قلت الغرض تساويهما فيها الفن الثالث في العنصريات
البسائط العنصرية منحصرة في اربعة هي الماء والارض
والنار والهواء لانه اما ان يكون حارا او باردا وعلى التقديرين
اما ان يكون يابسا او رطبا فالحار اليابس هي النار والحار
الرطب هو الهواء والبارد اليابس هو الارض والبارد الرطب
هو الماء وكل واحد منها يخالف الاخر في الصورة الطبيعية
اي الصورة النوعية ولا يشغل كل واحد منها حيز الاخر لما
بالطبع اذ لا يشغل شي منها حيز الاخر بل لا يستقر احدها حيث
يستقر فيه الاخر فالمقدم مثله وكل واحد من البسائط العنصرية
قابل للكون والفساد فان الماء ينقلب حجرا وذلك شاهد
من بعض المياه التي ينعقد حجرا بعد خروجها من منابعها فان
قلت لعل ذلك الماء كانت فيه اجزاء ارضية فتحجرت او انفصل عنها

الماء اذا انعقدت قلت قد ترى الماء صرفا ينعقد في زمان
سريع بحيث نعلم ان ليس فيه من الاجزاء الارضية بقدر الحجر
الحاصل منه وانه لم يتحجر الا الاجزاء المائية في ذلك الزمان
السريع ولو كانت الاجزاء من الارض فيه على تلك الكثرة
لشوهدت وليس كذلك والحجر يحل بالحيل ماء كما يفعله
اصحاب الاكسير والهواء ينقلب ماء كما ترى في قلل الجبال
ان الهواء لشدة البرودة يغلظ ويتقاطر دفعة فان قلت
الهواء لو انقلب ماء لشدة البرد لكان يلزم من ذلك ان
يستمر الثلج والمطر الى ان يتعين الفصل والهواء لان بعد
نزول الثلج يصير الهواء ابرد مما كان قبله ويوم الصحو ابرد
من يوم المطر قلت اذا لم يحصل ذلك مع شدة البرد المحيل
للهواء فلوجود مانع او فقدان شرط لم نطلع عليه والماء

ينقلب

ينقلب هواء بالحر كما يشاهد من تحلل الابخرة بحيث يلطف
بالكلية والهواء ينقلب نارا كما في كور الحدادين ويكون ذلك
بالحاح النفخ في الكور وسد الطرق التي يدخل منها الهواء
الجديد والنار ينقلب هواء كما يشاهد في المصباح اذ النار
المتصلة عن المصباح لو بقيت نارا لرئيت ولاحرقت ما يقابلها
عن بعض الجوانب كما لو كانت في خيمة فاذن انقلبت هواء
فهذه الانقلابات دالة على ان العناصر هيولى مشتركة تخلع
صورة وتلبس اخرى ولولا ذلك لكانت الانقلابات محالا
فان صيرورة الهوية هوية اخرى ظاهرة الامتناع وذلك
كصيرورة السواد بياضا لا السواد ابيض بان يزول عن
الشيء سواد ويحصل فيه بياض ونقول ايضا الكيفيات زائدة
على الصور النوعية لانه يستحيل الكيفيات ويتبدل مثل ما

يعرض للاجزاء ان ينفصل او ان يختلف عليه الجمود والميعان مع 81
بقاء الصورة النوعية ومن الظاهر ان المتبين لا غير المحفوظ
في الاحوال فان قلت النار لا يبقى نارا بعد زوال الحرارة
عنها وكذا الهواء والارض لا يبقى هواء وارضا بعد زوال
الميعان والجمود عنهما قلت ان حكمت بذلك مطلقا فهو غير
مسلم وان قيدت الحكم بحال بساطتهما فهو مسلم لكن استلزام
الشيء كيفية ما حال البساطة لا يدل على استلزامه اياها حال
التركيب حتى يتوجه ذلك فيما قلنا اذ نحن لم نحكم بذلك حكما
كليا شاملا لجميع الاحوال وا البسائط العنصرية
اذا اجتمعت وفعل بعضها في بعض بقواها المتضادة كسر
كل واحد منها سورة كيفية الاخر فيحصل كيفية متوسطة
بين كيفيات متضادة متشابهة في اجزائه وهي المزاج بسائر

ان العناصر اذا اجتمعت وتفاعلت فلا يمكن ان ينفعل كل
واحد منها في الاخر من حيث هو منفعل عن الاخر فان لفعل
ولاستحالة الفعلين لا يتصوران من جهة واحدة منفعلا بهم
ولا فان كان الفعل متقدما على الانفعال صار الغالب
مغلوبا عن مغلوبه وان كان متاخرا عنه صار المغلوب غالبا
على غالبه وان حصلا معا كان الشيء الواحد غالبا ومغلوبا معا
عن شيء واحد وكلها محال فاذن ينفعل كل واحد منها بصورته
وينفعل بمادته في كيفيته وهو الحركة الجارية الى اسفل فان
المحرك مادته والمتحرك صورته النوعية وعند ذلك يستحيل
العناصر في الكيفيات المتضادة المنبعثة عن تلك الصور حتى
يحصل كيفية متوسطة متشابهة في جميع الاجزاء فتلك الكيفية
المتوسطة بينة هي المزاج وذلك الاجتماع هو الامتزاج واذا لم

انتناعل الى اصل التشابه في جميع الاجزاء تسمى تركيبها امتزاجا
والمراد من كونها متوسطة ان يكون تلك الكيفية تستحر بالقياس
الى البارد وتستبرد بالقياس الى الحار وكذا في الرطوبة واليبوسة
وبهذا القيد خرج الالوان والطعوم والروائح عن الحد اذ شيء
منها لا يستحر بالقياس الى البارد ولا يستبرد بالقياس الى الحار
والمراد من المتضادة المتخالفة اذ لو حمل التضاد على الحقيقي الذي
يكون بين شيئين بينهما غاية الخلاف لما كان هذا الحد متنا
ولا للمزاج الثاني الواقع بين اسطقسات ممتزجة فانكسرت
كيفياتها بحسب المزاج الاول فان قلت اراد بالقوى المتضادة
الصورة النوعية فهو باطل اذ قد يتحقق ان لا تضاد بين الجواهر
والصور النوعية الجواهر وان اراد بها الكيفيات فهو ايضا
باطل اذ الفعل والانفعال لا يكون بهذا الكيفيات وقد لزم الخ

المذكور

المذكور قلت المراد بها الصور النوعية وبالتضاد التخالف
فلا اشكال والمراد بها الكيفيات واسناد الفعل والانفعال
اليها على سبيل الاستقلال بل بالواسطة فان الصورة
انما تفعل في غير مادتها بتوسط الكيفية فان الماء الحار اذا
امتزج بالماء البارد انفعلت مادة البارد من الحار كما تنفعل
مادة الحار من البارد وان لم يكن هناك صورة مسخنة
ظهر ان الفاعلة هي الصورة بتوسط الكيفية وان المنفعلة
هي المادة المستحيلة في الكيفية لا الكيفية فان الكيفية نفسها
لا تتحرك ولا تستحيل بل تتبدل الكيفية نفسها لا تتحرك كما
بل تتبدل ومحلها يستحيل فيها

فصل في كائنات الجو

هذا الفصل في الكائنات التي تحدث من العناصر
بغير تركيب وهي تنقسم الى ما يحدث فوق الارض والى ما يحدث

فيها اما الاول فيفعل الشمس اذا اشرقت على المياه والاراضي
الرطبة تحلل منها اجزاء هوائية يمازجها اجزاء صغار مائية لا تتميز
عنها في الحس ويسمى المركب منهما بخارا فالبخار اذا تصاعد
الى الجو فان تحللت منه الاجزاء المائية لشدة سخونة شعاع
الشمس انقلبت كلها هواء والا فان بلغ الى الطبقة الباردة
لانقطاع اثر شعاع الشمس لانعكاس عنها ويسمى الطبقة
الزمهريرية ولم يكن هناك برد قوي تكاثف ذلك البخار
بسبب ذلك القدر من البرد واجتمع وتقاطر فالبخار المجتمع
هو السحاب والمتقاطر هو المطر وان كان البرد قويا فاما ان
يصل البرد الى اجزاء السحاب قبل اجتماعها او لا يصل فان
وصل تتحلل تلك الاجزاء الصغيرة انعقدت ثلجا ونضمت
بعضها الى بعض فهبط كالقطن المحلوج وان لم يصل قبل ا

بل بعدها اجتمعت وتنزل فصار لشدة الحركة مستديرا لانحكاك
زواياه بسخونة الحركة الشديدة ويسمى بردا وان لم يبلغ
الى الطبقة الباردة لقلة حرارته فان كان كثيرا انعقد سحابا
ماطرا ان كان فيما دون الطبقة الباردة بردا ما فان
الهواء المجاور للماء والارض يستفيد كيفية البرد منهما وقد
مر هذه المقدمة واما اذا لم يكن هناك برد بعد البتة
فلا ينعقد بل يحصل الضباب وان كان قليلا فاذا ضربه
البرد ولم يجمد فهو الطل وان جمد فهو الصقيع وهو الذي يسقط
من السماء بالليل شبيها بالثلج وانما قال السبب الاكثري
للمطر فقد يحدث من غير بخار متصاعد لغلبة البرد على الهواء
والشمس اذا اشرقت على الاراضي اليابسة تحلل منها اجزاء
نارية تخالطها اجزاء ارضية لا تتميز عنها في الحس ويسمى المركب

منها دخانا فالدخان اذا اختلط بالبخار وهما يتصاعدان معا
الى الطبقة الباردة فينعقد البخار سحابا ويحتبس الدخان فيه
ويطلب الصعود ان بقي على الحرارة والنزول ان ثقل وكيف
ما كان يمزق السحاب تمزيقا عنيفا فيحدث منه الرعد وان اشتعل
لشدة الحركة والمحاكة يحدث البرق ان كان لطيفا والصاعقة
ان كان غليظا فلا ينطفي في الجو بل ينزل الى السما اسفل السحاب
اذا ثقل بسبب استيلاء البرد عليه اندفع الى الاسفل فيتموج به الهواء
فيحدث الريح وربما كان حدوث الريح من كون الحركة الفلكية
يرد الادخنة الى الجهات المختلفة عند وصولها الى كرة النار
لعدم انكسار حرها كما يرد بعض دايرة سهاما على جهات مختلفة
فيتموج به الهواء وقد يكون بسبب انبساط الهواء بالتخلخل في جهة
واندفاعه الى جهة اخرى وقد يكون بسبب انكسار الدخان الصاعد

الى الطبقة الباردة ورده ولم يموج الهواء بسبب ذلك ومن
الرياح ما يكون سموما محرقا لاحتراقه وهو ان يكون السبب فيه
بقية مادة الشهب او بمروره على الارض غلبت عليها الحرارة
مقدمة اذا وقع الضوء على جسم صقيل انعكس من الجسم الصقيل الى
جسم آخر وضعه من الجسم الصقيل كوضع المضيء من الصقيل بشرط
ان لا يكون جهته مخالفة لجهة المضيء كما يرى انعكاس الضوء
من الشعاع النافذ في كوة الواقع على صقيل كالماء الى الجدار المقابل
للكوة مقدمة اخرى المرآة اذا كانت صغيرة لا يؤدي شكل
المرئي بل ضوءه ولونه ان كان ملونا ويشهد عليه التجربة واذا
تمهدت المقدمتان فنقول اذا حدث في خلاف جهة
الشمس حين كانت مرتفعة عن الافق اجزاء رشية صافية
وضعها على هيئة الاستدارة وكانت وراها جسم كثيف كجبل

او سحاب مظلم ونظرنا الى تلك الاجزاء الرشية وصارت الشمس
في خلاف جهة النظر انعكس شعاع البصر منها الى الشمس لكونها
صقيلة كالمرآة فادت ضوء الشمس دون الشكل لكونها صغيرة
فيرى قوس قزح وانما احتاج حدوثها الى ان يكون وراء تلك الاجزاء
الرشية جسم كثيف ليصير المرآة كالبلورة فانها اذا اشرقت من
الجانب الآخر بكثيف صارت مرآة واذا لم يستر لم يصير المرآة
واختلاف الوانها بسبب اختلاف ضوء النير ولون الغمام
وتركيبهما واذا حدثت في الجو اجزاء رطبة ثقيلة وضعها كوضع
دائرة واحاطت بنير رقيق لطيف لا يحجب ما وراءه عن الابصار
فينعكس منها ضوء البصر اذا وقع عليها الى القمر فيؤدي ضوء القمر
دون شكله فيؤدي بكل واحد من اجزاء تلك الدائرة ضوء
فيرى دائرة مضيئة وهي الهالة هذا واذا بلغ الدخان الى كرة

النار وما انقطع اتصاله من الارض فلا يخلو اما ان يكون لطيفا
او غليظا فان كان لطيفا فانه اشتعل وينقلب الى النار وتلتهب
بسرعته حتى يرى كالمنطفئ ضوء الشهاب وان لم يشتعل بل احترق
وبقي فيه الاحتراق يرى كانه ذوابة او ذنب او حيوان
له قرون وان كان غليظا ووصل الى كرة النار حدثت
منه علامات حمر وسود وان لم ينقطع اتصاله من الارض حتى
وصل الاحتراق الى الارض ويرى كانه نار تنزل من السماء
الى الارض وهو الحريق واما الثاني وهو ما يحدث في الارض
فاما على وجهها او تحتها فمن ذلك ارتفاع الجبال والتلال
ومادة الزلزلة وانفجار العيون واما ارتفاع الجبال فسببه
ان الحرارة العظيم اذا صادف طينا كثيرا لزجا اما دفعة
او على مرور الايام عقده وجعله حجرا عظيما وذلك الطين بعد

نحجره تختلف اجزاؤه في الصلابة والرخاوة والمياه القوى الجرى
او الرياح القاصفة تحفر الرخوة فيبقى الصلبة مرتفعة لكون
الحفر للرياح والسيول اشد لانخفاض تلك الحفرة اما العيون
فسببها ان الابخرة التي تحدث تحت الارض انقلبت مياها
بسبب البرد وكانت كثيرة بحيث لا يسعها الارض انشقت منها
الارض فان كان لها مدد بان يستتبع كل جزء جزءا آخر حدث
منها العيون الجارية والا فالعيون الراكدة واما الزلزلة فسببها
انه اذا تولدت في بطون الارض ريح او بخار او دخان و
ينفذ في مجاري الارض اما لتكاثفه او ليكون الارض متكاثفا
عديم المسام او ضيقها جدا واجتمع وحاول الخروج ولم
يتمكن تحرك في ذاته وحرك الارض وربما شق الارض لقوته وقد ينفصل
منه نار محرقة او صوت هائل فصل في المعادن الابخرة والادخنة

المحتبسة

المحتبسة في بطن الارضين والجبال اذا لم يكن كثيرة واختلطت
على ضروب من الاختلاطات المختلفة في الكم والكيف وبحسب
اختلاف الامكنة وفصول السنة تكون منها الاجسام
المعدنية فان غلب البخار على الدخان فان كان غالبا
جدا كان منه جواهر غير منطرقة كالياقوت والنيم والبلور
والزيبق وان لم يكن غالبا جدا بل يكون امتزاج البخار
والدخان امتزاجا اقرب الى الاعتدال كان منهما الاجسام
المنطرقة كالرصاص والاسرب وغيرهما وان غلب الدخان
على البخار تولد الملح والزاج والنوشادر والكبريت والزيبق
يحصل من بخار ممتزج مع دخان الكبريت امتزاجا محكما تم يتصل
عنه والكبريت من بخار ممتزج مع دخان وهني امتزاجا ما حتى
يحصل فيه دهنية والذي يدل على غلبة الاجزاء الارضية الدخانية

على النوشادر والملح وما اشبههما انه قد تجمد النوشادر من
بخار الاتون بالتصعيد والملح من الكلس والرماد بان يطبخ في الماء
ويصفى ويطبخ حتى ينعقد ملحا ثم من اختلاط الزيبق والكبريت
تولدت الاجساد المنطرقة الصابرة على النار الذائبة بها فان
كان بالحيلة وهو الذهب والفضة والنحاس والحديد والرصاص
والاسرب والخارصيني وليس يشبه ان يكون اختلاف هذه الاجساد
بسبب ان الزيبق والكبريت انطباخا تاما فان كان الكبريت
احمر وفيه قوة صباغة لطيفة غير محترقة تولد الذهب وان كان
الكبريت ابيض تولدت الفضة واما اذا كانا نقيين وكان
في الكبريت قوة صباغة لكن قبل استكمال النضج وصل البرد عا
قد تولد الخارصيني واذا كان الزيبق نقيا والكبريت رديا فان كان
في الكبريت قوة احراقية تولد النحاس وان كان الزيبق غير جيد الخلط

بالكبريت يولد الرصاص وان كان الزيبق والكبريت رديين
فان كان الزيبق متخلخلا ارضيا وكان الكبريت مع رداءته
محرقا تولد الحديد وان كان مع رداءتهما ضعيف التركيب تولد
الاسرب وهو الرصاص الاسود فان قلت لم تجد التجار بان
لا يكون كثيرا في توليد المعادن قلت لان الحجة اذا كانت
كثيرة تضاعفت فتكون منها ما قررنا في الفصل السابق ولهذا
لا يكون وجودها كثيرا فصل في النباتات كل مركب تام من العناصر ذي
صورة نوعية فاما ان يكون صورته مبدا الحس والحركة الارادية
اولا والاول هو المركب الحيواني والثاني اما ان يكون صورته
مبدا للتغذية والنمو والتوليد اولا والاول المركب النباتي
والثاني المركب المعدني فاذن النبات له قوة عديمة الشعور
يصدر عنها حركات مختلفة هي حركات في الاقطار الثلاثة

وافعال مختلفة هي التغذية والتنمية وتوليد المثل بالقوى والآلات
المختلفة فان الواحد لا يصدر عنه افاعيل مختلفة الا بالقوى
والآلات المختلفة ويسمى مبدأ تلك القوة العديمة الشعور نفسا
نباتية فان قلت قد شوهد ان بعض النبات من النخل يتحرك
الى جهة بعض الذكور منها دون البعض في حالة يكون الريح
فيها الى خلاف تلك الجهة وكذا ميل عروقها الى الصوب الذي
فيه الماء من النهر وانحرافها في صعودها عن الجدار المجاور لها
وهذا دليل على ان للنخل من النبات شعورا وادراكا قلت
هذا لا يوجب الجزم بذلك لجواز ان يكون هذه الافاعيل
لنفس طبيعية فان قلت قد قيل ان للمرجان تغذية وتنمية وتوليدا
قلت لا كلام في جوازه فنقول من الرأس كل مركب ذي صورة
اما ان لا يتحقق لنا كون صورته مبدأ الحس والحركة الارادية

او يتحقق لنا ذلك والاول ان لم يتحقق في صورته مبدأ التغذية
والنمو والتوليد فهو مركب المعدنية وان تحقق لنا ذلك فهو المركب
النباتي والثاني هو الحيواني وقد عرفت النفس النباتية بانها كمال
اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يتولد ويزيد ويغتذي فالكمال
ما يكمل به النوع وقوله اول احتراز عن الكمالات الثانية
وهي الكيفيات التابعة للكمال الاول كالعلم وسائر الفضائل
وقوله لجسم طبيعي احتراز عن الكمالات الجسم الصناعي كالهيئات
التي للسرير وقوله آلي اي كونه بحيث يصدر عنه بتوسطها
الافاعيل التي هي التغذي والنمو والتوليد وهو احتراز
عن الكمالات البسائط العنصرية وقوله من جهة ما يتولد ويزيد
ويغتذي احتراز عن النفس الحيوانية والانسانية لها قوة
غاذية وقوة نامية وقوة مولدة اذ كل فعل يكون مستندا الى

قوة فالقوة الغاذية هي التي تحيل جسما آخر الى الجسم المغتذي الى
مشاكلة الجسم الذي هي فيه وتلصقه اي بذلك الجسم الذي
هي فيه بدلا لما يتحلل عنه ففعل الغاذية هو احالة الى مشابهة
المغتذي ومحل ذلك الفعل هو الغذاء وغايته هو اخلاف
بدل التحليل والقوة النامية هي التي تزيد في الجسم الذي
هي فيه في اقطاره طولا وعرضا وعمقا الى ان يبلغ كمال النشو
على تناسب طبيعي وانما قال تزيد في اقطار الجسم ليخرج الز[يادات]
الصناعية فان الصائغ اذا اخذ قدرا من المادة فانه زاد
في طوله او عرضه او عمقه وبالعكس وانما قال الى ان يبلغ كمال
النشو ليخرج السمن فان النمو والسمن مشتركان في الازدياد
في الاقطار الثلثة بانضياف مادة الغذاء اليه ويفترقان
في طلب كماله ما ينقص القطع اذ لا يتصل بالسمن ان يبلغ الجسم

الى غاية نشوه وانما قال على تناسب طبيعي ليخرج الزيادات
الخارجة عن المجرى الطبيعي كالورم وهاهنا ان القوتان لاجل
بقاء الشخص والقوة المولدة هي التي تاخذ من الجسم الذي
فيه جزءا من الغذاء بعد الهضم التام وتجعل مادة ومبدأ
لمثله وينبغي ان يعلم انها على قسمين احدهما ما ذكره المص والثانية
المصورة وهي التي تفيد بعد استحالة الجزء المحتمل الصور
والقوى والاعراض الحاصلة للنوع وهذه القوة المولدة
لاجل النوع والغاذية وهي تجذب الغذاء وتمسكه وتهضمه
وتدفع ثفله فان فعل الغاذية هو تغيير المادة الغذائية وا[عدادها]
لان تستعد لقبول الصورة العضوية والمادة لا يمكن تحصيلها
بغاياتها لا هي ايضا حاصلة عند العضو فلا بد ان تجذبها
وذلك انما يكون بقوة اخرى وتلك القوة هي الجاذبة ولما جذبت

الجاذبة المادة الى العضو ولم يكن يشبهه بجوهره احتاج الى ان يتغير
ويستحيل الى جوهره ولاستحالة حركة في الكيف ولكل حركة زمان
فلا بد من زمان فيه يستحيل الى جوهره ولان الخلط جسم رطب سيال
يستحيل ان يقف بنفسه فلا بد ان يقسره قاسر على الامساك وذلك
انما يكون بقوة اخرى فتلك القوة هي الماسكة ولان احالة القوة
الغاذية انما يكون لما هو متقارب الاستعداد بالصورة العضوية
فلا بد ان يجعله متقارب الاستعداد بالهضم اولا وذلك انما يكون
بقوة اخرى فتلك القوة هي الهاضمة ولان الغذاء مركب من جوهرين
احدهما صالح لان يتشبه بالمغتذي وثانيهما غير صالح له فلم يكن
بد من ثبات فضلة عن هضم الهاضمة وهذه الفضلة لو بقيت في العضو
اضرت به من وجهين الاول انه اذا احتبست في العضو يضيق
عليه المكان ويمنع مادة اخرى يحتاج الى انجذابها الى العضو الثانية

انه اذا احتبست في العضو يخلط العضو ويثقله ويفتر حرارة
الغريزية فلا بد ان يدفع ما يبقى في العضو مما لا يحتاج اليه
وذلك انما يكون بقوة اخرى فتلك القوة هي الدافعة فاذن
للقوة الغاذية قوة جاذبة وماسكة وهاضمة ودافعة للثقل
والنامية يقف من الفعل اولا ويبقى الغاذية تفعل الى ان يعجز
لوجوب تناهي القوى فيعرض الموت الطبيعي فصل في
الحيوان وهو مختص بالنفس الحيوانية النفس الحيوانية
كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يدرك الجزئيات ويتحرك
بالارادة فقولنا كمال اول لجسم طبيعي آلي كالجنس وقولنا من جهة
ما يدرك الجزئيات ويتحرك بالارادة كالفصل المميز لها عن
النفس النباتية فلها قوة مدركة للجزئيات وقوة محركة والمدركة
اما في الظاهر او في الباطن اما التي في الظاهر فهي الحواس

الحس التي هي السمع والبصر والشم والذوق واللمس فالسمع قوة
مودعة في العصب المفروش في مقعر الصماخ يدرك ما يؤدي
اليها الهواء المنضغط بين قارع ومقروع وهو الصوت والحروف
والبصر قوة مرتبة في التقاطع الصليبي من العصبتين المجوفتين
الى العينين على التفصيل المذكور في كتب التشريح من شانها
ادراك الالوان والاضواء والشم قوة مودعة في زائدتي
مقدم الدماغ مشبهتين بحلمتي الثدي تدرك ما يلاقيها من
الروائح والذوق قوة منبثة في العصب المفروش على جرم
اللسان من شانها ادراك الطعوم بشرط اللمس والرطوبة
العذبة الطعمية التي في الفم واللمس قوة منبثة في جميع جلد البدن
يدرك بها الحرارة والرطوبة واليبوسة والصلابة واللين
والملاسة والخشونة واما التي في الباطن فهي الحس المشترك

والخيال والوهم والحافظة والمتصرفة لانها اما ان يكون
مدركة فقط او مدركة ومتصرفة والمدرك اما ان يكون مدركا
للصور الجزئية وهي الحس المشترك او للمعاني الجزئية وهي
الوهم ولكل واحدة من هاتين القوتين خزانة فخزانة
الحس المشترك الخيال وخزانة الوهم الحافظة والثاني وهي
المدركة المتصرفة وتسمى مفكرة باعتبار استخدام النفس لها
ومتخيلة باعتبار تحريكها تبعا للوهم او لتصرفها بنفسها فالحس
المشترك قوة مرتبة في مقدم التجويف الاول من الدماغ يقبل
جميع الصور المنطبعة في الحواس الظاهرة والذي يدرك على
وجودها انا نشاهد القطرة النازلة خطا مستقيما
وليس كذلك في الخارج ضرورة ان الموجود فيه النقطة وكذا
انا نشاهد النقطة الدائرة خطا وليس كذلك في الخارج ضرورة

ان الموجود فيه النقطة وسائر البصر اذ في البصر لا يرتسم فيه الا
المقابل وليس المقابل الا القطرة والنقطة فهو في قوة اخرى غير
البصر فيها تتصل الارتسامات السالفات بعضها ببعض فيحصل
خط مستقيم ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يتصل الارتسامات
السالفات من القطرة النازلة في البصر قوله لان ما يرتسم في
البصر من القطر النازلة تزول عند زوال المقابلة فان البصر
لا يدرك الا المقابل قلنا ذلك ممنوع لان ما ينطبع في الجليدية يزول
لا في زمان يدل عليه النظر الى الشمس والى الروضة الخضراء
فيجوز ان يتصل الارتسام اللاحق بالسابق قبل زواله
فيحس بها كخط واما الخيال فهو قوة مرتبة في مؤخر التجويف الاول
من الدماغ تحفظ جميع صور المحسوسات بعد الغيبوبة وهي
خزانة للحس المشترك والذي يدل على وجود هذه القوة اشتغال

غير الحفظ ولهذا يوجد احدهما دون الآخر كالماء فانه يقبل
ولا يحفظ والقوة الواحدة لا يصدر عنها الا فعل واحد فيستحيل
ان يكون القوة الواحدة قابلة وحافظة معا فالقابلة وهي الحس
المشترك غير الحافظة وهي الخيال فاذا ادرك الحس المشترك صورة
خزنها عند الخيال فانا اذا شاهدنا صورة ثم ذهلنا عنها
زمانا ثم شاهدناها مرة اخرى نحكم عليها انها هي التي شاهدناها
قبل ذلك فلو لم تكن تلك الصورة محفوظة فينا زمان الذهول
لما امتنع لنا الحكم بانها هي التي شاهدناها قبل ذلك ولقائل ان
يقول هذه الملازمة ممنوعة لجواز ان يكون الحافظ لها في بعض
الاشياء الغائبة عنا ويكون الاختلاف بين حالتي الذهول والنسيان
لكونها متصلة بها وعدمها واما الوهم فهو قوة مرتبة في التجويف
الاوسط من الدماغ تدرك المعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات

كالقوة الحاكمة في الشاة بان الذيب مهروب عنه والولد معطوف
عليه وهي مغايرة لما يدرك الصورة ولحفظها ولتصرف فيها
فان قلت لم ذكرتم ان المدرك لعداوة الذيب مدرك له
فتعاد ركه الحس قلنا المدرك لعداوة الذيب يجب ان
يكون مدركا له على الانفراد بل الوهم يدرك ما يدركه
الحس والخيال ايضا لكنه يخصص مدركه ويصيره جزئيا واما الحافظة
فهي قوة مرتبة في التجويف الاخير من الدماغ تحفظ ما يدركه
القوة الوهمية من المعاني الغير المحسوسة الموجودة في المحسوسات
وهي خزانة قوة الوهمية كما ان الخيال خزانة الحس المشترك واما
المتصرفة فهي قوة مرتبة في التجويف الاوسط من الدماغ من
شانها تركيب بعض الصور مع بعض او بعض المعاني مع بعض
الصور او تفصيل البعض من البعض وهي التي آلة القوة الوهمية

الدماغ كله لكن الاخص به التجويف الاوسط وسلطان المتخيلة
في الجزء الاول من ذلك التجويف وانما علم اختصاص هذه
القوى بهذه المواضع بان الآفة اذا تطرقت الى موضع من هذه المواضع
اختل فعل القوة التي ثبتت فيه واما القوة المحركة فتنقسم
الى باعثة وفاعلة اما الباعثة فهي التي اذا ارتسم في الخيال
صورة مطلوبة او مهروب عنها حملت القوة الفاعلة على التحريك
وتسمى قوة شهوانية ان كانت حاملة على التحريك لجلب تلك الاشياء
المتخيلة ضارة او نافعة مطابقة لما في الواقع او لم يكن وتسمى
غضبية ان كانت حاملة على التحريك لدفع الاشياء المتخيلة
ضارة او نافعة طلبا للغلبة واما الفاعلة فهي القوة التي يصدر
عنها تحريك الاعضاء بواسطة تمديد العضلات وارخائها
فان قلت لم قدم المدركة على المحركة قلت لان الادراك متقدم

على الحركة الارادية لكونها منبعثة على الادراك
فصل في الانسان آلخ   النفس الناطقة كمال اول الكلية
ويفعل الافاعيل الفكرية فقولنا كمال اول الجسم طبيعي آلي
كالجنس يشمل القوى النباتية والحيوانية وقولنا من جهة
ما يدرك الامور الكلية ويفعل الافعال الفكرية كالفصل
يخصصه بالانسانية فلها قوة عاقلة تدرك بها التصورات
والتصديقات وتحكم بعضها على بعض وقوة فاعلة بها تحرك
بدن الانسان الى الافعال الجزئية بالفكر والروية على مقتضى
آرائها والقوة العاقلة لها في ادراك النظريات من
المعقولات مراتب اربع لان الشيء الذي من شأنها ان تقبل
شيئا قد يكون بالقوة قابلا له وقد يكون بالفعل والقوة قد
تكون قريبة وقد تكون بعيدة فالمرتبة الاولى ان تكون النفس

خالية

خالية عن المعقولات لكن هي مستعدة لها كاستعداد
الطفل للكتابة وتسمى ح بالعقل الهيولاني تشبيها لها بالهيولى
الاولى التي ليست في نفسها بذات صورة وهي موضوعة
لكل صورة المرتبة الثانية ان تحصل لها المعقولات
الاولية ما يمكنها ان تتوصل منها وبها الى النظريات كقوة
الصبي الذي ترعرع وعرف القلم والدواة وبسائط
الحروف على ان يكتب وتسمى ح بالعقل بالملكة لتحصيلها ملكة
الانتقال ح من الاوائل الى الثواني المرتبة الثالثة ان تحصل
لها المعقولات المكتسبة بعد المعقولات البديهية لكن ليست
تطالعها وترجع اليها بالفعل بل كأنها صارت مخزونة عندها
فمتى شاءت طالعها كقوة الكاتب المستكمل للصناعة
اذا كان غير كاتب بالفعل وتسمى ح العقل بالفعل وان كان

بالقوة اذا قيس الى ما بعده الا انه قوة قريبة الى الفعل جدا
المرتبة الرابعة ان يكون الصور المعقولة المكتسبة حاضرة
لها وهي مطالعة لها بالفعل وعاقلة لها بالفعل بانها عاقلة
لها كذلك كالمستكمل لصناعة الكتابة في حال مباشرته لها
وتسمى عقلا مستفادا لانها انما تخرج من القوة الى الفعل
بسبب خارج اليه اذا اتصلت به نوعا من الاتصال وهي
العقل المطلق والغاية القصوى وعنده يتم الجنس الحيواني
والنوع الانساني واطلاق لفظ العقل عليها بالاشتراك
قوله ثم العقل بالملكة ان كان في الغاية يسمى قوة قدسية
فاعلم ان الانتقال من الاوائل الى الثواني قد يكون بالفكر وقد
يكون بالحدس بان يتمثل الحد الاوسط في الذهن دفعة
اما عقيب طلب وشوق من غير حركة واما من غير اشتياق

وحركة ويتمثل معه المطلوب وما يلزمه فالفارق بين الفكر
والحدس وجود الحركة في الفكر وعدمها في الحدس وكل
واحد منهما يختلف فيه الناس في قلته وكثرته وواحد منهما
وهو الفكر مختلف فيه الناس في بطوئه وسرعته وكما ان جانب
النقصان ينتهي الى عديم الحدس وغير مستمتع بالفكر فبين
ان الجانب الذي في الزيادة يمكن انتهاؤه الى غني في
اكثر احواله عن التعلم والفكر وهذه هي القوة القدسية
قوله واعلم ان القوة العاقلة مجردة عن المادة يريد ان
يبين ان القوة العاقلة اي النفس الناطقة قوة مجردة
عن المادة ليست بذات وضع والدليل عليه سوانها لو كانت
ذات وضع فاما ان لا ينقسم بسبيل الى شيء منهما فليست اوينقسم ص
ذات وضع اما الى الاول فلان كل ما له وضع فهو منقسم لامحالة

في نفي الجزء الذي لا يتجزى واما الى الثاني فلانه معقولاتها
ان كانت بسيطة يلزم انقسامها لان الحال في المنقسم منقسم
ضرورة ان الحال في احد جزئيها غير الحال في الجزء الآخر
لامتناع قيام العرض الواحد بمحلين مختلفين فلا يكون
البسيط بسيطا هف وان كانت مركبة وكل مركب تعقله
مسبوق بتعقل بسائطه فيلزم ايضا انقسام تلك البسائط
هف فان قلت تعقل كل مركب مسبوق بتعقل اجزائه جزاؤه ولا
يجب ان يكون لبسائط لا ينقسم اصلا قلت لما كان تركب
الماهيات المعقولة من اجزاء غير متناهية ممتنعا فيجب انتهائها
بالتحليل الى ما لا ينقسم اصلا وتعقل الشيء مسبوق بتعقل اجزائه
فيكون تعقل المركب مسبوقا بتعقل الاجزاء التي ينتهي المركب
اليها بالتحليل ويلزم الخلف ونقول ايضا ان التعقل ليس

بالآلة الجسدانية ولما عرض لها الكلال لضعف البدن كقوتي
الحس والحركة وليس كذلك لان القوى البدنية بعد الاربعين
يأخذ في الكلال والنقصان مع ان القوة العاقلة هناك تأخذ
في الكمال فان قلت الشيخ الهرم كما كلت الآلة وضعف قواه
البدنية فكذلك كلت قوته العقلية واختلت ادراكاته
قلت لو كان الهرم موجبا لكلال النفس لوجب ان يكون
موجودا عند فتور المزاج والقوى وكان يجب الكلال
في ادراك المعقولات والشعور بالذات بعد الاربعين
وليس كذلك فان كثيرا من المشايخ يضعف جميع قواه ما لا تعقل
فانه يكون اما باقيا على حاله واما في طريق الازدياد فكلال النفس
ليس لذاتها بل لاشتغالها باحوال البدن والضعف الطاري
عليه فلا يكون منافيا في الاستقلال والشيء فقد تعرض له

غير اخره مما شغله عن امر نفسه لانه لا فعل له في نفسه قوله ونقول
ان النفوس حادثة فاعلم ان النفوس الناطقة حادثة بحدوث
الابدان كما ذهب اليه المعلم الاول واتباعه والدليل عليه انها
لو لم تكن حادثة بحدوث البدن لكانت موجودة قبل البدن
فالاختلاف بينهما اما ان يكون بالماهية او بلوازمها او بعوارضها
المفارقة لا جائز ان يكون بالماهية ولوازمها لان الماهية
مشتركة ولهذا شملها حد واحد واذا كانت الماهية مشتركة
كانت لوازمها ايضا كذلك ضرورة وما به الاشتراك غير ما به
الامتياز ولا جائز ان يكون بالعوارض المفارقة لان العوارض
انما تلحق الشيء بسبب القابل لان الماهية لا تستحق العوارض
لذاتها والا لكان العارض لازما هف والقابل للنفس
انما هو البدن فمتى لم يكن الابدان موجودة لم يكن النفوس

موجودة فيكون حادثة عند حدوث الابدان وهو المرام
فان قلت لم لا يجوز ان يكون لحوقها بسبب الفاعل وايضا
لا يلزم من كون القابل للنفس بدنا وعروض العوارض المفارقة لها
بسببه انه اذا لم يكن هذا البدن موجودا ان لا يكون موجودة
لجواز تعلقها ببدن آخر قبل تعلقها بهذا البدن قلت لحوق
العوارض اياها ان كانت بسبب الفاعل كانت لازمة
فاشتركت النفوس فيها ولو كانت قبل هذا البدن متعلقة ببدن
آخر ننقل الكلام اليه ونقول انها حادثة بحدوث ذلك البدن
ولو قيل جاز ان يكون قبل ذلك البدن ايضا متعلقة ببدن اخر
وقبله باخر لا الى نهاية يلزم التناسخ ويجيء بطلانه في القسم الالهي
ثم القسم الطبيعي بعون الله تعالى   القسم الثاني في الالهيات
هذا العلم يبحث فيه عن الامور التي لا تفتقر الى المادة

الجسمية في الوجود العيني وهو على قسمين ما لا يقارنها البتة
وما لم يكن كذلك بل قد يقارنها لكن ذلك لم يكن على جهة الوجوب
والافتقار وهذا كالوحدة والكثرة فانها تارة تعرضان للاجسام
وتارة تعرضان للمجردات ولو كانتا في ذاتهما مفتقرتين الى
المادة الجسمية الى وجه ما لما استغنتا عنها البتة فكان يوصف
بها المجردات كالنفوس والعقول وما لم يقارن المادة البتة
على قسمين ما يكون وجوده غير ابدية فلذلك رتب هذا العلم
على ثلثة فنون ورتب الفن الاول الذي في تقاسيم الوجود
على فصول الفصل الاول في الكلي والجزئي فنقول الكلي
كالانسانية مثلا ليست واحدة بالعدد موجودة في كثيرين
والا لكان الشيء الواحد المعين في الحالة الواحدة موصوفا
بالاعراض المتضادة كالابيض والاسود والعالم والجاهل

هذ

هذه بل انسانية زيد غير انسانية خالد ويشتركان في
مفهوم الانسانية وذلك المشترك هو معنى معقول في النفس
مطابق لكل واحد من جزئياته في الخارج على معنى ان ما في
النفس لو وجد في اي شخص من الاشخاص الخارجية لكان
ذلك الشخص بعينه من غير تفاوت اصلا وبهذا خرج جواب
قول من قال ان الموجود في الذهن صورة شخصية في نفس
شخصية ولا شيء مما هو صورة شخصية في نفس شخصية بكلي
لانا نمنع الكبرى فان معنى كون الشيء كليا مطابقته لما في كل
واحد من اشخاصه بالمعنى المذكور والصورة الذهنية
كذلك وان كانت صورة شخصية في نفس شخصية واما الجزئي
فانما يتعين بتشخصاته الزائدة على الطبيعة الكلية كالاين
والوضع والكم والكيف وغير ذلك فان الكلي نفس صورة

غير مانع من الشركة والتشخص من حيث هو مانع من الشركة
فالتشخص زائد على الطبيعة الكلية   في الواحد
والكثير   الواحد كما يقال على ما لا ينقسم من الجهة التي
يقال له انه واحد فقد يقال على كثير لكن جهة الوحدة
يكون غير جهة الكثرة ولا يمتنع ان يكون الشيء واحدا وكثيرا من جهة
واحد فجهة الوحدة اما مقومة لتلك الكثرة على معنى ان تلك
الامور المتكثرة اشتركت في مقوم اوجب ذلك المقوم الحكم
عليها بالاتحاد من جهة اشتراكها في ذلك المقوم او عارضة
لتلك الكثرة على معنى ان تلك الامور المتكثرة اشتركت في
عارض اوجب ذلك العارض الحكم عليها بالاتحاد من جهة
اشتراكها فيه او لا عارضة ولا مقومة فان كانت مقومة فاما ان
يكون مقولا في جواب ما هو فهو الواحد بالجنس ان كان

على مختلفات الحقائق كالانسان والفرس وبالنوع ان
كان على المتفقات كزيد وعمرو وان كانت مقولة في جواب
اي شيء هو فهو الواحد بالفصل فان قلت الشركة في الفصل
هي الشركة في النوع قلت نعم لكن بالاعتبار مختلف وان
كانت عارضة فهو الواحد بالموضوع ان كانت هناك
محمولات لها موضوع واحد كالكاتب والضاحك او بالمحمول
ان كانت هناك موضوعات لها محمول واحد كالقطن
والثلج وان لم يكن مقومة ولا عارضة فهو كما يقال نسبة النفس
الى البدن هي الملك الى المدينة فان جهة الاتحاد هي التدبير
ليست مقومة للنسبتين ولا عارضة وقد لا يقال على كثير بل
وح اما ان يكون قابلا للقسمة او غير قابل لها فان كان
غير قابل لها ولم يكن لمفهوم وراء كونه غير منقسم فهو الوحدة

وان كان لم ينقسم غيره فان كان له وضع فهو النقطة والا فهو 111
الواحد المطلق كالعقل والنفس وان كان قابلا للقسمة فان
لم ينقسم بالفعل فهو الواحد بالاتصال كالماء وان انقسم فان
كانت اجزاؤه متمايزة بالشخص فهو الواحد بالاجتماع والتركيب
كالبيت وان لم يكن اجزاؤه متمايزة بالشخص فهو المركب الحقيقي
واما الكثير فهو الذي يقابل الواحد فالكثير ايضا يقال على
معاني مختلفة واما ما في الكتاب فامثلة منثورة لبعض اقسام
الواحد ومظاهره   هداية الاثنان   الاثنان
نحو متقابلان والمتقابلان هما اللذان لا يجتمعان في شيء واحد
من جهة واحدة احترز عن مثل التقابل بين الاب والابن
فانه جاز ان يكون الواحد ابا من جهة وابنا من جهة اخرى
فان قلت هذا التعريف يوجب ان يكون بين كل صورتين نوعيتين

تقابلا

تقابلا اذ هما لا يجتمعان في شيء واحد هو الهيولى من جهة
واحدة ولا جائز ان يكون بالسلب والايجاب ولا بالعدم والملكة
اذ هما وجوديان وفي كل واحد من هذين المتقابلين لا بد
وان يكون احدهما عدميا ولا ان يكون تقابل التضايف اذ ليس
تعقل ماهية شيء منهما بالقياس الى الاخرى ولا تقابل التضاد
اذ من مذهبهم ان لا تضاد في الجواهر قلت اراد بالشيء ههنا
الموضوع وهو المحل المتقوم دون ما يحل فيه فلا يصدق رسم
التقابل على الصورتين اذ لا موضوع الشيء من الصور ولا
لكان الصورة عرضا لا جوهرا هف واقسام التقابل اربعة
لان المتقابلين ان كانا وجوديين فان كان ماهية احدهما
معقولة بالقياس الى الاخر فهما المتضايفان كالابوة والبنوة
والا فهما الضدان كالسواد والبياض وان كان احدهما وجوديا

والآخر عدميا فما لا يعتبر في التقابل بينهما موضوع قابل لكل
منهما الوجودي فهما المتقابلان بالعدم والملكة كالبصر والعمى
فان العمى عدم البصر عن موضوع من شانه البصر وكالعلم والجهل
فان الجهل عدم العلم عن محل من شانه العلم وان لم يعتبر فيهما السلب
والايجاب كالفرسية واللافرسية فهما المتقابلان بالايجاب
والسلب وذلك اي تقابل السلب والايجاب في القضية لا في الوجود
لان اللافرسية من حيث هي اللافرسية لا معنى لها في الاعيان
لانها امر اعتباري ولو كانت اللافرسية من حيث هي اللافرسية
وكذا اثباتها للمسلوب شيئا له وجود في الاعيان لكان
في الانسان مثلا مسلوب وجوده بالفعل غير نهاية بل هذه
اعتبارات عقلية ولها اعتبارات لفظية وليس لها في الخارج
ذوات حقيقية — فصل في المتقدم والمتأخر — المتقدم

يقال على خمسة اشياء احدها المتقدم بالزمان كتقدم بقراط
على جالينوس والثاني المتقدم بالطبع وهو ان لا يمكن ان يوجد
الآخر الا وهو موجود وقد يمكن ان يوجد هو وليس الآخر بموجود
كتقدم الواحد على الاثنين ما لم يكن الواحد موجودا وقد يمكن ان يوجد
الواحد وليس الاثنان بموجود والثالث المتقدم بالشرف
كتقدم ابي بكر على عثمان والرابع المتقدم بالرتبة وهو ما كان
بالنسبة الى مبدا محدود اقرب من الآخر كترتيب الصفوف
في المسجد منسوبة الى المحراب فان الصف الاول اقرب اليه متقدم
على الذي بعده الخامس المتقدم بالعلية وهو ان لا يمكن ان يوجد
هو وليس الآخر بموجود كما انه لا يمكن ان يوجد الآخر الا وهو
موجود كتقدم حركة اليد على حركة القلم وان كانت معا في
الزمان فانه لا يمكن ان يوجد حركة القلم الا وان يكون حركة

١٠٢

اليه موجوده وبالعكس والمتأخر يقال على ما يقابل المتقدم
والتعويل في الانحصار على الاستقراء وقد ذكر بعض المتأخرين
وجه الحصر بان قال لا يخلو من ان يجب كون المتقدم مع قبليته
لا يجامع المتأخر في زمان واحد او لا فان كان فهو بالزمان
وان لم يجب فلا يخلو من ان يجب كون المتقدم محتاجا اليه او لا
فان وجب فلو كان مؤثرا فهو بالذات والعلية والا فبالطبع
وان لم يجب فان كان الترتيب معتبرا فهو بالرتبة والا فبالشرف
ولقائل ان يقول لا نم انه لو لم يكن الترتيب معتبرا يكون بالشرف
لا غير لا بد له من دليل

فصل في القديم

القديم يقال على الذي لا يكون وجوده من غيره ويسمى القديم
بالذات كالباري تعالى وعلى الذي لا اول لزمان وجوده ويسمى
القديم بالزمان كالفلك على رايهم والحادث يقال لما بازائهما

لها

على الذي يكون وجوده من غيره ويسمى الحادث بالذات
كجميع الممكنات وعلى الذي لزمان وجوده ابتداء اي قد كانت
وقت لم يكن هو فيه موجودا ثم انقضى ذلك الوقت وجاء
وقت هو فيه موجود ويسمى الحادث بالزمان كالمركبات
العنصرية وكل حادث زماني مسبوق بمادة ومدة اما كونه مسبوقا
بمدة فلما عرفت ان الحادث الزماني ما كان وقت لم يكن
فيه موجودا ثم انقضى ذلك الوقت وجاء وقت هو فيه موجود
واما كونه مسبوقا بمادة فلان امكان وجوده سابق على
وجوده والا لكان قبل وجوده واجبا او ممتنعا ثم صار ممكنا
فيلزم الانقلاب وهو محال وذلك الامكان امر وجودي لانه لو
لم يكن لم يكن الشيء الممكن ممكنا في نفسه اذ لا فرق بين قولنا امكانه
لا اي امكانه عدمي وبين قولنا لا امكان له اذ الامور العدمية

لا يتمايز بعضها عن بعض فان اتصاف الشيء الممكن بامكانه
عدمي يوجب اتصافه بان لا امكان له فلا امكان لا
يكون قائما بنفسه لان الامكان نسبة بين الماهية والوجود
والنسبة لا يكون قائمة بنفسها بل بالمنتسبين فيكون قائما بمحله
وهو المادة فان قلت لم لا يجوز ان يكون ذلك الامكان هو
الامكان العائد الى القادر قلت لجواز تعليله بهذا الامكان
كما يقال القادر صح منه ايجاد الممكن لانه يصح الوجود في نفسه
والعلة تغاير المعلول وللقائل ان يمنع عدم الفرق بين العرضين
المذكورين فان الثاني نفي الامكان بالكلية والاول اثبات
صفة عدمية وبينهما منافاة

فصل في القوة والفعل

لفظ القوة قد وضعت اولا للمعنى الموجود في الحيوان
الذي يمكن به ان يصدر عنه افعال شاقة من باب الحركات

ويسمى

ويسمى ضده الضعف ثم نقلت عنه فجعلت للمعنى الذي لا ينفعل
بسببه الشيء بسهولة ثم جعلوا الشيء الذي لا ينفعل البتة اولى
بهذا الاسم سموا حالته من حيث هو كذلك قوة ثم صيروا القدرة
نفسها وهي الحالة التي للحيوان بها يكون له ان يفعل وان
لا يفعل بحسب المشية وعدم المشية وزوال العوائق قوة اذ
هو مبدا الفعل ثم ان الفلاسفة نقلوا اسم القوة الى
كل حال يكون في شيء هي مبدا التغير في شيء آخر من حيث هو
آخر وانما قالوا من حيث هو آخر ليدخل في هذا الرسم القوة
التي هي مبدا باعتبار وذو مبدا باعتبار آخر كالطبيب اذا
عالج نفسه فانه باعتبار انه معالج مغاير اياه باعتبار كونه متعالجا
والفعل هو التغير الحادث في ذلك الآخر وكل ما يصدر من
الجسم في العادة المستمرة المحسوسة من الآثار والافعال التي

١٠٤ ليس بالعرض ولا بالقسر من جسم آخر فانه عن قوة موجودة فيه
اما الذي بالارادة والاختيار فذلك ظاهر واما الذي ليس
بالارادة ولا اختيار فلان ذلك الفعل اما ان يصدر عنه لكونه
جسما او جزئا كيف ما اتفق او لخاصية فيه فلا وقد بطل والا
لاشتركت الاجسام فيه لاشتراك الاجسام في الجسمية والثاني
ايضا بطل والا لما استمر على النظام الابدي والاكثري فان
الامور الاتفاقية هي التي ليست ابدية ولا اكثرية فتعين
الثالث وهو ان يكون ذلك الخاصية موجودة فيه فتلك الخاصية
يسمى قوة وهذا القوة يصدر عنها الافاعيل الجسمانية وان
كان بعونة من مبدا ابعد

فصل في العلة والمعلول

العلة يقال لكل موجود يحتاج اليه آخر في وجوده
وهي اما تامة وهي ما يجب لها المعلول واما ناقصة وهي ما لا يكون

كذلك

كذلك وهي ان كانت داخلة في المعلول فهي المادية ان لم يجب
معها ان يكون موجودا بالفعل كالطين للكوز والصورة
ان وجب معها ان يكون موجودا بالفعل كالصورة التي
للكوز وان كانت خارجة فهي الفاعلية ان كانت منها وجود
المعلول كالفاعل للكوز والغائية ان كانت لاجلها المعلول
كالغرض المطلوب من الكوز وهو شرب الماء منه والشرط ان لم يكن
منها وجود الشيء ولا لاجلها وعدم المانع داخل في الشرط وجزء
من العلة التامة فان قلت هذا التقسيم لا يشمل الموضوع
مع ان العرض في وجوده يحتاج اليه قلت يمكن تقسيمه على
وجه يشمله وهو ان يقول ما يتوقف عليه وجود الشيء اما ان
يكون جزءا منه اولا والثاني اما ان يكون مقارنا للمعلول وهو
الموضوع اولا والثاني اما ان يكون منه وجود الشيء او لاجله

او بهذا او بذاك واما ما قاله المص من ان العلة ما له وجود في
نفسه ثم يحصل من وجوده وجود غيره فمنتقض بالعلة الغائية
والعلة الفاعلية متى كانت بسيطة استحال ان يصدر عنها
اكثر من واحد لان ما يصدر عنه اثران فهو مركب فينعكس بعكس
النقيض الى ما لا يكون مركبا لا يصدر عنه اثران وبيان
ذلك ان كون الشيء بحيث يصدر عنه هذا غير كونه بحيث يصدر
عنه ذاك لجواز تعقل كل منهما مع الغفلة عن الآخر وكل واحد
من هذين المفهومين او احدهما ان كان داخلا في ذات المصدر
لزم التركيب وان كانا خارجين كان مصدرا لهما لاحتياجهما
اليه بعروضهما له فكونه مصدرا لهذا غير كونه مصدرا لذلك
فان كان كلاهما او احدهما داخلا فيه لزم التركيب وان كان
خارجين كان مصدرا لهما فاما ان يتسلسل او ينتهي الى ما يوجب

الكثرة في الذات والتسلسل باطل فتعين الثاني فان قلت
لم لا يجوز كونه مصدرا لهما ان كانا خارجين وانما يلزم ذلك
لو كانت المصدرية محتاجة الى العلة وهو ممنوع فانها من اعتبارات
العقلية التي لا تحقق لها في الخارج فلا تحتاج الى العلة
قلت الحكماء ذهبوا الى ان الواحد من حيث انه واحد
لا يصدر عنه الا شيء واحد وهذا حكم واضح لا يحتاج فيه
الى زيادة بيان فانه اذا صدر عنه شيئان فمن حيث
صدر عنه احدهما لم يصدر عنه الآخر وبالعكس بالضرورة
فاذن صدر عنه من حيثيتين والمعلول يجب وجوده عند
وجود علته التامة اعني عند تحقق جملة الامور المعتبرة في
تحققه لانه لو لم يكن واجب الوجود عند وجود علته التامة
فاما ان يكون ممتنع الوجود وهو محال ولا لما وجدا او ممكن

اختصاص
ويمكن الوجود فيجوز وجوده في وقت دون وقت آخر فا
وجوده باحد الوقتين ان كان لا لمرجح يخرجه من القوة الى الفعل
وقع الممكن بلا مرجح وان كان لمرجح فلا يكون جملة ما هو المعتبر
في وجوده حاصلة وقد فرضناها حاصلة هف فبان ان المعلول
يجب وجوده عند تحقق علته التامة فيكون واجبا بغيره ممكنا
بالذات لا انا اذا اعتبرنا ماهيته من حيث هي هي لا يجب لها
الوجود ولما كان واجبا لذاته ولا العدم ولما كان ممتنعا
لذاته هف   هداية الخ   اعلم ان الجمهور يظنون
ان احتياج المعلول الى فاعله انما هو في احداث الفاعل اياه
فقط فاذا احدثه استغنى عنه حتى ان فنى الفاعل يبقى المفعول
موجودا وانما حملهم على ذلك مشاهدة بقاء الفعل كالبناء
بعد فناء الفاعل كالبناء ففي هذا اشارة الى بطلان زعمهم هذا

ظاهر

ظاهر لما فصلناه فاذن يبقى وجوده حالة الوجود فان قيل
ان يقول ذلك تحصيل الحاصل وهو محال وجوابه ان تاثير
العلة في المعلول حال وجوده ليس معناه انها تعطيه وجودا
مستأنفا حتى يكون ذلك تحصيلا للحاصل بل معناه ان وجوده
في حال اتصافه بالوجود انما هو لوجود علته والبناء انما يبقى
بعد زوال وجود البناء لكون البناء انما هو علة لحركة الاجزاء
بعضها الى بعض وذلك لم يبق عند غيبوبته والذي يبقى
هو تماسك الاجزاء وهو معلول ليبس العنصر للبناء وذلك لم
يعدم مع بقاء التماسك   فصل في الجوهر والعرض الخ
كل امرين يكون احدهما مختصا بالاخر ساريا فيه بحيث
يكون الاشارة الى احدهما اشارة الى الاخر تحقيقا كحلول
السواد في الجسم او تقديرا كحلول العلوم في النفس يسمى الساري

حاصلا والساري فيه محلا ولابد ان يكون احدهما حاجة الى صاحبه ١٠٧
والا لاستغنى كل منهما عن الآخر فامتنع ذلك الحلول فلا يخلو اما
ان يكون المحل محتاجا الى الحال او بالعكس فان كان الاول
تسمى المحل هيولى والحال صورة وان كان الثاني يسمى المحل موضوعا
والحال عرضا فالموضوع والهيولى يشتركان اشتراك اخصين
تحت اعم وهو المحل والعرض والصورة يشتركان اشتراك اخصين
تحت اعم وهو الحال واذا ثبت هذا فنقول الجوهر هو الماهية
التي اذا وجدت في الاعيان كانت لا في موضوع وبه خرج
عنه واجب الوجود اذ ليس له ماهية وراء الوجود اذا وجدت
كانت لا في موضوع واما العرض فهو الموجود في الموضوع
فان قلت الصورة العقلية للجواهر موجودة في الموضوع وهو
النفس فكانت اعراضا وقد قيل انها جواهر قلت كونها

اعراضا

اعراضا بهذا التفسير لا ينافي جوهريتها فانها وان كانت
في الحال حالة في الموضوع لكن يصدق عليها رسم الجواهر
فان الكون في الموضوع اعم من الكون في الموضوع على تقدير
الوجود في الخارج وثبوت الاعم لا يوجب ثبوت الاخص له
نعم لو فسر العرض بالماهية التي اذا وجدت في الاعيان
كانت في موضوع كانت تلك الصورة جواهر فقط لا اعراضا
ثم الجوهر ان كان محلا فهو الهيولى وان كان حالا فهي
الصورة وان لم يكن حالا ولا محلا فان كان مركبا منهما
فهو الجسم وان لم يكن كذلك فان كان متعلقا بالاجسام
تعلق التدبير والتصرف فهو النفس والا فهو العقل
فاذن اقسام الجوهر خمسة فان قلت قولكم ان الجوهر ان كان
محلا فهو الهيولى منقوض بالجسم فانه محل للاعراض مع انه

١١٨ ليس هيولى قلت المراد ان الجوهر ان كان محلا لجوهر آخر
فهو الهيولى فلا انتقاض والجوهر ليس جنسا لهذه الاقسام
ولما كان كل واحد منها مركبا من الجنس والفصل ولم يكن كذلك
لان النفس ليست مركبة لانها تعقل الماهية البسيطة فلا تكون
مركبة ولا يلزم انقسام الماهية البسيطة الحالة فيها لان الحال
في المنقسم منقسم على ما مر فلا يكون الماهية البسيطة بسيطة هف
فان قلت تركيب الماهية من الجنس والفصل تركيب عقلي لا خارجي
حتى يلزم انقسام الحال فيها قلت لو كان الجوهر جنسا لكانت
النفس مركبة من الجنس والفصل واحدهما في الخارج مادة
والآخر صورة فيكون في الخارج مادة والآخر صورة فيكون
في الخارج مركبة من المادة والصورة فيلزم المحذور وفيه
بحث ذكرته في شرحي لحكمة العين ومن اراد فليرجع الى هناك

واما

واما اقسام العرض فتسعة بما ستعرف الآن الكم والكيف والاين
والمتى والاضافة والملك والوضع وان يفعل وان ينفعل اما الكم فهو
الذي يقبل المساواة واللامساواة لذاته وانما قيد ذلك بقوله
لذاته ليخرج الكم بالعرض فانه يقبلهما اما لكون الكم موجودا
فيه كالمعدودات او لكونه موجودا في الكم كالشكل او لكونه
موجودا في محل الكم كالبياض او لغير ذلك والكم ينقسم الى
منفصل والى متصل لانه ان لم يكن بين اجزائه حد مشترك هو نهاية
احد الجزئين وبداية الآخر فهو المنفصل وهو العدد وان كان
فهو المتصل وهذا ان لم يكن قار الذات فهو الزمان وان كان
قار الذات فهو المقدار وهو الخط والسطح والثخن اي الجسم التعليمي
فانه ان لم يقبل القسمة الا في جهة واحدة فهو الخط وان قبلها
في الجهتين فهو السطح وان قبلها في الجهات الثلث فهو الثخن

ويها المقادات التي يحصرها سطح او اكثر فان قلت انك قلت
الكم المنفصل هو العدد والمتن قال هو كالعدد فعبارتك يقتضي
انحصار الكم المنفصل في العدد وعبارة المتن عدم انحصاره
فيه وبينهما تفاوت وايضا العدد الفرد كالسبعة مثلا واحد متوسط
بين الباقية من الاحاد المتوسطة يكون حدا مشتركا بين ثلثة
وثلثة قلت الجواب عن الاول ان المتن قد تساهل فيه لما
بين ان غير العدد ليس كما منفصلا واراد ان يلحق بهذا
المختصر ولعله تبع في ذلك ما قاله بعض المتقدمين من ان الكم
المنفصل اما قار وهو العدد او غير قار وهو الزمان فان اجزاءه
لا توجد معا وليس بينها حد مشترك يكون انتهاء وابتداء وعن
الثاني انه لو فرض في السبعة مثلا احاد مرتبة منها واحد متوسط
وعن الجانبين احاد بطلت وحدتها الكائنة قبل هذا الترتيب
الواحدة صح

وذلك لان الواحد المتوسطة لا فرض حدا مشتركا بين الجانبين
فلو اعتبر مع احدهما دون الاخر لم يكن حدا مشتركا فلا بد وان
يعتبر عند ذلك مع كل واحد منهما فصار المجموع ثمانية فقد
بطلت وحدتها عند هذا الترتيب واما الكيف فهيئة في شيء
لا يقتضي قسمة ولا نسبة والهيئة والعرض متقاربان بالمفهوم الا
ان العرض يقال باعتبار عروضه والهيئة باعتبار حصوله
وبقوله لا يقتضي احتراز عن الكم وبقوله ولا نسبة احتراز
عن الاعراض النسبية وهذا التعريف منقوض بالوحدة والنقطة
لانه يصدق على النقطة انها هيئة تحصل في الشيء وهو الخط ولا تقتضي
القسمة ولا النسبة فالاولى ان يقال في تعريفه وهو هيئة في الشيء
لا تقتضي القسمة واللاقسمة وينقسم الكيف الى اربعة انواع لانه
اما ان يكون مختصا بالكمية او لا والثاني اما ان يكون محسوسا

اذا واما الثاني اما ان يكون استعدادا اولا وهو الكيف المختص ١١١
بذوات الانفس والكيفيات المحسوسة اما ان تكون راسخة
كحلاوة العسل وملوحة ويسمى الانفعاليات واما ان تكون
غير راسخة كحمرة الخجل وصفرة الوجل ويسمى الانفعالات فان
قلت لم سمي القسم الثاني انفعالات مع كونه انفعاليات ايضا
لاشتمال الحواس عن التسمين قلت ما نسب الى الانفعال كانه
ابلغ من نفس الانفعال فخصت الثابتة بالانفعاليات بخلاف
الزائلة فانها لسرعة زوالها كانها نفس الانفعال فخصت الزائلة
بالانفعالات والكيفيات النفسانية ان كانت غير راسخة
تسمى حالات كالكتابة في ابتدائها وان كانت راسخة تسمى ملكات
كالكتابة اذا استحكمت وكذا العلم وسائر الصناعات والكيفيات
الاستعدادية تسمى قوة ان كانت استعدادا نحو الدفع والانفعال

آثار المجرمه

كا

كالصلابة ولا قوة ان كانت استعدادا نحو الانفعال كا
للين والكيفيات المختصة بالكميات اما ان تكون مختصة
بالكميات المتصلة كالتثليث والتربيع المختصين بالسطوح والاستقامة
والانحناء المختصين بالخط او بالعدد كالزوجية والفردية.
واما الاين فهو حصول الشيء في مكانه الحقيقي ككون زيد في
مكانه الذي يخصه او الغير الحقيقي ككونه في البيت او في السوق
او في البلد او في الاقليم واما متى فهو حصول الشيء في زمانه
الحقيقي ككون الكسوف في ساعة كذا او الغير الحقيقي ككونه
في يوم كذا او في شهر كذا واما الاضافة فهي النسبة التي
تعرض للشيء بالقياس الى نسبة اخرى كالابوة والبنوة فان
الابوة نسبة تعرض للاب بالقياس الى البنوة التي هي ايضا
نسبة والبنوة تعرض للابن بالقياس الى الابوة التي

هي ايضا نسبة ولذا سميت الاضافة نسبة متكررة واما الملك 111
فهو كون الجسم في محيط بكله او ببعضه بحيث ينتقل المحيط بانتقال
المحاط به ككون الانسان متقمصا او متعمما واما الوضع فهو كون
الشيء بحيث يكون لاجزائه بعضها الى بعض نسبة ولها الى الامور
الخارجة كالقيام والقعود واما الفعل فهو هيئة تحصل للشيء
بسبب تأثيره في غيره كتقطع القاطع ما دام يقطع واما الانفعال
فهو هيئة تحصل للشيء بسبب تأثره عن غيره كتسخن المتسخن
ما دام يتسخن فان قلت المص قد جعل هاتين المقولتين الهيئتين
الحاصلتين بسبب التأثير والتأثر وليس كل هيئة تحصل من
تأثير وتأثر من هاتين المقولتين بل يريد بان يجعل الهيئة
الحاصلة من التأثير الصادر عن المؤثر ما دام يؤثر وبان يجعل
الهيئة الحاصلة من التأثر ما دام يتأثر وانت قد جعلت الهيئتين

ومتى

ومتى والملك والوضع نفس النسبة والمص جعل هيئة تحصل
من النسبة قلت الجواب عن الاول ان المص ابهم اعتبار
التأثير والتأثر بقرينة قوله في المثال ما دام يقطع وما دام
يتسخن وعن الثاني ان تلك الهيئة ثبوتها مشكوك وان ثبت
فلا شبهة انها يكون من اقسام الكيف فلذلك جعلنا تلك
المقولات نسبة تاسيا ببعض المحققين لا هيئة كما جعله المص
فان قلت ثبوت الهيئة المذكورة في الفعل والانفعال
ايضا مشكوك وان ثبت فلا شبهة ان يكون ايضا من اقسام
الكيف قلت ها انا المقولتان بالهيئة داخلتان تحت
الحركة فان كلا منهما هيئة ليست بقارة الذات بل لها
تجدد وبعضهم جعلهما داخلتين تحت النسبة بناء على انهما
التأثير والتأثر والكلام في هذا الموضع طويل لا يليق

١١٢ يشرح هذا المختصر   الفن الثاني في العلم بالصانع وصفاته

واجب الوجود وهو ما لا يكون وجوده من غيره موجود
وهو واجب لذاته لانه لو لم يكن في الوجود موجود هو واجب
الوجود لذاته يلزم منه محال لان الموجودات باسرها يكون
جملة مركبة من احاد كل واحد منها ممكن لذاته فيحتاج تلك
الجملة الى علة موجبة مستجمعة للشرائط وارتفاع الموانع لان
تلك الجملة ممكنة وكل ممكن يحتاج الى علة موجبة فتلك العلة
الموجبة لا يجوز ان يكون نفس الجملة لان العلة الموجبة للشيء
متقدمة عليه بالذات والمتقدم على الشيء بالذات لا يكون
نفسه بالضرورة ولا جميع اجزائها لجميع اجزاء الشيء نفسه لامتناع
ان يكون بعض اجزائه ولا لم يكن جميع الاجزاء جميعها بل يكون
بعضها هف ولا خارجا عنه لان خروج الشيء عن الشيء مع عدم

خروج

خروج شيء من اجزائه غير معقول ولا بعض اجزائها اذ لا يكفي تحقق
بعض الاجزاء في تحققه فانه كما يتوقف على الجزء المفروض
يتوقف على ساير الاجزاء والعلة الموجبة المستجمعة لحصول
الشرائط وارتفاع الموانع ما يكفي تحققها معلولها فتعين ان
يكون علة خارجية والموجود الخارج عن مجموع الممكنات
واجب لذاته فيلزم وجود الواجب على تقدير عدمه وهو محال
فان قلت ادعى البداهة في كون علة الجملة خارجية ودليلكم
فان ذلك يتوقف على العلم بتلك المقدمات الدقيقة التي ذكرتم
قلت تلك المقدمات تنبيهات والبديهي قد يحتاج الى البيان فانه
متفاوتة في الجلاء والخفاء   فصل في ان وجود الواجب نفس
حقيقته   واجب الوجود نفس حقيقته ولا لكان داخلا
في حقيقته او خارجا عنها عارضا اياها ولا سبيل الى شيء منهما

اما الى الاول فلانه يلزم تركب حقيقته وكل مركب فهو ممكن هف
ولظهور بطلان هذا القسم تركه المص واما الى الثاني فلان
وجوده لو كان زائدا على حقيقته عارضا لها كان مفتقرا الى
حقيقته افتقار الحال الى المحل فيكون مفتقرا الى غيره وكل مفتقر
الى غيره فهو ممكن فوجوده يكون ممكنا وكل ممكن لا بد له من مؤثر
فلوجوده مؤثر فذلك المؤثر ان كان نفس حقيقته يلزم ان
يكون موجودا قبل الوجود لان العلة الموجبة للشيء يجب تقدمها
عليه بالوجود اذ المفيض للوجود لا بد ان يكون له وجود حتى
يفيد غيره الوجود بخلاف المستفيد للوجود اى العلة القابلة
فان المستفيد للوجود لا يجب ان يكون موجودا حتى يقبل الوجود
من غيره والا يلزم تحصيل الحاصل لكن كون الشيء موجودا
قبل الوجود ظاهر البطلان فلم يكن المؤثر فيه نفس تلك الحقيقة

وان

وان كان المؤثر غير تلك الحقيقة وان كان المؤثر غير تلك
الحقيقة يلزم ان يكون الواجب لذاته محتاجا في وجوده
الى مؤثر منفصل فلم يكن واجبا الوجود هف فان قلت
لم لا يجوز ان يكون المؤثر فيه حقيقته من حيث هي هي
غير اعتبار شيء من الوجود والعدم كالقابل قلت قد
ذكرنا جوابه في خلال التقرير

فصل في ان وجوب الوجود وتعينه نفس ذاته

وجوب الوجود اي استحقاقه
الوجود نفس ذاته وكذا تعينه اي تشخصه نفس ذاته اما الاول
فلان وجوب الوجود لو كان زائدا على حقيقته لكان محتاجا
الى حقيقته احتياج الحال الى المحل فكان معلولا لذاته تعالى
والعلة ما لم يجب وجودها لا توجد المعلول فان العلة تجب
وجودها ولا ثم يجب بها وجود معلولها ضرورة وذلك الوجوب

هو الواجب بالذات اذ الوجوب بالغير ينافي الوجوب
بالذات فلو كان ذلك الوجوب وجوبا بالغير لانقلب الواجب
لذاته الى الواجب لغيره وهو مح فاذن ذلك الوجوب هو
الوجوب بالذات فيكون وجوب الموجود بالذات قبل نفسه
هف فان قلت لم لا يجوز ان يكون ذلك الوجوب بالذات
مغايرا لهذا الوجوب بالذات الذي هو معلول ذاته تعالى
وح لا يلزم تقدم الشيء على نفسه بل غاية ما يلزم من ذلك
ان يكون هذا الوجوب مسبوقا لوجوب آخر ولم قلتم ان
ذلك غير جائز قلت لانا ننقل الكلام الى ذلك الوجوب ونقول
لو لم يكن نفس ذاته تعالى والعلة يجب اولا ثم يوجد المعلول
فيكون ذلك الوجوب مسبوقا لوجوب آخر فان لم ينته الى ما هو
نفس ذاته تعالى يلزم ان يكون في ذاته تعالى موجودات

غير

غير متناهية تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا واما الثاني
فلان تعينه لو كان زائدا عن ذاته تعالى لكان معلولا
لذاته لاحتياجه الى ذاته مح والعلة ما لم يتعين لم توجب
المعلول لانها ما لم يتعين لم توجد وما لم توجد لا توجب
المعلول فيكون التعين حاصلا قبل تعينه فانه مح فان
قلت لم لا يجوز ان يكون ذلك التعين ههنا مغايرا لهذا
التعين قلت لو كان غيره ننقل الكلام اليه فان لم ينته
الى تعين هو ذاته تعالى يلزم التسلسل وانه مح   فصل في
توحيد واجب الوجود تعالى   واجب الوجود واحد نوعه
منحصر في شخصه لانا لو فرضنا موجودين واجبي الوجود لكانا
مشتركين في وجوب الوجود لا محالة فلا بد لهما من مميز فما به
الامتياز اما ان يكون تمام الحقيقة او لا يكون ولا سبيل الى

شيء منهما اما الى الاول فلان ما به الامتياز لو كان تمام 115
الحقيقة لكان وجوب الوجود خارجا عن حقيقة كل واحد
منهما لكونه مشتركا بينهما فلو لم يكن خارجا عن حقيقتهما
لم يكن الامتياز بتمام الحقيقة وقد بينا ان وجوب الوجود
نفس حقيقة واجب الوجود هف واما الى الثاني فلان كل
واحد منهما حينئذ سيكون مركبا مما به الاشتراك ومما به الامتياز
وكل مركب يحتاج الى جزئه الذي هو غيره وكل محتاج الى غيره
ممكن فيكون كل واحد منهما ممكنا لذاته وقد فرضنا ان كل
واحد منهما واجب الوجود هف فان قلت انما يلزم التركيب لو
كان ما به الامتياز مقوما لم لا يجوز ان يكون ما به الامتياز
عارضا قلت ما به الاشتراك وهو وجوب الوجود اما ان يكون
مقوما لحقيقتهما او نفس حقيقتهما او عارضا لهما فان كان الاول

يلزم

يلزم تركيب حقيقة كل منهما مع كون ما به الامتياز زوالخلا
فان الاشتراك في الذاتي يقتضي الامتياز بالذاتي على ما بين
في المنطق هف وان كان الثاني كان ما به الامتياز العارض
بعينه لا محالة وقد بينا ان التعين نفس حقيقة واجب الوجود
هف وان كان الثالث فهو باطل لانا قد بينا ان وجوب
الوجود نفس حقيقة واجب الوجود على ان ما بينا من ان
التعين نفس حقيقة واجب الوجود يكفي في اثبات وحدته
فان التعين اذا كان نفس الماهية كان نوع تلك الماهية
منحصرا في الشخص بالضرورة

فصل في ان الواجب الذاتي

واجب الوجود واجب من جميع الجهات اي ليس
له حالة منتظرة لانه ذاته تعالى كافية في حصول جميع ماله
من الصفات ومتى كان كذلك لم يكن له حالة منتظرة فيكون

واجبا من جميع الجهات اما الكبرى فواضحة واما الصغرى فلانه 116
ذاته لو لم يكن كافية في حصول جميع ما له من الصفات لكان شي
من صفاته عن غيره فيكون حصول ذلك الغير علة لوجود تلك الصفة
وغيبته علة لعدمها ولو كان كذلك لم يكن ذاته اذا اعتبرت
من حيث هي هي مع قطع عن ذلك الغير يجب لها الوجود لانه
فاما ان يجب مع وجود تلك الصفة او مع عدمها فان كان
مع وجود تلك الصفة لم يكن وجودها من غيره ولانه لم يتحقق مع
قطع النظر عن ذلك الغير وقد كان المفروض ان وجودها
من غيره هف وان كان مع عدمها لم يكن عدمها عن غيبته
لانا فرضنا ذلك الغير موجودا وان قطعنا النظر عنه وقد كان
المفروض ان عدمها عن غيبته هف واذا لم يجب وجوده بلا شرط
لم يكن الواجب لذاته واجبا لذاته هف فان قلت انا نعلم بالضرورة

ان ذاته

ان ذاته تعالى ليست كافية في حصول الصفات الاضافية كالمبدأية
والخالقية والرازقية وايضا ثم انه لو لم يكن ذاته كافية لكان
شي من صفاته عن غيره حتى يكون حصول ذلك الغير علة لوجودها
وغيبته علة لعدمها لم يجز ان يكون صدق ذلك بان يكون
حصول بعض الصفات من ذاته تعالى مع غيرها وايضا ثم انه لو كان
وجوب الذات مع وجود تلك الصفة لم يكن وجودها من غيره فان
قطع النظر عن الغير لا يقتضي عدمه حتى يلزم ذلك على انه لو اقتضى
ذلك فلا نم انه لو كان وجوبها مع تلك الصفة لم يكن عدمها عن غيبته
قلت هذا المنع غير وارد اما اولا فلان الكلام في الصفات
الحقيقية دون الاضافية والسلبية واذا كان حصول صفة لذاته
بمشاركة الغير لكان يلزم من حضوره وجودها لتحقق الذات عند
حضوره وعن غيبته عدمها لامتناع ان يكون الشي موجودا ح اشتراط

117 شريك علة مبتدأ المحدود في الواجب آه واجب الوجود
لا يشارك الممكنات في وجوده والا فالوجود من حيث هو هو اما
ان يجب له التجرد عن الماهية او اللاتجرد عن الماهية اي العروض لها
او لا يجب شيء منهما والكل باطل اما الاول فلانه يقتضي ان يكون
وجود الممكنات مجردا عن عارض لماهياتها وهو خلاف ما نقل
المسبع مع الشك في وجوده الخارجي فلو كان وجود المسبع نفس
حقيقته لكان الشيء الواحد معلوما ومشكوكا في حالة واحدة وهو
محال واما الثاني فلانه يقتضي ان يكون وجوب الواجب عارضا
لماهيته وقد بينا تجرده هف واما الثالث فلانه ان لم يجب
للوجود من حيث هو هو شيء من التجرد واللاتجرد وكان كل واحد
منهما ممكنا له فيكون لعلة فيلزم افتقار واجب الوجود في تجرد
وجوده الى الغير فلا يكون ذاته كافية فيما له من الصفات هف

فاذن

فاذن وجود الواجب غير مشارك لوجود الممكنات بل يباينه
مع كونهما مشتركين في مطلق الوجود واطلاقه عليهما بالتشكيك
وهذا سر يعينك على حل كثير من الشبهات فان قلت يعقل المسبع
مع الشك في وجوده لا يقتضي ان يكون وجود الممكنات عارضا
لماهياتها فان المثال الجزئي لا يثبت الحكم الكلي وايضا لم
انه لو لم يجب له شيء من التجرد واللاتجرد كان كل منهما لعلة
وانما يكون كذلك لو كان في التجرد واللاتجرد وجوديا وهو ممنوع
قلت الجواب عن الاول ان تعقل المسبع مع الشك في وجوده
يكفي اشخاص الحكم بان وجود الممكنات بأسرها مجرد وانه في صدد
ذلك والجواب عن الثاني ان كل ممكن لا بد له علة لانه
اذا كان عدمها كانت علة عدم علة وجوده فان علة عدم العلة
علة لعدم المعلول فصل في ان الواجب عالم بذاته

واجب الوجود عالم بذاته لان ذاته مجردة عن المادة
وكل مجرد عن المادة عالم بذاته اما الصغرى فلان ذاته لو لم
يكن مجردة عن المادة بل كانت مادية كانت منقسمة الى
الاجزاء وكل منقسم الى الاجزاء فهو مفتقر اليها وكل مفتقر الى
غيره ممكن فيلزم ان يكون واجب الوجود ممكنا هف واما الكبرى
فبيانها يتوقف على مقدمتين الاولى ان ادراك الشيء هو نفس
حصول صورته المجردة عن المادة ولواحقها عند المدرك او امر
تابع له فانه لو كان غيره لكان ادراك الشيء غير تحصيل ماهيته
ومعناه وهو على خلاف ما تقرر في موضعه الثانية ان كل مجرد عن
المادة ولواحقها فهو غير محجوب عن ذاته بل ذاته حاصلة
عنده لكون وجوده لنفسه لا لغيره بخلاف ما هو في المادة
فان وجوده لغيره لا لنفسه فكل ما لا يحصل بنفسه لا يمكن ان

يحصل

يحصل له شيء اخر اذ الحاصل لا يكون بالحقيقة بل يكون لما هو حاصل
له واعتبر بالسواد القائم بالجسم فانه لو كان قائما بذاته لكان
سواد الذاته لا لغيره وبالنور القائم بالجسم الذي هو ظهور للجسم
فانه لو قام بنفسه لكان نورا لنفسه اي ظهورا لنفسه وهكذا
حال الصورة العقلية المجردة فانه لما كان حصولها لما يتبعها
كان هو نفس تعقلها فلو قامت بذاتها لكانت تعقلا لذاتها
لا لغيرها فكانت مدركة لذاتها واذ قد تحقق هذا فنقول كل
مجرد عالم بذاته لان ذاته حاصلة عنده لما عرفت في المقدمة
الثانية فيكون عالما بذاته لان العلم هو نفس حصول صورة
الشيء مجردة عن المادة ولواحقها فقد صحت الكبرى ايضا

هداية تعلق الشيء لذاته   هذا اشارة الى
جواب سوال مقدر هو ان تعالى تعلق الشيء شيئا يقتضي

التغاير بينهما لان التعقل هو حضور الشيء للشيء واضافة الشيء
الى غيره يقتضي التغاير بينهما فلو كان الشيء يعقل ذاته
يلزم ان لا يكون العاقل مغايرا للمعقول هف فاجاب بان
تعقل الشيء لذاته لا يقتضي التغاير بينهما لان العلم هو حضور
حقيقة الشيء مجردة. وهذا اعم من حضور حقيقة الشيء المغاير
ولا يلزم من كذب الاخص كذب الاعم على انه لو وجب ان
يكون مغايرا للمعقول لامتنع ان يدرك واحد من الناس ذاته
والا لكان له انسانان احدهما عاقل والآخر معقول هف فان
كل واحد من الناس يعقل ذاته لذاته واما ان الاضافة تقتضي
التغاير فذلك مم فانه يصح ان يقال ذاتي وذاتك مع ان المضاف
والمضاف اليه شيء واحد نعم لا بد لها من التغاير بوجه من الوجوه
وهنا كذلك فان قلت المعقول صورة كلية مجردة عن اللواحق

الخارجية والعاقل نفس تخصه واحدهما غير الآخر ذاتا واعتبارا
وايضا امتناع ان يكون لكل واحد منهما انسانان بعينه لصفة
مم قلت تلك الصورة ان كانت غير ذاتها فذلك وان كانت
مغايرة لها فلا بد ان يكون مساوية لذاتها التي هي المعقول
في تمام حقيقته فيلزم اجتماع المثلين وهو مح وفيه نظر وفي
هذا الموضع اجاب بعبارة لا تليق ايرادها في الشرح هذا المختصر
فلنجئ ودعها ان الواجب لذاته الخ الواجب
لذاته يجب ان يكون عاقلا للمعقولات كلها لان الواجب
لذاته مجرد عن المادة ولواحقها وكل مجرد عن المادة ولواحقها
يجب ان يكون عاقلا للمعقولات كلها فالواجب لذاته يجب
ان يكون عاقلا للمعقولات كلها اما الصغرى فتقدم بيانها
واما الكبرى فلان كل مجرد يمكن ان يعقل وهذا مما لا خفاء

فيه فان المانع من كون الشيء معقولا هو المادة ولواحقها فاذا فرض
جوهر مجرد عن المادة فلا مانع من ان يصير معقولا فيمكن ان يصير
معقولا فان قلت الواجب لذاته مجرد ويمتنع ان يعقل قلت امتناع
ان يكون الواجب لذاته معقولا للبشر لا يقتضي امتناع ان يكون
معقولا في نفسه وكل ما يمكن ان يعقل يمكن ان يعقل مع كل واحد
من المعقولات لا محالة فكل مجرد يمكن ان يعقل مع كل واحد من
المعقولات وكل ما يمكن ان يعقل من المعقولات يمكن ان يقارنه صور [مع كل واحد منه]
المعقولات في العقل لان التعقل هو حصول صورة المعقولات
في العقل وكل مجرد يمكن ان يقارنه صور المعقولات في العقل
يمكن ان يقارنه صور المعقول في الخارج لان صحة مقارنة المعقولات
اياه يتوقف على حصوله في العقل لان حصوله فيه نفس المقارنة
فلو توقف صحة مقارنة المعقولات له على حصوله في العقل لزم

توقف

توقف صحة الشيء على وجوده المتأخر عنها وهو محال فكل مجرد يمكن
ان يقارنه صور المعقولات في الخارج والواجب لذاته يمكن
ان يقارنه صور المعقولات في الخارج فكل ما يمكن للواجب الوجود
يجب له بالفعل والا لكان له حالة منتظرة وانه محال لما مر فالواجب
لذاته يجب ان يكون عاقلا لسائر المعقولات وانه عاقل
لذاته فاذن واجب الوجود يجب ان يكون عاقلا للمعقولات
كلها وهو المطلوب فان قلت لا يلزم من كون الواجب عاقلا للمعقولات
كلها ان يكون كل مجرد عاقلا للمعقولات كلها وانتم في بيان ان كل
اذ هو الكبرى في القياس قلت قد يلزم من كلامنا ان كل مجرد
يمكن ان يقارنه صور المعقولات في الخارج فيعقل كل ما يمكن
للمجرد فهو واجب الحصول اذ لو بقي بالقوة لكان خروجه من القوة
الى الفعل موقوفا على استعداد مادية لقبول الفيض عن المبدأ ولا

١٢١

فكان له تعلق بالمادة فلم يكن مجردا هف فاذن صحت الكبرى فان
قيل لو كان الباري تعالى عالما بشيء بان يكون صورته حاصلة فيه
كان فاعلا لتلك الصورة لامتناع احتياجه الى شيء فيما له من الكمال
والصفات وقابلا لتلك الصورة وهو ظ وذلك محال لان القابل
هو الذي يستعد للشيء والفاعل هو الذي يفعل الشيء فبالاول
غير الثاني لان امكان الفعل كل منهما مع الانفصال عن الآخر فيلزم
كونه مركبا منهما وهو محال لما مر مرارا قلنا لا نم لا يجوز ان يكون الشيء
الواحد مستعدا للشيء التصوري ومبدئا له من غير لزوم التركيب فيه
وهذا لان معنى كونه مستعدا للشيء التصوري انه لا يمتنع ان يتصور
معنى وكونه فاعلا له انه متقدم بالعلية على ذلك التصور انهما ليسا
متنافيين لكونهما امرين مختلفين في ذاته ويلزم التركيب ورد المصنف
على من زعم ان علم الباري تعالى بالاشياء امر قائم في ذاته لا حصول صورها

في

في ذاته فرارا عن لزوم كونه تعالى فاعلا وقابلا معا فان من اعتقد ان
علمه بالاشياء امر في ذاته اعتقد كونه عالما بالحقيقة لان
الشرط العلم حصول صورة المعلوم في ذات العالم وفيه نظر
لان ذلك شرطا ذا لم يكن العلم غير متجرد ولا المعلوم حاضرا
عند العالم فان البرهان على وجوب حصول صورة العلم في
العالم لم يتم الا فيما هو كذلك كما عرفت بل شرطه التعقل مطلقا تجردا
الحصول على تقدير الانطباع والكلام فيه طويل لا يليق ايرادها
في شرح هذا المختصر ان الواجب لذاته آه الواجب
لذاته عالم بالجزئيات على وجه كلي اي على وجه لا يتغير بتغير
تلك الجزئيات لكونها المتغيرة بتغيرها ولنمثل لكيفيته ذلك
بهذا المثال وهو ان يفرض سجلا مكتوبا مشتملا كتابة على سطور
فيها كلمات متالفة من حروف فالعالم بجميع ما في السجل من السطور

١٢٣

والكلمات والحروف دفعة يكون عالما بما فيه على وجه كلي شبيه
والناظر فيه الذي ينتقل نظره في سطر الى سطر بل من كلمة الى
كلمة ومن حرف الى حرف من غير ان يتمثل تفاصيل سطورها وكلماتها
دفعة بل على الترتيب الزماني واحدا بعد واحد يكون عالما بما فيه
على وجه جزئي يتغير بتغير تلك المدركات فتبين ان علمه تعالى
بالجزئيات على الوجه الاول اما انه يعلم الجزئيات فلانه يعلم
اسبابها بالتمام جميعا لانها غير محجوبة عن ذاته تعالى فوجب ان
يكون عالما بها لان العلم التام بالعلة التامة يقتضي العلم بالمعلول
فان العلم بالعلة التامة لا يتم من غير العلم بوجه استلزامها جميع
ما يلزمها لذاتها وبهذا يستدل على العلم بلوازمها العرضية بالضرورة
فهو تعالى لما كان يعلم ذاته عالما بانه يعلم المعلول الاول وما بعده
من حيث وجوبه وانتهائه اليه في سلسلة المعلولات المرتبة ذكي

في

في سلسلة الحوادث من جهة كونها جميعا ممكنة محتاجا اليه
احتياجا متساويا فيه جميع آحادها واما انه لا يعلمها على الوجه
الجزئية المتغير فلان عند تغير المعلوم ان لم يتغير علمه
يلزم الجهل لان مطابق الشيء لا يمكن ان يطابق مخالفه
بوجه وان تغير يلزم ان يكون متغيرا لذاته هف واما
المثال الذي اورده المص فظاهره في ذلك وجب ان يكون
علمه بالجزئيات على وجه كلي مثل ان يعقل ان الشمس تعرض
كسوف بعد حركة كذا من كذا شماليا في عقدة الراس فان
ما علمه لا يمنع الحمل على كثيرين وهذا غير كاف في العلم بوجود
ذلك الكسوف في هذا الوقت ما لم ينضم اليه المشاهدة
فان هذا التعقل ثابت قبله وبعده ومعه ولما لم يكن الحاصل
في حق الله تعالى سوى ما ذكرنا لاجرم لم يعلم الجزئيات على

كلي   فصل في ان الواجب مريد للاشياء   واجب
الوجود مريد للاشياء وجواد بالارادة في كون الفاعل عالما
بفعله اذا كان ذلك العلم سببا بحصول وجوده عنه مع كونه غير مغلوب
ولا مكره والجواد افادة الخير ولا انعام من غير عوض فان في
ترجع اليه تم فان من يهب ليستفيض متعاملا وليس العوض كله
عينا بل وغيره حتى الثناء والمدح والتخلص من المذمة والتوصل
الى ان يكون على الاحسن او على ما ينبغي فمن جاد ليشرف او ليحمد
او ليحسن به ما يفعل فهو مستفيض غير جواد فالجواد هو الذي
يفيض منه الفوائد لا لشوق منه وطلب قصدي لشيء يعود اليه
اما انه تام مريد فقد دللنا عليه كونه عالما بفعله تام مع انه لا مكره
له على الفعل فان الكل فائض منه وفيضانه منه غير مناف لذاته حتى
يكون كارها له فهو اذن راض بفيضانه منه وهذا هو الارادة

ولي

وليس من شرط المريد كونه بحيث يقتضي ان لا مريد واما انه
تام جواد فلانه اما ان يفعل بقصد وشوق الى كمال او يفعل
لا لانه نظام الخير في الجواد فيفيض منه على الخلق كلهم كل امر
لا يقتضيهم لعوض وشوق فالاول محال لما بينا ان واجب
الوجود ليس له كمال منتظر فتعين انه افاض الجود على الممكنات
كلها كما ينبغي وعلى ما ينبغي بلا عوض ولا استعانة تعود اليها
فهو اذن جواد واطلاق اسم الجواد على غيره مجاز   الفن
الثالث في الملائكة   يريد ان ينسب العقل وهو الجوهر
المفارق الذي لا يتعلق بالاجسام تعلق التدبير لها اشكال
مسئلة قد ثبت انتهاء الممكنات الى موجود واجب لذاته فيصدر منه
واحد منها لا غير فانه بسيط والبسيط لا يصدر عنه الا الواحد
وذلك الواحد اما ان يكون جوهرا او عرضا لا جائز ان يكون

عرضاً لما كان متقدماً على الجوهر لكونه علة لما بعده ووجود
العرض قبل وجود الجوهر مستحيل وايضا لزم تبيانه بنسبة لانه محتاج
في وجوده الى الجوهر فتأخر عنه فتعين ان يكون جوهراً وح
اما ان يكون هيولى او صورة او جسما او نفسا او عقلا لما مرّ من ان
الجوهر منحصر في هذه الاقسام ولا جائز ان يكون هيولى لانها
لا تتقوم بالفعل بدون الصورة فلم يكن صدورها عنه متقدما
على صدور الصورة ولا جائز ان يكون صورة لانها تستلزم بالعلية
على الهيولى والا لوجدت متشخصة قبل الهيولى ضرورة ان الشيء
ما لم يتشخص لم يوجد في الخارج وما لم يوجد في الخارج لم يؤثر في وجود
الشيء لكن اللازم باطل لما مرّ ان الصورة المتشخصة محتاجة
في تشخصها الى التناهي والتشكل المتأخرين عن الهيولى ولا
جائز ان يكون جسما لانا نعلم بالضرورة ان صدور الجسم من شيء

بدون

بدون صدور كل واحد من جزئيه محال لان صدوره منه
انما يكون بعد صدور جزئيه منه البتة واذا كان كذلك
فاما ان يكون صدور كل واحد من جزئيه بلا واسطة وح
كان البسيط مصدراً لاثنين بلا ترتيب وهو محال واما ان يكون صدور
احدهما بواسطة الآخر وح يلزم ما مرّ آنفا ولا جائز ان يكون
نفسا والا لكان فاعلا قبل وجود الجسم وهو محال لان النفس
هي التي تفعل بواسطة الاجسام والا فلا فارق بين النفس و
العقل فتعين ان يكون عقلا وهو المطلوب فان قلت لا نم انه
لو كان جسما لما كان صدور كل واحد من جزئيه بلا واسطة
الآخر لم لا يجوز ان يصدر عنه احدهما كالصورة مثلا بلا
واسطة والآخر كالهيولى بواسطة غير الصورة قلت تلك
الواسطة لا يجوز ان يصدر عنه بلا واسطة لامتناع صدور

معلولين عنه في مرتبة واحدة فتعين ان يكون صدور احدهما عنه
بواسطة الصورة ثم صدور الهيولى بواسطة تلك الواسطة
فيرجع حاصل الامر الى صدور واحد بما يتوسط الآخر

فصل في اثبات كثرة العقول

العقول كثيرة لان المؤثر في
الافلاك اما ان يكون واجبا لذاته او عقلا او نفسا او يكون بعضها
مؤثرا في بعض لا جائز ان يكون واجبا والا لكان مصدر
الامور الكثيرة سواء كان مصدر الواحد الا كثيرا اما على الثاني
فظ واما على الاول فلكونها مركبة من الهيولى والصورة ولا نفسا لما
ان فعل النفس متوقف على الجسم ولا ان يكون بعضها مؤثرا في
البعض والا فاما ان يكون الحاوي علة للمحوي او بالعكس لا سبيل
الى الثاني لان المحوي احسن واصغر من الحاوي اما انه اصغر
فظ واما انه احسن فلكونه في سلسلة الممكنات المرتبة ابعد من

السبب اما الاول فلان الاحسن والاصغر استحال ان يكون سببا
للاشرف والاعظم على ما يشهد به الطبع السليم والذهن المستقيم
ولا سبيل الى الاول ايضا اذ لو كان الحاوي علة لوجود المحوي
لكان وجوب وجود المحوي متاخرا عن وجود الحاوي لان وجوب
وجود المعلول متاخر عن وجود العلة واذا كان كذلك
فعدم المحوي مع وجود الحاوي لا يكون ممتنعا لذاته والا
لكان وجوده متاخرا عنه هف واذا كان عدم المحوي مع وجود
الحاوي ممكنا كان الخلاء ايضا مع وجود الحاوي ممكنا لان
معية عدم المحوي ووجود الخلاء معية ذاتية لا ينفك احدهما عن
الآخر فلا يختلفان في الامكان والوجوب واذا كان الخلاء
مع وجود الحاوي ممكنا كان الخلاء ممكنا لذاته ممتنعا لغيره
هف فاذن الاجسام العالية ليس بعضها علة للبعض فتعين

ان يكون هو العقل ولا جائز ان يكون عقلا واحدا لاستحالة
صدور الافلاك التسعة عن عقل واحد لما بينا ان الواحد لا يصدر
عنه الا الواحد فاذن المؤثر في الافلاك عقول متكثرة وهو
المطلوب فان قلت لم ان المؤثر في الافلاك لا يجوز ان يكون
عرضا او اعراضا قلت لان كل عاقل اذا رجع الى نفسه علم قطعا
ان الاعراض يستحيل ان تفعل موجودات قائمة بذاتها لانها مادة
فان العلة يجب ان يكون في ذاتها اقوى من المعلول واشرف منه
والعرض اضعف وجودا من الجوهر هداية الحاوي
وهو الفلك الاعظم والعقل الذي هو علة المحوي وهو العقل الثاني
معا في رتبة الابداع لكونهما معلولي علة واحدة في درجة واحدة
وهي العقل الاول كما يستقيم ان العقل الذي هو علة المحوي
متقدم على المحوي والفلك الحاوي ليس بمتقدم له وكان من الواجب

ان

ان يكون متقدما عليه لان ما مع المتقدم متقدم كما ان ما مع المتأخر
متأخر والسر فيه ان العقل الذي هو سبب المحوي متقدم عليه
بالعلية بل لا يجب ان يكون كذلك والا لزم اجتماع علتين
على معلول فان المتقدم بالعلية على الشيء يكون علة له لا محالة واحد
بخلاف ما مع المتأخر فان ما مع المتأخر جاز ان يكون متأخرا
اذ كون الشيء علة لمعلولين ليس بمستنكر اذا كان فيه اختلاف
جهات هداية كان هذا اشارة الى جواب سؤال
تقديره هو ان قيل الحاوي والمحوي كل واحد منهما ممكن لذاته
واذا كان كذلك جاز ان يتعدما اذ شأن الممكن كذلك لكن
جواز انتفائهما يستلزم الخلاء فاجاب بان انتفائهما يكون كما
هو كما مر ان فوق المحدد كما ان فوق المحدد لا خلاء ولا ملاء
اذ العدم المحض ليس بخلاء كما سبق يكون فوق الفلك التاسع

ايضا كذلك وهو مح حينئذ يصير محدودا بل الخلاء انما يلزم من وجود
الحاوي وعدم المحوي اذ حينئذ عدم المحوي يكون الحاوي محيطا
بالخلاء ضرورة لكن وجود الحاوي مع عدم المحوي غير ممكن
حتى يلزم ان يكون الممكن مستلزما للمحال فان قلت كل واحد
منهما ممكن فيكون المجموع ممكنا قلت انما يكون المجموع ممكنا لو
امكن اجتماعهما وهو مم فان الممكنين قد يمتنع اجتماعهما ككون
زيد كاتبا الآن وغير كاتب الآن

فصل في ازلية العقول وابديتها

العقول ازلية وابدية اما انها ازلية فلان
واجب الوجود مستجمع لجملة ما لابد منه في تأثيره في العقل الاول
والا لكان له حالة منتظرة هف فيكون العقل الاول ازليا
لان المعلول يجب وجوده عند وجود علته المستجمعة للشرائط
وارتفاع الموانع والعقل الاول ايضا مستجمع لجملة ما لابد منه

في تأثيره في العقل الثاني لان كل ما يمكن له اي للعقل
الاول فهو حاصل له بالفعل والا لكان شيء مما يمكن له حادثا
بعد ما لم يكن وكل حادث فهو مسبوق بمادة لما مر فيكون
ماديا هف واذا كان كذلك كان العقل الثاني ايضا
ازليا لوجوب وجود المعلول عند وجود العلة التامة
وهكذا نقول في العقل الثالث والرابع الى ان ينتهي
الى العقل العاشر ولقائل ان يقول لا حاجة الى هذا التطويل
بل يكفي ان يقال لو كان ماديا لان كل حادث مسبوق بمادة هف
واما انها ابدية فلان لو انعدم شيء منها انعدم من الموجود الممتنع
في وجوده غير معقول فيكون الباري تعالى او شيء من العقول
قابلا للتغير والحوادث وهو محال لان التغير من شان ما له
تعلق بالمادة

فصل في كيفية توسط العقول

قد ثبت ان واجب الوجود واحد من كل جهة متعال عن ان
يشتمل على جهات مختلفة واعتبارات متكثرة ومعلوله الاول
هو العقل المحض الذي هو غير متعلق بالمادة لا بحسب ذاته
ولا بحسب احواله ذاته والافلاك معلولات العقول لكن الافلاك
فيها كثرة على ما يدل على ذلك اختلاف حركات الكواكب فيكون
مباديها المنفعلة كثيرة لما بينا ان الواحد لا يصدر عنه
الا الواحد والعقل الذي يصدر عنه الفلك الاعظم فيه كثرة
والا لم يمكن صدور الفلك الاعظم الذي فيه كثرة من جهة تركيبه
من الهيولى والصورة عنه لكن تلك الكثرة ليست باعتبار
صدوره عن واجب الوجود لاستحالته بل بعضها من ذاته و
بعضها من علته فاذا ضم ما له من ذاته الى ما له من علته حصلت
فيه كثرة بهذا الاعتبار فان المعلول الاول له ماهية ممكنة

الوجود لذاتها واجبة الوجود لعلتها فيلزمه وجوب الوجود
بالغير الذي هو الواجب وامكان الوجود لذاته فيكون باحد
هذين الاعتبارين مبدا للعقل الثاني وبالاعتبار الآخر
مبدا للفلك التاسع والمعلول الاشرف يجب ان يكون تابعا
للجهة التي هي الاشرف في العقل فان المعلول يجب ان يكون
مشابها للعلة ومناسبا لها فيكون بما هو موجود واجب الوجود
بالغير مبدا للعقل الثاني وبما هو موجود ممكن الوجود لذاته
مبدا للفلك التاسع وبهذا الطريق يصدر عن كل عقل عقل
وذلك الى ان يتم الاجرام السماوية ولا يبقى من الانتهاء الى
جوهر عقلي وجرم سماوي اذا لو استمر ذلك يلزم التسلسل المحال
ولا لكانت الاجسام غير متناهية وهو محال لا جائز ان ينقطع
العقول قبل انقطاع السموات والا لبقي ما يتخلف من السموات

غير مستفيد الى علة فالعقول لست اقل عددا من الافلاك 129
فاذن لا بد ان ينتهي فيها الى العقل التاسع فيصدر عنه
فلك القمر والعقل عاشر فيصدر عنه هيولى العالم العنصرية
وصورها المختلفة لاستعدادات مختلفة في الهيولى ويسمى بالعقل
الفعال لكثرة فعله وتأثيره في عالم العناصر وليس استعداد الهيولى
بقبول الصور من جهة العقل المفارق والا لما تغير الاستعدادات
لعدم التغير في العقل المفارق بل بالهيولى فرض الاستعدادات
المختلفة بواسطة الحركات الجزئية السماوية وكل حادث
مسبوق بحادث آخر لان الحادث اما ان يوجد دائما او بعد
حدوث حادث آخر لا سبيل الى الاول والا لزم دوام الحادث
هف فتعين الثاني واذا كان كل حادث مسبوقا بحادث
آخر فاما ان توجد تلك الحوادث على الاجتماع او على التعاقب

فيتسلسل

فيتسلسل كل حادث لا الى اول فان قلت لم لا يجوز ان الحادث
اذا لم يوجد دائما يلزم ان يوجد بعد حادث آخر لم لا يجوز
ان يكون اول الحوادث قلت ما سوى اول الحوادث اما ان يكون
علة الثانية حادثة او قديمة فان كان الثاني يلزم تقدم الحادث
وهو مح فتعين الاول فلم يكن اول الحوادث هف
كان قيل الخ هذا ظاهر غني عن الشرح الا ان
لقائل ان يقول اراد بتطابق الجملتين اتحاد طرفيهما فلا
نم انهما ان لم يتطابقا يلزم ان ينقطع الثانية فيتناهى
لم لا يجوز ان يكون عدم تطابقهما لعدم التطرف الى التناهي
الثانية وان اراد انه يكون بازاء كل جزء من الاولى
جزء من الثانية فلا نم انهما ان تطابقا يلزم ان يكون
الزائد مثل الناقص لم لا يجوز ان يكون تطابقهما لعدم

بما هي اجزاء الثانية من غير ان ينتهي اجزاؤها الى حد لا يبقى
بازاء جزء من الاولى جزء من الثانية لا التساوي اجزائهما
كالخردلة والجبل   خاتمة   النفس
بعد خراب البدن اما ان تفسد او تبقى وح اما ان تتعلق
ببدن آخر على سبيل التناسخ او لا تتعلق فهذه ثلثة اقسام
لا سبيل الى الاول اذ النفس لا تقبل الفساد والا لكان فيها
شيء يفسد بالفعل لان الفاسد بالفعل غير القابل للفساد
لان القابل للفساد يبقى مع الفساد والفاسد لا يبقى معه
فيكون النفس مركبة وقد مر انها بسيطة هف فان قلت لم
لا يجوز ان يكون البدن قابلا لفساد النفس قلت لان كون
الشيء محلا لامكان فساد ما هو مباين التقوم له لا لامكان وجوده
غير معقول لان معنى كون الشيء محلا لامكان وجود شيء آخر

بحيث

بحيث لوجوده فيه حتى يكون حال وجوده متقوما به ولكن
امكان فساد شيء ولهذا يمتنع ان يكون محلا لفساد نفسه
بل البدن انما فيه قوة تعلق النفس به وعدم تعلقها به ولا
سبيل الى الثاني لان النفس حادثة لحدوث البدن على معنى
ان عند حدوث كل بدن لا بد ان تحدث نفس لان النفس
حادثة كما مر فيتوقف حدوثها عن علتها على استعداد المادة
ومادة النفس البدن فالعلة التامة لحدوثها فيتوقف على
حدوث البدن الصالح لقبول النفس على معنى انها تتقدم
بعده وتحقق تجدد نفس حدوث كل بدن لا بد ان يفيض
عليه نفس من مبدئها فلو تعلقت به نفس اخرى على سبيل التناسخ (نسخ)
لكان للبدن الواحد نفسان مدبرتان له وهو باطل لانه لا
يشعر كل واحد من ذاته الا نفسا واحدة فاذن الثالث

حق وهو المطلوب وهو مبني على حدوث النفس وقد عرفت
انه مبني على فساد التناسخ فيكون دورا ايضا وجوب كون
العلة بحيث يحقق بحقيقته تم لا بد له من دليل هداية
اللذة ادراك الملائم من حيث هو ملائم وانما قلنا من حيث
هو ملائم وانما قلنا من حيث هو ملائم لان الشيء قد يكون ملائما
ولكل قوة من القوى لذة معينة وخير واذى مختص
بتلك القوة فلذة الذوق الحلو ولذة البصر النور ولذة الوهم
الرجاء ولذة الحفظ تذكر الامور الماضية واذى كل واحد منها
ما يضاده والملائم للنفس الناطقة من جهة القوة العاقلة ادراك
المعقولات بان يحصل لها ما يمكن ادراكه من الحق الاول انه
واجب لذاته من جميع الجهات بري عن النقايص منبع الفيضان
الخير على الوجه الاصوب ثم يدرك ما صدر عنه من العقول

الجودة والنفوس الفلكية والاجرام السماوية والكائنات
العنصرية على الترتيب الواقع في الوجود بحيث يكون عالما
عقليا مرتسما فيه صور الكل والنظام المعقول منه والخير
الفائض اليه فيكون ح موازيا للعالم الموجود كله وهذا
الكمال اتم وافضل من كمالات القوى الاخرى بل هو من بينه
فضح معها ان يقال انه اتم اذ لا نسبة له اليه فضيلة وتماما
وكثرة وهذا الادراك حاصل للنفس بعد الموت لان النفس
لا تحتاج في تعقلاتها الى الالات الجسمانية بل يكون اشتداد
ح بزوال الاستعمال بالقوى البدنية فيخلص بها استغالها
بذاتها فصارت المعقولات مشاهدة فيكون اللذة حاصلة بل
يكون التذاذها حينئذ اتم وافضل وعدم حصول اللذة
حال تعلق النفس بالبدن انما كان لقيام المانع وهو
التعلقات

البدنية والعلائق الجسمانية   هداية   الالم ادراك
المنافي من حيث هو مناف وانما قلنا من حيث هو مناف
لان الشيء قد يكون منافيا من حيثية دون حيثية والالام
يختص بالجهة التي هو مناف والمنافي للنفس الناطقة انما
هو الهيئة المضادة للكمال فالنفس اذا فارقت البدن وتمكن(؟)
فيها الهيئات المتضادة للكمال كانت صورة للنفس فادركت
المنافي من حيث هو مناف فيعرض لها الالم   هداية
النفس الكاملة بالاعتقادات البرهانية اي الجازمة
المطابقة المستعملة(؟) المستقرة(؟) اذا كانت نقية عن الهيئات البدنية
الردية عن الكدورات الجسمانية اتصلت بعد المفارقة بعالم القدس
في حضرة سلطان رب العالمين في مقعد صدق عند مليك
مقتدر فوجدت لذة عظيمة هي اجل من كل لذة واشرف وهذه من

السعادات الاخروية واليه اشار في القرآن المجيد بقوله تع
ان الذين آمنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم هو البقاء عن الهيئات
البدنية وان لم يكن نقية عن تلك الهيئات البدنية بل بقيت
فيها يصير بسبب تلك الهيئات محجوبة عن الاتصال بالسعادات
الحقيقية وتاذت اذى عظيما بسبب ميلانها الى تلك الهيئات
مع تعذر حصولها لفقدان الالات والالام التي يكون
بسبب هذه الهيئات لا يكون دائمة لزوال هذه الهيئات
بعد الموت شيئا فشيئا بعد ترك الافعال المبقية لها لعدم(؟)
تكررها حتى تزكى النفس وتبلغ السعادات التي خصها(؟)
فان قلت العلاقة البدنية كيف صارت مانعة من هذه اللذات
العظيمة مع ضعف العلاقة مع البدن واستحكام العلاقة
مع هذه الامور قلت اللذات والالام النفسانية وان كانت

في غاية القوة لما ان تعلق النفس بالبدن واشتغالها بتدبيره
الضاني غاية الكمال فيجوز ان يكون احدهما مانعا عن الآخر

هداية النفوس الناطقة اذا ظهر لها ان

من شانها ادراك الحقائق بكسب المجهول من المعلوم لزم لها
اي للنفس من كسب شوق الى الكمال الذي هو مقتضاها
فاذا فارقت البدن وتنبهت بكمالها الذي يطلبها نازعة
اليه لولا ان اشتغالها بالبدن انساها اياه كما في المريض
لما استلذام بالحلو ويميل الى المكروه ثبت بالحقيقة وتيقن عدمها
ما به يمكن كسبه فيعرض لها الالم العظيم وهو الم النار الروحانية
الموقدة على الافئدة وكان مثلها مثل الحق والذي لا جنين
بوله فلما زال عاينه احس به

هداية

النفوس الناطقة الساذجة التي لم تكتسب العلم والشوق

اي اذا فارقت البدن فكانت خالية عن الهيئات البدنية
الردية فيتخيل بوجوب الانهم عن عار فتمكن بكمالها ثم فان الحكم
بان للنفوس كمالات حقيقية ليس باولى من غيره مستانا فتين
اليها لانها لم تعرفها اصلا فكانت البلاهة ادنى الى الخلاص
من الفطانة البتراء فان النفوس التي عرفت بالاكتساب
النظري ان لها كمالات ثم انها لم تكتسب الكمال سواء
اكتسب ما يضاد الكمال او اشتغلت بما صرفها عن اكتساب
الكمال مما ليس بضاده له ولم تشتغل بل تكاسلت في اقتناص
الكمالات معذبون بعذاب مما لا شتياقهم الى الكمالات
الفائت عنهم وانما حصل فيهم ذلك الشوق بهم باكتساب
نظري قاصر عن وصول المشتاق اليه وهو فطانتهم البتراء
والبلاهة في اللغة هو الذي غلب عليه سلامة الصدر وقلة

در ص ۱۲۷ از شرح اشاره بجمله (شرح لحکمة العین) کشف گردید که اسم شارح شمس الدین مبارکشاه بخاری است ع

۱۸۰

۱۳۲

الاهتمام وان لم يكن خالية عن الهيئات البدنية الردية
فاشتاقت الى مقتضى تلك الهيئات فيتالم لفقدان [illegible] لبدن
ومقتضياته من غير حصول الاشتياق ويبقى كذا [illegible]
معذبة بسلاسل العلايق لانه لو ذلك قد بطلت او
التعلق بالبدن فتبقى فيكون في غصته وعذاب اليم الا
ان ذلك التعذيب ايضا لا يبقى دائما وهذه الهيئات تختلف
في شدة الرداية وضعفها في الزوال وبطئه وتختلف ما سرعة صح
يكون فيها من التعذيب بحسب الاختلافات ولنكتف بهذا
اخر ما اردنا ان نكتب على سبيل الارتجال من غير ايجاز
مخل وتطويل ممل في شرح هذا المختصر والله اعلم بالصواب

تمت الكتاب بعون الملك الوهاب في وقت
الظهر يوم الخميس اشهر جمادى الثاني سنه ٩٠٥
على يد العبد الضعيف
محمد بن حسين [illegible]
خاتم

٢١٥